الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمَّه لخضر الوادي

كُلِّية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

الأبعاد التَّأويليَّة للحمل على المعنى في النَّحو العربي

مُذكِّرة مُعَدَّة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

– تخصُّص علوم اللِّسان –

إعداد الطالب :

مُحمَّد بن خريدلـة

إشراف الدكتور :

لـزهر كِرشُـو

الموسم الجامعي : 1437 – 1438 هـ المُوافق لـ 2016 – 2017 م.

بسم الله الرحمن الرحيم

الدعاء

اللهم فقهنا في الدين وعلمنا التأويل

يقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ وإذ تأذَّنَ ربُّكم لئن شكرتم لأزيدنَّكم ﴾.

أحمدُ الله جلَّ في عُلاه وأشكره شكرا يليق بجلال قدره وعظيم سُلطانه، ويقول عليه أفضل الصلوات وأزكى التسليم : « لا يشكر الله من لا يشكر الناس » .

أتقدم بكل مشاعر الشكر والتقدير إلى كل من مدَّ لي يد العون بإسداء نصيحة أو إرشاد وعلى رأسهم الأستاذ الفاضل "لزهر كِرشُو" عرفانا بجهوده، فجزاه الله عنَّي خير الجزاء وجعله من السَّابقين إلى دار البقاء .

كما أتوجَّهُ بالشكر الجزيل إلى الصديق والأب "فرحات خضير" على دعمه إياي مادياً ومعنوياً . كما أشكر "الأستاذ سليم حمدان" الذي زوَّدني بمراجعَ قيّمةٍ أفادتني في التحليل التداولي .

ومُنتهى الشكر والعِرفان مُهدى إلى مكتبة زاوية سيدي سالم وأخُصُّ بالذكر أمينها " محمد بن سيدي سالم " "والخيرُ العلمِ ما نفع"

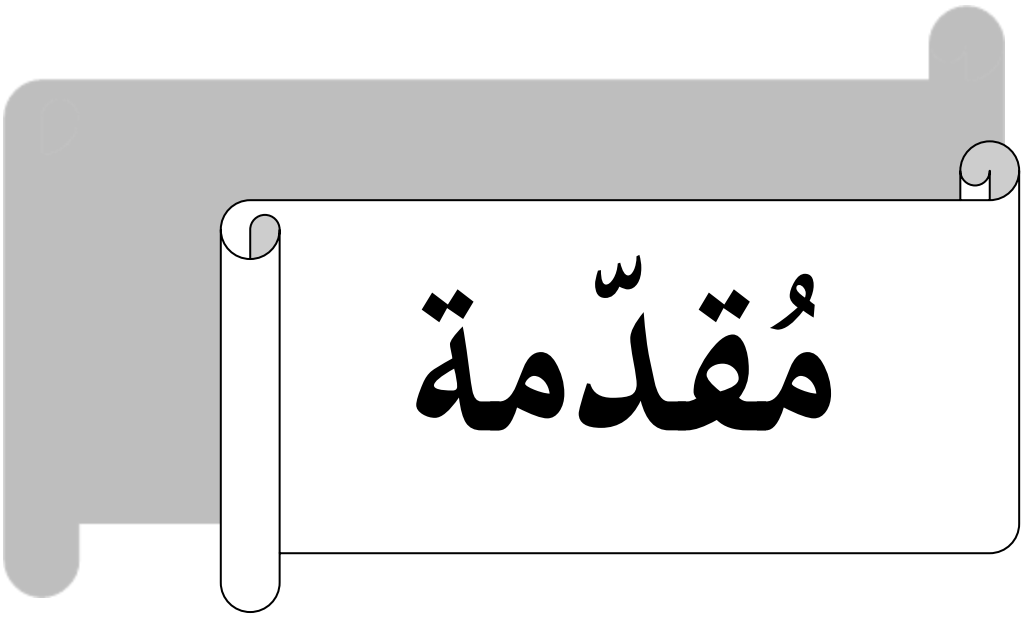
مُقدّمة

الحمدُ لله ربُّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على نبيِّنا مُحَمَّدٍ – صلى الله عليه وسلم– وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّينِ، وبعد :

فيُعَدُّ التراث النحو العربي الذي أرسى أصولَه علماؤُنا القدامى مِنْ نحاةٍ ولغويين ذخيرةً لغويةً يستقي منها الدرسُ اللساني العربي الحديث المفاهيمَ النظرية التي جرَّدها النُّحاة القدامى في تحليلاتهم النحوية، ومن تلك المفاهيم نجد "التأويل" الذي استخدمه النحويون إبان فترة التقعيد النحوي مع النصوص التي خالفت قواعدهم، ذلك أنَّه من المسلَّم به أنَّ النُّحاةَ لـمَّا فرغوا من استقراء كلام العرب ذهبوا يبنون قواعدهم على الأفشى في الاستعمال، فشاع عندهم أنَّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم.

ولـمَّا كان الكلام يمثل المظهر الفرديَّ المتغيِّر من اللُّغة، وكان المتكلم يرى في قواعد النحاة قصوراً وقيدا يُعيقُ رغبتَه في إيصال غرضه وإبلاغ قصده راح يخرقُ تلك القواعدَ والقوانينَ. لذلك لجأ النحويون إلى أساليب ومناهج تأويلية من شأنها أن تعالج ذلك الخرق والعدول في الكلام بُغية ردِّه إلى جادة القاعدة كالحذف والتقدير والتحريف والاتِّساع ولا سيَّما منها "الحملُ على المعنى" الذي يمثل مظهرا من مظاهر تأويلات النحاة في الدرس النحوي العربي، ووسيلة تفسيرية تُبيِّنُ أسباب عدول الكلام عن أصله؛ إذ لم تكُ الغايةُ منه إرجاع ما خالف القاعدة إلى القاعدة فقط، بل إنّ وراءَ تأويلات النحاة من خلال "الحمل على المعنى" توجد أبعادٌ تأويلية أخرى.

هذا، ومن الراسخ في الدرس اللساني المعاصر أنَّ الاتجاه التداولي الذي كان وليد حقول معرفية مختلفة قد تبنى الجزء المتغير من اللغة؛ أي الكلام الذي عزلته اللسانيات البنوية عن الدراسة، فانتقلت اللغة بذلك من ضيق الدراسة الشكلية الصُورية إلى فسيح الاستعمال والسِّياق، أين صار الاهتمامُ مُنصَباً على ربط اللغة بسياق استعمالها ومقاصد متكلِّميها، وأصبحت عمليةُ البحث عن المعاني الضمنية في الكلام الأساسَ الذي جذبَ جُلَّ اهتمام النظريات التداولية التي جعلت من التأويل سبيلا يهدي المؤولين إلى مضامين الكلام.

ومن هذا المنطلق أرى أنَّ تناول موضوع الحمل على المعنى من هذه الحيثية يجعل دراسته تتسم بطابع الحداثة، حيث يزواج بين الفكر النحوي القديم والدرس اللساني المعاصر سواء أكان ذلك عند العرب المحدثين أم عند الغربيين. وعليه عقدتُ العزم على تحديد مسار الدراسة في بيان ((الأبعاد التأويلية للحمل على المعنى في النحو العربي)).

✓**أسباب اختيار الموضوع** : إنَّ اختياري الحمل على المعنى كموضوع للدراسة كان نتيجة الأسباب الآتية :

– قراءتي لمقالٍ في مجلة الفكر العربي المعاصر تحت عنوان ((في تداوليات التأويل)) من إعداد الباحث "عبد السلام إسماعيلي علوي"، حيث عمل الباحثُ على تنظير مبحث التأويل من خلال وضع شروط وقواعد تُقيد مشروعية استعماله، كما بيَّن مستويات استخدامه على صعيد اللساني والتداولي والاستدلالي. لذلك رأيتُ أن أستفيد مما قدمه هذا الباحث ومحاولة تطبيقه على الحمل على المعنى كونه ظاهرة تأويلية.

– إيماني بأنَّ المتكلم العربي لا يعدل عن سنن لغته ولا يكسر قانون النحاة إلا لغرض وقصد معين، وهذا القصد تشترك فيه عدة عناصر منها ما هو لساني وما هو غير لساني. ولـمَّا رأيت أنَّ الحمل على المعنى يمثل مظهرا من مظاهر العدول تيقَّنَ لدي بأنَّ هذه الظاهرة النحوية كونها آلية تأويلية من العوامل اللسانية التي يمكن أن تُبِينَ عن غرض المتكلم وقصده.

– وجدتُ أنّ موضوعَ الحمل على المعنى لم يدرس من قبلُ في قسم اللغة والأدب العربي، فأردت أن أكون أوَّل من يُخصِّصُ له دراسة تكون كفيلة بإنارة طريق الاهتمام بهكذا بحوث على مستوى الدراسات النحوية العربية بقسم اللغة والأدب العربي من جهة، ومُنطلَقًا لدراسات مضارعة له من جهة أخرى.

✓ **إشكال الدِّراسة** : على ضوء ما سلف يمكن تحديد إشكالية الدراسة في السؤال التالي :

إلى أيِّ مدى يمكن أن يكون للحمل على المعنى أبعادٌ تأويليةٌ في النحو العربي ؟

وقد تمخَّض تحت هذا الإشكال عدة أسئلة إجرائية تسعى هذه الدراسة للإجابة عنها وأذكر منها ما يلي :

- ما مفهوم التأويل في الدرس النحوي العربي ؟
- ما مفهوم المعنى ؟
- ما المقصود بالحمل على المعنى ؟
- ما هي الأسباب التي دعت النحويين إلى التأويل ؟
- كيف استعمل النحاة هذه الآلية مع الكلام المعدول به عن الأصل ؟
- ما علاقة الحمل على المعنى بقصد المتكلم ؟
- ما هي المفاهيم التداولية التي يمكن أن تظهر في الحمل على المعنى ؟

✓ **أهداف الدِّراسة** : تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي :

- بيان الأبعاد التأويلية للحمل على المعنى.
- إبراز الكفاءة التأويلية التفسيرية للحمل على المعنى.
- إظهار الجوانب الدلالية والتداولية في الحمل على المعنى.
- إبراز نجاعة وفعَّالية الحمل على المعنى في استخراج المعاني الضمنية.

✓ **خِطةُ الدِّراسة** : لقد قمت بتوزيع مادة البحث العلمية على فصلين محصورين بين مُقدَّمةٍ تُعطي القارئ صورة عامة حول الدراسة وأهدافها، وخاتمةٍ بها أهم النتائج التي توصلتُ إليها مَتْلُوَّةٍ بتوصيات.

فأمَّا الفصل الأول فكان تحت عنوان : الحمل على المعنى (منطلقاته النظرية وأبعاده المفاهيمية). وقسَّمته إلى أربعة عناصر : حيث تناولت في العنصر الأول التعريف بالمصطلحات المشكلة لعنوان البحث كالنحو والتأويل والمعنى والحمل على المعنى وأجَّلت مفهوم مصطلح الأبعاد للفصل التطبيقي وأمّا العنصر الثاني فذكرت فيه أهم الأسباب التي ألجأت النحاة إلى التأويل، وأمّا العنصر الثالث فخصصته لبيان علاقة الحمل على المعنى بنظام اللغة النَّحاة، وأمّا العنصر الرابع والأخير فعملت فيه على النظر للحمل على المعنى نظرة تداولية وذلك من خلال ربطه ببعض المفاهيم كالقصدية والافتراض المسبق والإحالة والاستلزام الحواري، وختمت هذا الفصل بأهم النتائج التي توصلت إليها.

وأمَّا الفصل الثاني فعَنْوَنْتَهُ بـ: تأويلات الحمل على المعنى في النحو العربي (الكفاءات والأبعاد التحليلية)، وتناولت فيه ظاهرة الحمل على المعنى تطبيقياً في شواهد مختلفة على صعيد المستويات الثلاثة للتأويل (اللساني والتداولي والاستدلالي)، وذلك ضمن مظهرين من مظاهره وهما الحمل على التوهم والحمل على التضمين لذلك قسمته إلى عنصرين؛ حيث خصصت العنصر الأول للحمل على التوهم وبه أفصحت عن مفهومه لغة وحاولت ضبطه اصطلاحا، وبينت فيه بعد ذلك أبعاده التأويلية.

وأمّا العنصر الآخر فأفردته للحمل على التضمين أين تعرضت لمفهومه في اللغة والاصطلاح ووضحت بعد ذلك أبعاده التأويلية في الجزء التطبيقي منه. لتأتي الخاتمة بأهم النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة تَعْقُبُها توصيات ذكرت فيها بعض الاقتراحات.

✓ **منهجُ الدِّراسة** : اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وهو المنهج الأساس الذي سارت عليه الدراسة مُدَعَّمًا بالآليات التحليلية التي تقتضيها موجبات الدراسة (موضوع التطبيق)؛ منها آليات تاريخية (من المنهج التاريخي) وآليات مُقارَنَتِيَّة (من المنهج المقارِن) وآليات استدلاليَّة (من المنهج الاستدلالي).

✓ **أهم المصادر والمراجع المُعتمدة** :

من أجل توخي الربط بين جزيئات المادة العلمية في البحث اعتمدت على جملة من المصادر والمراجع أذكر أهمَّها :

- من المصادر : الكتاب لسيبويه، والخصائص لابن جنِّي، وشرح الكافية لرضي الدين الأستراباذي.
- ومن المراجع : التوهم عند النحاة لعبد الله أحمد جاد الكريم، والحمل على المعنى في العربية لعلي عبد الله حُسين العنبكي، وتأويل اللفظ والحمل على المعنى لوئام الحيزوم.

✓ **الدِّراسات السَّابقة** : إنّ هذه الدراسة ليست هي السابقة في مجالها فبعد البحث والتنقيب وقفت على مجموعة من الدراسات التي تناولت مبحث الحمل على المعنى وفي ما يلي ذكرٌ موجز لبعضها :

1.أطروحة دكتوراه بعنوان : ((التأويل النحوي في القرآن الكريم)) للباحث "عبد الفتَّاح أحمد الحموز". وقد قام الباحث بتقسيم دراسته إلى أربعة أبواب في جزأين، فأمّا الباب الأول فكان تحت عنوان النحويون والتأويل، والباب الثاني تناول فيه مظهرا من مظاهر التأويل النحوي والمتمثل في الحذف وأمّا الباب الثالث فخصصه الباحث في التأويل فيما لا يظهر عليه حركات الإعراب، والباب الرابع تناول فيه مظاهر تأويلية أخرى ومنها الحمل على المعنى في التوهم والتضمين والموضع والحكاية والعوامل المعنوية. وتعتبر هذه الدراسة عُمدةً في بابها فلا نكاد نجد بحثا في التأويل النحوي إلاَّ وأُعتُمِدَ عليها. غير أنّ الباحث تناول الحمل على المعنى بشكل عام ودراسته إياه كانت دراسة لسانية بحتة محصورة في القرآن الكريم فقط.

2. أطروحة دكتوراه بعنوان : ((تأويل اللفظ والحمل على المعنى)) من إعداد الباحثة "وئام الحيزوم". قسمت الباحثة موضوعها إلى قسمين كبيرين وتحت كل قسم أبواب وفصول. فأمّا القسم الأول فتناولت فيه المفاهيم المنهجية والنظرية كمفهوم النحو والاستقراء والقياس والنظام وغيرها. وأمّا القسم الثاني فتناولت فيه آليات اشتغال الحمل على المعنى على مستوى الصرفي والمعجمي والإعرابي. وقد كانت دراستها للحمل على المعنى مسلطة على الجانب التنظيري حيث حاولت من خلالها إبراز أهمية الحمل على المعنى -كآلية تفسيرية- في نظرية النحو العربي، كما تعرضت أيضا للجانب الاستعمالي للحمل على المعنى كربطه بالمتكلم والمخاطب والعالم الخارجي. غير أنها لم تتعمق في الجوانب التداولية والاستدلالية. وقد أفدت كثيرا من المادة العلمية التي طرحنها بين ثنايا دراستها وكانت منطلقا لي في الكثير من الأفكار ولا سيَّما في ربط الحمل على المعنى بالجانب الذهني والاعتقادي.

3. رسالة ماجستير تحت عنوان : ((التأويل النحوي في جزء عمَّ - دراسة تحليلية -)) للباحث "صادق عبد الله أبو سليمان". وقد قام الباحث بتقسيم رسالته إلى ستة فصول حيث تناول في الفصل الأول التأويل في الحذف، وفي الفصل الثاني تطرق إلى تأويل الرتبة، وأمّا الفصل الثالث فتناول فيه تأويل الحالة الإعرابية، وأمّا الفصل الرابع فخصَّصه للتأويل عن طريق الزيادة، وأمّا الفصل الخامس فأفرده للتأويل عن طريق الحمل على المعنى في التضمين والتوهم والحمل على الموضع والحكاية. والفصل السادس والأخير تعرض فيه للإحالة. والإضافة التي تحسب لهذه الدراسة هي الاهتمام بالتأويل اللساني والتأويل المقامي معا مما يعني أنّه تطرق إلى الجوانب التداولية في بحثه، غير أنّه إشارته لتلك الجوانب كانت عامة إذ لم يربط دراسته بالنظريات التداولية الحديثة كما أنه لم يتحدث عن الجانب الاستدلالي بشكل مستقل. ومع ذلك فقد أفادت دراستي منه كثيرا وخاصة في مبحث التضمين.

4. رسالة ماجستير بعنوان : ((التأويل النحوي عند الفخر الدين الرازي في مفاتيح الغيب)) للباحث "أكرم نعيم عُطوان الحميداوي". تناولت هذه الدراسة موضوع التأويل النحوي في كتاب من

كتب التفاسير وهو كتاب مفاتيح الغيب "للفخر الدين الرازي " وقد قامت منهجية هذه الدراسة على ثلاثة فصول : أمّا الفصل الأول فكان مخصصاً للظاهرة الحذف، وأمّا الفصل الثاني تناول فيه الباحث موارد التأويل عند الفخر الرازي فيما لا تظهر عليه حركات الإعراب وأمّا الفصل الأخير فتطرق فيه للموراد التأويل الأخرى ومنها الحمل على المعنى. وما يغلب عن هذه الدراسة أنها حصرت الحمل على المعنى في القرآن الكريم مع تسليط الضوء في التحليل على الجانب اللساني، ولم يشر الباحث إلى العنصر المقامي إلاَّ في مواطن قليلة. كما أنّ دراسته تفتقر إلى الربط بالنظريات اللسانية الحديثة.

ومن جملة ما ذُكِرَ من دراسات سابقة يتبيَّنُ أنّ مبحث الحمل على المعنى دُرِسَ بشكلين فهناك من درسه بشكل عام تحت لواء التأويل النحوي، وهناك من درسه بشكل خاص حيث خصص له دراسة بعينها. والملاحظ على الدراسات السابقة أن منها ما اهتم بالجانب اللساني والمقامي في تأويل الحمل على المعنى ومنها ما اكتفى بالجانب اللساني فقط. والجديد في دراستنا هو تناول الحمل على المعنى من ثلاثة مستويات تأويلية : مستوى لساني ومستوى تداولي ومستوى استدلالي.

وفي مرحلة إنجازي هذا البحث واجهتني صعوبات عديدة أذكر منها :

- سَعَة الموضوع الأمر الذي أدى إلى صعوبة حصر قضياه وضمِّ جزئياته.
- صعوبة ضبط المصطلحات وتحديد مفاهيمها.

وقد تغلبت على هذه الصعوبات بفضل الله وعونه، وبفضل توجيهات الأستاذ المُشرف، وبالرجوع إلى الدراسات السابقة ومحاولة الاستفادة منها قدر المُستطاع.

وفي الختام ما يسعُني إلاَّ أن أشكر الله وأحمده على توفيقه ومَنِّه ولُطفِه، ثم الشكر الجزيل للأستاذ المُشرف " لزهر كِرشُو " على متابعته ونصائحه وإرشاداته، فأساس فكرة البحث مُغترَفَةٌ من بحر أفكاره الذي لا تكدِّرُهُ الدِّلاءُ ألا أسأل الله له ولنا التوفيق والسداد إلى غاية المراد.

الفصل الأول

الفصل الأوَّل

الحملُ على المعنى (منطلقاتُه النظرية وأبعادُه المفاهِيمية)

أولا – ضبط المصطلحات المفتاحية :

1- النَّحو.

2- التَّأويل.

3- المعنى.

4- الحمل على المعنى.

ثانيا – أسباب التأويل عند النحاة :

1- المعنى.

2- غياب المقام الذي قيل فيه الكلام.

3- نظرية العامل.

4- الأصل النحوي.

ثالثا – الحمل على المعنى ونظام اللغة عند النحوي.

رابعا – المنحى التداولي في الحمل على المعنى :

1- القصدية.

2- الافتراض المُسبَق.

3- الاستلزام الحواري.

4- الإحالة.

أولا – ضبط المصطلحات المِفتاحية :

المصطلحات التي نحن بصدد ضبط مفاهيمها هي المصطلحات المُشَكِّلَة لعنوان البحث نذكرها على التوالي كما يلي : (النحو – التأويل – المعنى – الحمل على المعنى) وأمّا مصطلح " الأبعاد " فأجّلنا مفهومه إلى الفصل التطبيقي :

1) النّحو :

أ– لغة : وُرِدت كلمة (النّحو) في المعاجم اللغوية بعدة معانٍ، نذكر منها :

- « القَصْدُ : النّحوُ : القَصدُ. ونَحَا نَحْوَهُ إذا قَصَدَه. ونَحَاهُ يَنْحُوهُ ويَنْحَاهُ نَحوًا وانتَحَاهُ. ونَحَوتُ نَحوَك أيْ قَصَدتُ قَصْدَكَ. ويُجمَع على (أنحاءٍ) جَمْعُ قِلّةٍ وعلى (نُحُوٍ) جَمْعُ كثرةٍ .
- التَّحريفُ: من نَحَا الشيءَ يَنْحَاهُ ويَنْحُوهُ إذا حرّفَهُ.
- الصَّرْفُ : نَحَوتُ بصري إليه أي صَرَفْتَهُ. ونَحَا إليه بَصَرَهُ يَنْحُوه ويَنْحاهُ أي صَرَفَهُ ».[1]

يمكن أن نلاحظ مما سبق ذكره أنَّ الدلالات المعجمية للنحو هي دلالات حسيّة ماديّة فقصد الشيء أو تحريفه، وصرف البصر كلّها دلالات تدل على أفعال وسلوكات يقوم بها الإنسان. ومن بين تلك الدلالات تعتبر دلالة القصد هي الدلالة المعجمية المركزية للنحو.

ب– اصطلاحا : للنّحو في اصطلاح النحاة تعريفات شتّى نذكر منها ما يلي :

- **ابن جني (ت 391 هـ) :**

« النحو هو انتحاء سَمتِ كلام العرب في تصرفه من إعرابٍ وغيره كالتثنية والجمع، والتحقير والتكسير،والإضافة والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكنْ منهم وإنْ شذَّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها ».[2]

1 – أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1988، ط1 ج14 ص76،77. مادة (نحا).

2 – أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، (تح): محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، دت، ط2، ج1، ص34.

ويعد هذا التعريف أشمل تعريف للنحو وتكمن شموليته في احتوائه على ظواهر نحوية كالإعراب والتركيب وظواهر أخرى صرفية : كالتحقير والنسب. وفي هذا سَبقُ دلالة على أنَّ مستويات اللغة شديدة التواشج وخاصة المستويين النحوي والصرفي، « فالحدود بينهما على مستوى الدراسة غير واضحة ومتشابكة ولهذا فإن النحو والصرف في الدرس اللغوي الحديث يجمعان تحت اسم واحد وهو **التركيب القواعدي** (Grammatical Structure) ».[1]

❖ السّكاكي (ت 626 هـ) :

« اعلم أنَّ علم النّحو هو أن تنحوَ معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مِبنية عليها ليُحترَز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية، وأعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض، ورعاية ما يكون من الهيئات إذ ذاك ...»[2]

وحسب هذا التعريف فإنَّ دراسة علم النحو تتمحور حول التركيب مع مراعاة المعنى وهيئات الكلم. ولعل " **السكاكي** " يقصد بقوله : تأدية أصل المعنى؛ أي المعنى النحوي المعبر عنه حديثا بالوظيفة النحوية كالفاعلية والمفعولية والحالية ...، أو أنّه يعني معاني كلام العرب أي الأغراض والمقاصد الكلامية. وعلى الرغم من أنَّ هذا التعريف يقل شمولية عن تعريف " **ابن جني** " إلا أنّه أضاف عنصرا مهما للبحث النحوي وهو (المعنى) ليدلل على أنّ علم النحو علم يهتم بالمعنى أيضا لا بالشكل البنوي للجمل فقط، ولعل هذا يرجع للطبيعة البحثية " **للسّكاكي**" كونه بلاغيا بالدرجة الأولى و يعد المعنى الوظيفي في طليعة اهتماماته.

1 – ماريو باي، أسس علم اللغة، (تر): أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، 1998، ط8، ص44،45.

2 – أبو يعقوب يوسف بن علي السكاكي ، مفتاح العلوم، (تح): نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987، ط2 ص 75.

❖ **صاحب المُستَوفى (ت 548 هـ)*** :

« النّحو صناعةٌ علميةٌ يَنظُرُ لها أصحابُها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لتُعْرَفَ النِسبةُ بين صيغة النظم، وصورة المعنى فيُتَوَصَّلُ بإحداهما إلى الأخرى »[1].

إنَّ هذا التعريف يحتوي على ثلاثة عناصر أساسية :

- صناعة علمية : ومعنى أنّ النحو صناعة أي « علم حاصل بالتمرُّن والممارسة »[2] أي علم فيه اجتهاد، ولعل التأويل وجه من وجوه الممارسة النحوية على نحو ما سنلحظه لاحقا.
- الاهتمام بالجانب الاستعمالي للغة : وهذا يومىء إلى عناية النحوي بالجانب التداولي للغة.
- النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى : أي العلاقة التي تربط عنصر خارجي (صيغة النظم) بعنصر آخر داخلي (صورة المعنى) فيُتوصَّلُ بأحدهما إلى الأخرى. كعلاقة البنية السطحية الظاهرة بالبنية الذهنية العميقة حيث يتوصل النحوي عن طريق تحليل العلامات اللغوية الموجودة على البنية الظاهرة إلى البنية الضمنية.

من خلال ما سبق نستطيع أن نرصد فرقا بين التعريفات الثلاثة : فأمّا تعريف "**ابن جني** وتعريف **السَّكاكي**" فهما يميلان نحو الاتجاه التعليمي أكثر، وأمّا تعريف "**صاحب المُستوفى**" فهو تعريف علمي بحت على نحو ما أوضحنا.

ووصولا إلى هذه النقطة يتبقّى لنا الربط بين المعنى اللغوي والمفهوم الاصطلاحي للنحو، فقد ذكرنا سلفًا أنّ من معاني النحو اللغوية :

---

*- صاحب المُستوفى : هو علي بن مسعود بن محمود بن الحكيم القاضي جمال الدين، ويُكنى بأبي سعيد الفرخان. واسم كتابه (المُستوفى في النحو).

1- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، (تح): عبد الحكيم عطية، دار البيروني، دب، 2006، دط، ص 24.

2- تمام حسّان، الأصول (دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : النحو، فقه الغة، البلاغة)، عالم الكتب القاهرة 2000، ص 15،16.

- القصد : يعد القصد أقرب المعاني اللغوية للتعريف الاصطلاحي للنّحو، وقد قيل في هذا المعنى « إنّ نحو العربية منه »[1] أي مأخوذ من هذا المعنى اللغوي، « وهو في الأصل مصدر شائع؛ أي نحوتُ نحواً،كقولك قصدت قصدك ثم خُصَّ به هذا القبيل من العلم ».[2] ويعني هذا أنّ دلالة النحو المعجمية (القصد) حدث لها تضييق دلالي حيث انتقلت من العموم إلى الخصوص ومن المجال الحسي إلى مجال التجريد والتنظير.
- الصرف والتحريف : وهما دلالتان ترتبطان بوظيفة النحوي أكثر منه بمفهوم النحو، ذلك أنّ النحويَّ من وظائفه ولاسيّما (الوظيفية التأويلية) أثناء تحليل العبارات اللّغوية – وخاصة الانزياحية منها – يقوم بصرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه أخرى ضمنية. وكأنّه قام بتحرّيف الكلام حتى يستقيم والقوانين النحوية؛ ذلك أنّ التحريف يعتبر من أحد الأساليب التأويلية النحوية[3]، « ومنه سُمي النحويّ لأنّه يحرِّفُ الكلام إلى وجوه الإعراب »[4].

2) التَّأويلُ :

أ. **لغة** : التأويل في المعجمات اللغوية كغيره من المصطلحات يرد بدلالات مختلفة إلاَّ أننا هنا سنقف عند أهمها مراعاة لمبدإ المناسبة بينها وبين المعنى الاصطلاحي، وهي أربع دلالات :

- « الرجوع : الأَوْلُ : مِن آلَ الشيءُ يؤولُ أَوْلاً : أي؛ رجعَ. وجاء في الحديث : (من صام الدهر فلا صام ولا آل)؛ أي : لا رجع إلى خير.
- الردّ : يقال في الدعاء للمُضِلِّ : أوَّلَ الله عليك أي؛ ردّ عليك ضالتَك.
- الإصلاح والسياسة : أُلْتُ الشيءَ أَوْلًا وإيالاً : أصلَحتُه وسُستُه. وآلَ الشخصُ مالَه يؤُولُه إيالةً إذا أصلَحَه وسَاسَهُ.

1 – أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج14، ص76. مادة (نحا).
2– أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج1، ص34.
3– ينظر : علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، 2006، ط1، ص 232.
4– أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، ج 14، ص 72.

❖ التفسير : أَوَّلَ الكلامَ وأوَّله وتأوَّلهُ أي: فَسَّرهُ ».[1]

هذا؛ وقد قام "**نصر حامد أبو زيد**" بتحليل كلمة التأويل تحليلا معجميا يستند على المعنى الصرفي فهو يرى أنَّ كلمة التأويل ينطلق معناها إلى معنى صيغتها الصرفية، فتَأوِيل على وزن (تَفعِيل) وهي صيغة تحمل دلالة الحركة، وهي الدلالة التي أغفلها اللغويون في تحليلاتهم المعجمية، وتتمثل هذه الحركة في الرجوع إلى الأصول للكشف عن الأسباب والعلل من جهة وللوصول إلى غاية معينة من جهة أخرى [2].

ب. اصطلاحا :

إنَّ التأويل (Interprétation) « مسائله شائكة وشاسعة وعريقة ذات أبعاد فلسفية وميتافيزيقية »[3] فبداياته الأولى في الحضارة الغربية كانت مع تفسير النصوص المقدسة لفهم معانيه الخفية تحت اسم **الهيرمينوطيقا** (Hermeneutique) أي "فن التأويل" والأمر نفسه ليس ببعيد عن الحضارة العربية الإسلامية حيث اهتم الأصوليون والمفسرون بتأويل ما انغلق فهمه من آيات القرآن الكريم باعتباره نصا مقدسا. ثم غدا التأويل بعد ذلك على يد **شلايماخر وغادامير** ومن حذا حذوهما منهجا علميا يقوم على أسس ومبادئ علمية يهتم في الأساس بعمليات الفهم والبحث عن المعنى، لينتقل المصطلح بعدها إلى باقي العلوم، ويصير من أكثر المفاهيم انتشارا وتداولا في الحقول المعرفية المختلفة كالفلسفة والفن والأدب والنقد واللغة والتداولية ...[4] ولا يسعنا المجال هنا للحديث عن التأويل في كل هذه المجالات المعرفية وما يهمنا منها نوعان : التأويل النحوي والتأويل التـــداولي.

1- المصدر السابق، ج1، ص 264-266. مادة(أول).

2- ينظر: نصر حامد أبو زيد، مفهوم النص (دراسة في علوم القرآن)، الدار البيضاء، المغرب، 2005، ط6، ص 229،230.

3- محمد مفتاح، مجهول البيان، دار توبقال، المغرب، 1990، ط1، ص 89.

4- ينظر : نصر حامد أبو زيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، دار البيضاء، المغرب، 2005، ط7، ص13-20.

1) التأويل النحوي :

إنَّ معرفة مفهوم التأويل في اصطلاح نحاة العرب يتطلب الكثير من البحث والتنقيب والتصفح لكتب التراث النحوية؛ فالباحثون المحدثون لمَّا أهمَّهم أمر هذه الظاهرة في الدرس النحوي العربي انكبوا على مصنفاته القديمة بالبحث والاستقصاء فلم يعودوا من ذلك بشيء يوضح مفهوم التأويل توضيحا بيِّناً في البيئة النحوية بشهادة الباحثان **"محمد عيد"** و **"الحموز"** .

فأمَّا **"محمد عيد"** فيقول :« ولم أعثر فيما بحثت فيه – قدر جهدي – من كتب النحو عن تعريفه، وإن كان يمارس في كتب النحو بطريقة عملية ».[1] و أمّا **الحموز** فيقول : « ولم أقف على نص وضّح فيه النحويون معنى التأويل نحوياً فالكتب التي جمعت في ثناياها أصول النحو وأدلته تكاد تكون خالية إلا من بعض الإشارات الغامضة »[2] على نحو ما أُثِرَ عن **"أبي حيان النحوي"** (**ت745هـ**) أنّه قال : « التأويل إنّما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيُتأوَّلُ ...».[3] والجادة هنا لا تعني ظاهر الكلام بل تعني القواعد النحوية.[4]

وكلام **"أبي حيان النحوي"** لا يقدم صورة واضحة عن التأويل النحوي؛ سوى أنه أشار إلى مشروعية استخدامه فمتى ورد في الكلام ما يخالف الجادة (القاعدة النحوية) يرجع بالتأويل إليها.

ولعل من أسباب افتقار(التأويل) عند النحاة القدامى إلى اصطلاح نحوي واضح يتجلى في ما يلي:

1- محمد عيد، أصول النحو العربي (في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث)، عالم الكتب، القاهرة 1989، ط4، ص157.

2 – عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، 1984، دط، ج1، ص15.

3 –جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص62.

4- ينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي، ص157.

- اضطراب المصطلح (التأويل) : ويظهر هذا في استعمالات النحاة، فهم يعبرون عن التأويل في مواضع مختلفة بألفاظ أخرى كـ : التخريج، والحمل، والتقدير، والتفسير وغيرها.[1]

- محاولة فصل الدرس النحوي عن الدرس الفقهي : « فإن بينهما من المناسبة ما لا خفاء به لإنَّ النحو معقول من منقول كما أنّ الفقه معقول من منقول »[2]. فقد تأثر النحاة تأثرا بالغا بما كان يحيط بالبيئة الثقافية آنذاك، واستمدوا مناهجهم وأساليبهم من الفقهاء وعلماء الكلام، ويظهر هذا جليا في مصطلحاتهم كالقياس والعِلّة والإجماع وغيرها.[3]

ولعل (التأويل) أيضا دخل رحاب الدراسة النحوية من هذا الباب، ويؤكد "**الحموز**" هذا الرأي بقوله « ولم أقف على نص في مظان النحو المختلفة أو إعراب القرآن يبين كيفية تسرب هذه اللفظة (التأويل) إلى مؤلفات النحو، وإنِّي لأذهب في هذه المسألة إلى أنّ الكلمة انتقلت من المفسرين وكتبهم إلى النحويين وكتبهم ».[4]

ومهما يكن من أمر فإنّ التأويل النحوي من حيث الاصطلاح وإن لم يظهر عند النحاة القدامى ظهورا بيِّناً كما أشرنا، فإنَّ المحدثين باستقرائهم التراث النحوي ورصدهم المواضع التي تُستعمل فيها هذه الظاهرة النحوية استطاعوا أن يُعرِبُوا عن مفهومه بعدة تعريفات نذكر منها :

❖ التأويل النحوي : « هو صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبر وأنّ النحاة قد أولوا الكلام وصرفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه »[5].

1- ينظر: عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ج1، ص17-19.

2- أبو البركات بن محمد بن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، (تح): سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، 1971 ط2 ص 12.

3- ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، دار البيضاء، المغرب، دت، ط2، ص111.

4- عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ج1، ص13.

5- محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 157.

❖ التأويل النحوي : « يدور في فلك حمل النص على غير ظاهره لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي ».[1]

❖ التأويل كظاهرة نحوية يعني : صبّ ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد؛أي إرجاع النصوص التي لم تتوفر فيها شروط الصحة نحويا إلى موقف تتسم فيه بالسلامة النحوية[2].

❖ التأويل في النحو يعني : « النظر فيما نقل من فصيح الكلام مخالفا للأقيسة والقواعد والمستنبطة من النصوص الصحيحة، والعمل على تخريجها وتوجيهها لتوافق بالملاطفة والرفق هذه الأقيسة والقواعد ».[3]

وبالتمعن في هذه التعريفات نخرج بالآتي :

– أنّ هذه التعريفات تشترك في نقطة رئيسة وهي أنّ التأويل استعمله النحاة مع الكلام المخالف للقاعدة بغية إرجاعه إليها وذلك عن طريق تخريجه بصرفه أو بحمله على غير ظاهره.

– أنّ الدلالات المعجمية تبدو بارزة في التعريف الاصطلاحي للتأويل؛ فالنحوي عندما يجد كلاما منحرفا عن أصله فإنّه يقوم بصرفه عن ظاهره لإرجاعه وردّه إلى ذاك الأصل. وفي هذا كلّه يعمل على تفسير ذلك الانزياح والعدول للكشف عن الأسباب والعلل التي جعلت الكلام يعدل عن أصله للوصول إلى غاية مُعينة.

لذلك قيل : « إنّ التأويل هو ردُّ الشيء إلى الغاية المرادة منه، قولا كان أو فعلا »[4].

1– عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ج1، ص17

2– ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 232.

3– غازي مختار طليمات، أثر التأويل النحوي في فهم النص، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد 15 الإمارات 1997، ص249.

4– محمد مُرتضى الحُسيني الزبيدي، تاج العرو من جواهر القاموس، (تح): نوّاف الجرّاح، دار الأبحاث، الجزائر 2011، ط 1 ج 1، ص 337 مادة (أول).

وأمّا دلالة الإصلاح والسّياسة فكأنّ النحوي عندما يقوم بتأويل الكلام المعدول به عن الأصل إنّما يقوم بإصلاحه لأنّ الخروج عن القاعدة يُحدث فسادا في التركيب. وهو في كل ذلك يتحرّى السّياسة والدقة فكأنّه يَسُوسُ بين ثنايا الكلام بحثا عن الخرق والعدول الذي حدث فيه.

وبالإجمال فإنّ التأويل النحوي هو : عبارة عن أداة ردٍ وإرجاع؛ يستخدمها النحويُّ لإرجاع ما خالف القاعدة إلى القاعدة عن طريق صرف الكلام عن ظاهره متوخيا في ذلك السياسة والإصلاح حتى يوافق الكلام المعدول القوانين النحوية ويجد مكانه في قائمة الكلام المطرد.

2) التأويل التداولي :

يعتبر التأويل التداولي من المفاهيم المركزية التي عُنيت بها التداولية الحديثة والتي تُعرَّفُ بأنَّها « العلم الذي يهتم بدراسة المعنى الذي يقصده المتكلم »[1].

فلقد لقي التأويل في رحاب الدراسات التداولية احتفاء كبيرا من لدن ثلة من العلماء **ك"بول غرايس** (**B.Grice**) **وسبربر وولسن"** (**D.Sperber – D.Wilson**) وغيرهم ولكل منهم نظرته ومقاربته الخاصة في التأويل التداولي[2]. وسوف نقتصر هنا على ذكر مقاربة "**بول غرايس** " ومقاربة "**سبربر وولسن**" للتأويل التداولي.

أولا : مقاربة "بول غرايس" :

يرى هذا العالم أنَّ التأويل الدلالي للعبارات في اللغات الطبيعية أمر متعذر إذا نُظِر فيه فقط إلى الشكل الظاهري لهذه العبارات، ولذلك فهو يقترح تأويلا دلاليا آخر يقوم على ما يسمى

1- جورج يول، التداولية، (تر): قصي العتَّابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ط1، ص19.

2 – آن ربول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، (تر): سيف الدين غنفوس ومحمد الشيباني، دار الطليعة بيروت، 2003، ط1 ص 53-75.

بالاستلزام الحواري (**Conversational implicature**) *وهو مبدأ تداولي يدل على أنّ المتكلم يعني أكثر مما يقول بالفعل أي أكثر مما تؤديه العبارات المستعملة وهذا يعني أنّ في كلام المتكلم معنيين؛ معنى صريح ظاهر ومعنى آخر غير صريح أي معنى ضمني (مُستلزَم).[1] ويطلق " **غرايس**" على هذا المعنى (الدلالة غير الطبيعية أو القصد) ويعرفها بقوله « هي الدلالة التي تعيننا على أن نقول إنَّ القائل قصد شيئا ما من خلال جملة معينة »[2].

وللتوضيح نضرب المثال الآتي : إنّ استعمال جملة (**ناولني الكتاب من فضلك**) المنجزة في مقام محدد ليخرج معناها من الطلب (الأمر) – وهو المعنى الصريح أو الدلالة الطبيعية للجملة – إلى معنى (الالتماس) وهو المعنى غير الصريح أو الدلالة غير الطبيعية (القصد) بتعبير "**بول غرايس**" وهو ما تفيده القرينة (من فضلك)[3]. « ويلجأ المتلقي إلى هذا المبدأ التداولي (الاستلزام الحواري) عندما يحدث خرق في إحدى القواعد أو المقولات الأربع التي وضعها "**بول غرايس**" ضمن ما أطلق عليه مبدأ التعاون وهذه المقولات هي : الكم الكيف، العلاقة، الجهة.

- ✓ مقولة **كم الخبر**، وبها قاعدتان :
  - لتكن إفادتك المخاطب على قدر حاجته.
  - لا تجعل إفادتك تتعدى القدر المطلوب.
- ✓ مقولة **كيف الخبر**، وتحوي قاعدتين :
  - لا تقل ما تعلم كذبه.
  - لا تقل ما ليس لك عليه بينة.

---

*- في كتب التداولية يشيع هذا المصطلح بتسميات مختلفة: كالاستلزام الحواري، الاستلزام التحادثي، الاستلزام الخطابي الاستلزام التخاطُبي، الاقتضاء التداولي...، ولعل السبب يرجع إلى إشكالية المصطلح. وقد آثرنا هنا استخدام مصطلح (الاستلزام الحواري) للمحافظة على وحدة استعمال المصطلح طيلة البحث.

1-ينظر: العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، دار الأمان، الرباط، 2011، ط1، ص17- 19.

2- آن ربول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص 53.

3- ينظر: العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ص 19.

✓ مقولة **العلاقة** أي علاقة الخبر بمقتضى الحال، وبها قاعدة واحدة :

- ليناسب مقالك مقامك.

✓ مقولة **جهة الخبر**، وبها أربع قواعد :

- لتحترز من الالتباس.
- لتحترز من الإجمال.
- لتتكلم بإيجاز.
- لترتب كلامك »[1].

وإنّما جيء بهذه القواعد الأربع لكي يكون الكلام قائما على الفهم والإفهام، ولضمان تواصل لغوي سليم بين المتكلم والمخاطَب، وأي خرق يحدث في هذه القواعد أثناء التواصل يكون ذلك مؤشرا على وجود معان ضمنية مما يستدعي من المستمع اللجوء إلى آلية الاستلزام الحواري حتى يتمكن من فهم المراد. ومن هنا يتبين أنّ الاستلزام الحواري يمثل عند "**بول غرايس**" آلية تأويلية تداولية مهمتها استنباط المعاني الضمنية.

ثانيا : مقاربة "سبربر وولسن":

يرى هذان العالمان أنّ التداولية تتكفل فعليا عند تأويل الأقوال بكل ما لا يتم بكيفية (لغوية) وهذا يشمل بطبيعة الحال نسبة (الأعمال المتضمنة في القول)* وتأويل الكلمات المقامية، ولكن هذا لا يمثل سوى مظاهر دنيا نسبيا من تأويل الأقوال. فعلى التداولية كذلك أن تستدرك ما أُهمِلَ من مجمل المضامين التي يبلغها القائل والتي يظل عدد كبير منها غير صريح، ولذلك يقترح "**سبربر وولسن**" أنّ تأويل الأقوال يقوم على عمليتين : عملية لغوية وعملية استدلالية تداولية.

1- طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، المغرب، 1998، ط1، ص 238،239.

فأمّا العملية اللغوية فتتمثل في المعطيات التي تقدمها اللسانيات (صوتية وصرفية ونحوية ومعجمية). وأمّا العملية الاستدلالية التداولية فتتمثل فيما يطلق عليه العالمان (بالمحيط المعرفي للفرد) ويشمل السياق والمقام والمعارف الموسوعية[1].

وهذا يعني أنّ التأويل التداولي عند **"سبربر وولسن"** ناتج من تكامل عمليات (لغوية) وعمليات استدلالية تداولية (غير لغوية) بخلاف **"غرايس"** الذي يرتكز تأويله على عمليات استدلالية تداولية في جوهرها. فالتأويل التداولي التام للأقوال يكون عن طريق الاهتمام بما هو لغوي و بما هو غير لغوي، « فكما هو معلوم يُؤَوَّلُ كل قول حامل لمؤشرات التأويل اللغوية أو غير اللغوية »[2].

لذلك يرى التداوليون المحدثون أنّه يجب على المتلقي (المُؤوِّل) كي يقبل على تأويل قول ما أن يتزود بجملة من الكفاءات التأويلية بعضها لغوي وبعضها غير لغوي وهذه الكفاءات تُلخِّصُ مضمون المقاربتين السابقتي الذكر وهي :

✓ كفاءة تأولية لسانية (لغوية) : وهي كفاءة معيارية، وتنص على أنَّ المؤوّل يجب أن يكون عالما بنظام اللغة المستعملة صوتا وصرفا وتركيبا ومعجما كي يستطيع اكتشاف الإخلال الذي حصل في هذا النظام إن على مستوى التصويت أو التصريف أو التركيب أو المعجم كما يجب أن يعلم أنّ لكل صيغة صرفية معينة معنى معينا ودلالة معجمية معينة، وأنّ لكل أسلوب تركيبي خصائص تجعله يعني ما لا يعنيه غيره، فحيثما يحدث عدول في هذه الأنظمة اللغوية إلا ويعتبر ذلك مؤشرا للتأويل.

✓ كفاءة تأويلية تداولية: وهي كفاءة معرفية، وتتفرع إلى كفاءتين :

- كفاءة سياقية حالية: وترتبط هذه الكفاءة بعناصر غير لغوية كالأنا والأنت (المرسِل والمتلقي) وهيئات الحضور والزمان والمكان وتأثير المحيط الخارجي.

---

* متضمنات القول : مصطلح تداولي إجرائي يتعلق برصد جملة من الظواهر المتعلقة بجوانب ضمنية وخفية من قوانين الخطاب تحكمها ظروف الخطاب العامة كسياق الحال وغيرها.

1- آن ربول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص 70- 77.

2- عبد السلام إسماعيلي علوي، في تداوليات التأويل، مجلة الفكرالعربي المعاصر، العدد 29، بيروت، 2009، ص 109.

- كفاءة موسوعية: وتتعلق بالمعارف القبلية السابقة المشتركة التي يكتسبها الفرد من خلال تجرِبته الفردية أو الجماعية.

✓ كفاءة تأويلية استدلالية: وهي كفاءة عملية، وبها تتم عملية التأويل ذلك أنّ الكفاءتين (اللسانية والتداولية) في بعض الأحيان غير كافيتين لارتياد عملية التأويل، فلذلك تتدخل الكفاءة الاستدلالية للربط بين ما يعرضه المرسِل وبين ما توفر لدينا بموجب كفاءاتنا اللسانية والتداولية من أجل الوصول إل المعنى المقصود.[1]

فالتأويل التداولي مما سبق ذكره هو عبارة عن عملية اشتغال ثلاثة أنواع من الكفاءات التأويلية (لسانية، تداولية، استدلالية).

ونوجز ما سبق ذكره في الخِطاطة التالية :

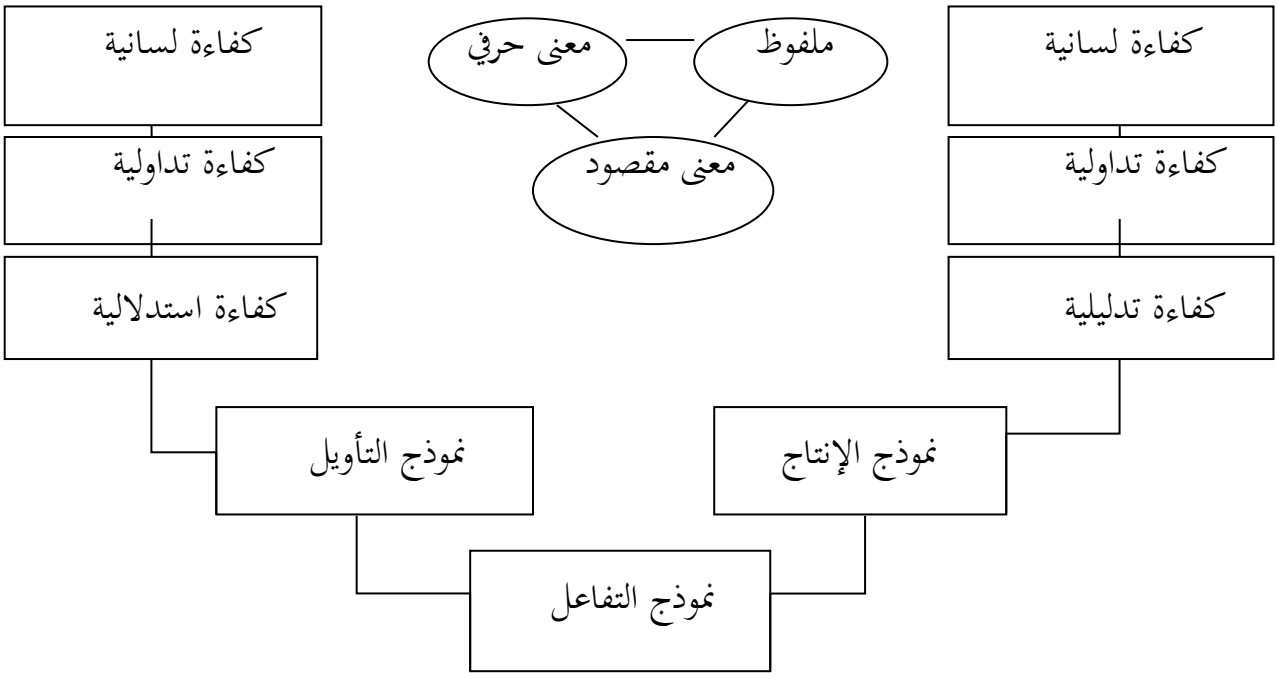

بالتأمل في هذه الخِطاطة نلاحظ أنّ الكفاءات التأويلية لدى المتلقي تقابلها نفس الكفاءات لدى المرسِل، بيد أنّه إذا كان المؤوِّل (المتلقي) يشتغل على نظام الاستدلال، فإنَّ المنتج (المرسل)

1- ينظر: المرجع السابق، ص 109- 111.

للخطاب يشتغل في مقابل ذلك على نظام التدليل؛ أي أنّه يشحن كلامه بالأدلة والبراهين التي على هديها يستطيع المتلقي (المؤوّل) الاستدلال كي يصل للمعنى المقصود، لهذا كانت للمرسِل كفاءة تدليلية. [1]

من هنا نخلص إلى أنّ التأويل التداولي : هو عبارة عن عملية استدلالية يقوم بها المتلقي (المؤوَّل) ليظفر بالمعنى الذي يقصده المتكلم بالاعتماد على كفاءة لسانية معيارية (صوتية وصرفية ونحوية ومعجمية) وأخرى خارج لسانية (تداولية معرفية) وكفاءة استدلالية عملية. وإذا أمعنا النظر في التأويل التداولي نجده يضارع التأويل النحوي من جهة مفارقة ظاهر الكلام وحمله على غير ظاهره أي إنّ التأويل – إن نحويا كان أم تداوليا – معالجته للأقوال بعبارة التحوليين تتجاوز البنية السطحية (ظاهر الكلام) لتنفذ للبنية العميقة (المعنى الضمني أو القصد).

3) المعنى :

أ– لغة : للمعنى من حيث اللغة دلالاتٍ عديدة نذكر منها ما يلي :

- « الإظهار : عَنَتِ الأرض بالنبات تَعنُو عُنُوًّا، وتعني أيضا أَعنَتهُ : أظهرته.
- القصد : يقال: عَنَيتُ فُلانًا عَنْيًا؛ أي قصدته، ومن تعني بقولك؛ أي من تقصد . ومعنى كل كلام ومَعْنَاتُه ومَعْنِيَّتُه : مَقْصِدُهُ ». [2]

بالتأمل في هذه الدلالات اللغوية نخرج بالآتي :

– أنّ (القصد) هو أقرب المعاني اللغوية لحقيقة المعنى؛ لأنّ المعنى هنا ارتبط بالكلام « والأصل في الكلام القصد ». [3]

وأمّا دلالة الإظهار فإنها ترتبط بالمعنى من حيث وظيفته فالمعنى من منظور نحوي يُظهر الوظيفة النحوية للكلمة داخل الجملة فقولنا مثلا : أكلت الكُمَّثرَى سلمى. فالمعنى يجعل من كلمة

1– عبد السلام إسماعيلي علوي، في تداوليات التأويل، ص 112.

2– أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج 13، ص 104،105 . مادة (عني).

3– طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثُر العقلي، ص 215.

(الكُمَّثْرَى) تُسْنَدُ إليها وظيفة المفعولية ومن كلمة (سلمى) تُسنَدُ إليها وظيفة الفاعلية. و المعنى من منظور تداولي يُفصِحُ عن غرض المتكلم وقصده على نحو ما سيتضح لاحقا.

- أنّ المعنى والنحو يشتركان في مفهوم (القصد) وهي علاقة تمهد إلى تبيان عناية النحو بالمعنى والقصد.
- لئن كان المعنى يرتبط بالنحو من جهة، ويرتبط بالتأويل من جهة أخرى فهذا يعني أنّ المصطلح المُركّب (التأويل النحوي) يرتبط بالمعنى والقصد؛ أي إنّ النحويَّ عندما يستعمل التأويل مع الكلام المعدول عن أصله يراعي في الآن نفسه معنى الكلام وقصد المتكلم. كما هو الحال في التأويل التداولي.

ب- اصطلاحا :

يعد تعريف المعنى من هذه الحيثية معظلة عظيمة في الدراسات اللسانية الحديثة حتى أنّ الدلاليين أنفسهم - وهم أهل الاختصاص- أرهقهم البحث عن حقيقة المعنى، لذلك فمهما بحثت فلن تجد للمعنى تعريفا جامعا مانعا. ففي كتاب **معنى المعنى** (Meaning of meaning) على سبيل المثال نجد أكثر من عشرين تعريفا مختلفا للمعنى (فلسفية ومنطقية ونفسية...)، وما أدى إلى تعدد تعاريفه واختلافها هو اختلاف المناهج والحقول المعرفية التي تبنته فكل متخصص يحرص على أن يُلبي التعريف متطلباته واحتياجاته.[1]

ويرى **"بلومفيلد"** أنَّ مشكلة المعنى من أضعف نقاط البحث في الدراسات اللغوية، لأنَّ معرفة معنى اللفظ أو العبارة أو تحديده تحديداً علمياً دقيقاً يحتاج إلى معرفة أشياء ليست بمقدورنا، ولا

1- -ينظر : أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، 1997، ط5، ص 53.

نستطيع الوصول إليها بحسب إمكانياتنا الحالية.[1] لذلك سوف نتفق هنا على أنَّ المعنى الذي سوف نتناوله في دراستنا هو : « ما يقصده المتكلم وينبغي على المخاطَب أن يفهمه »[2].

هذا، وإنَّ المتصفح لكتب الدلالة خاصة ليجد أنّ المعنى أنواع وأنواع (معنى : أساسي ونفسي وأسلوبي وإيحائي وسياقي...)[3]، و نحن هنا سوف نقتصر على ذكر ما يفيدنا في بحثنا، منها ما يتعلق بمستويات اللغة (المعنى الصرفي – المعنى النحوي – المعنى المعجمي)، ومنها ما يتعلق بالاستعمال (المعنى الإضافي – المعنى الأسلوبي – المعنى التداولي) :

❖ **المعنى الصرفي** : وهذا النوع من المعنى يرتبط بالقاعدة الصرفية التي تقول إنّ كل زيادة في المبنى تتبعها زيادة في المعنى، وهذا المعنى يُستمَدُ من صيغة وبنية الكلمة؛ مثل أن يختار المتكلم كلمة (كذّاب) بدل (كاذب) في سياق كلامي معين لأنَّ الأولى جاءت على صيغة تفيد المبالغة فكلمة (كذّاب) تزيد في دلالتها على كلمة (كاذب) وقد استمدت هذه الزيادة الدلالية من من تلك الصيغة. وهذا يمدُّ السامع بقدر من الدلالة لم يكن ليصل إليه أو يتصوره لو أنّ المتكلم استعمل كلمة (كاذب)[4].

❖ **المعنى النّحوي** : « وهو المعنى الذي يظهر ببيان موقع الكلمة في الجملة وبيان نوع علاقتها بغيرها من الكلمات المستعملة معها في هذه الجملة، وهذا المعنى النحوي في الوقت نفسه جزء من معناها العام في اللغة العربية ».[5]

« والمعاني النحوية نوعان :

– عامة : كالخبر والإنشاء والأمر والنهي والعرض والتحضيض... الخ.

1- عبد الله أحمد جاد الكريم، المعنى والنحو، مكتبة الآداب، القاهرة، 2002، ط1، ص 13.
2- المرجع نفسه، ص 15 .
3- ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة ص 36.
4- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الإنجلو المصرية، مصر، 1963، ط2، ص47.
5- عبد الله أحمد جاد الكريم، المعنى والنحو، ص 14.

- خاصة : كالفاعلية والمفعولية والحالية... الخ ».[1]

❖ **المعنى المعجمي** : ويُسمى كذلك بالمعنى القاموسي أو الأوَّلي أو المركزي؛ وهو المعنى الذي نجده في المعاجم، وهذا المعنى هو العامل الرئيسي للاستعمال اللغوي، والممثل الحقيقي للوظيفة الأساسية للغة وهي التفاهم ونقل الأفكار. ويكون هذا المعنى مشتركا بين متكلمي اللغة.

❖ **المعنى الإضافي** : ويسمى أيضا بالمعنى العَرَضي أو الثانوي أو التضمُّني؛ وإنَّما سُمي إضافيا لأنه يضيف للكلمات معانٍ أخرى على المعنى المعجمي.

وهذا المعنى ليس له صفة الثبوت والشمول وإنما يتغير بتغير الثقافات أو الزمن أو الخبرة. مثلما هو الحال في كلمة (يهودي) فمعناها الأساسي يشير إلى الشخص الذي ينتمي إلى الديانة اليهودية. وأمَّا معناها الإضافي الموجود في أذهان الناس فيتمثل في الطمع والبخل والمكر والخديعة.

❖ **المعنى الأسلوبي** : وهو ذلك المعنى الذي تحمله قطعة من اللغة بالنسبة لظروف مستعملها والمنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها. كما يكشف عن مستويات أخرى كالتخصص ودرجة العلاقة بين المتكلم والسامع ونوع اللغة (فصيحة، عامية، مبتذلة...).[2]

❖ **المعنى التداولي** : وقد يُسمى « بالمعنى السياقي »[3]؛ إنّه بكل بساطة المعنى الضمني أي (القصد). وهذا النوع من المعنى يرتبط أشد الارتباط بالتأويل التداولي الذي يُعنى بالبحث عن قصد المتكلم باستعمال آلية الاستلزام الحواري.

1- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، 1994، دط ، ص 36،37.

2- ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 36 – 38.

3- جورج يول، التداولية، ص 19.

للتوضيح نعطي المثال الآتي في قول الله تعالى :

﴿يَقُولُونَ هَلۡ إِلَىٰ مَرَدّٖ مِّن سَبِيلٖ ﴿٤٤﴾﴾ الشورى / 44.

المعنى الصريح — المعنى الضمني (القصد)

الرجوع إلى الحياة الدنيا بعد الموت — تمنِّي المتكلمين من المخاطب (الله تعالى) أن يردهم إلى الدنيا.[1]

لقد عدل معنى الاستفهام في هذه الآية عن معناه الحقيقي الوضعي (الاستعلام أو الاستخبار) إلى معنى التمنّي، فالاستفهام يمثل معنىً ظاهرا صريحا والتمنّي يمثل معنىً ضمنيا **مُستلزَما** وهو القصد.

4/ الحمل على المعنى :

أ- **لغة** : الحمل في اللغة : « مِن حَمَلَ الشيءَ يحمِلُه حَملاً وحُملانًا فهو محمول، وحملَهُ على الدَّابةِ يَحمِلُه حَملاً، وحَمَلتُ الشيءَ على ظهري أَحمِلُه حَملاً...»[2].

بالنظر في المادة المعجمية يتضح أنّ الحمل لغة يقتضي وجود شيئين : حامل ومحمول. وإن كان الحمل في اللغة مادياً فإنه في النحو ومع المعنى يكون ذهنيا[3]؛ ذلك أنّ الذهن هو مستقر المعنى، ولمّا تعلق الحمل هنا بالمعنى فهذا يعني وجود معنى حامل ومعنى آخر محمول؛ أي حمل معنى على معنى آخر، ويتضح الأمر أكثر عندما نعرِّف الحمل على المعنى اصطلاحا.

1- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب (دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي) دار الطليعة، بيروت، 2005 ط1، ص32.

2- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج 3، ص 331. مادة (حمل).

3- وئام الحيزوم، تأويل اللفظ والحمل على المعنى، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منوبة تونس 2009، ص52.

ب- اصطلاحا :

اهتم النحاة القدامى بهذه الظاهرة أيَّما اهتمام وأفردوا لها في كتبهم الأبواب والفصول من ذلك "**ابن جني**" الذي عقد للحمل على المعنى فصلا في ((**باب شجاعة العربية**)) حيث يقول « واعلم أنَّ هذا الشرج غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا ومنظوما كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوُّر معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد وحمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا »[1].

واعتبره **الثعالبي** (**ت 430هـ**) من أسرار العربية حيث يقول : « ومن سنن العرب في كلامها ترك حكم ظاهر اللفظ، وحمله على معناه كما يقولون : ثلاثةُ أَنفُسٍ، والنفس مؤنثة وإنّما حملوه على معنى الإنسان أو الشخص كقول الشاعر :

ما عندنا إلاَّ ثلاثةُ أنفُسٍ * مثل النجوم تَلَأْلَأَت في الحِندِس** ».[2]

وذكره **السيوطي** (**ت911 هـ**) ضمن العلل النحوية الأربع والعشرين حيث يقول : « وعلة حملٍ على المعنى مثل قوله تعالى: ﴿ **فمن جاءهُ موعظةٌ** ﴾ ذكَّر فعل الموعظة وهي مؤنثة حملا لها على معنى الوعظ »[3]. « والحمل على المعنى كثير في كلامهم ».[4] « وهو واسع في هذه اللغة جدًا ».[5] وتجدر الإشارة إلى أنّ مصطلح الحمل على المعنى لم يكن متداولا عند النحاة القدامى بنفس التسمية وإنّما كانوا يعبرون عنه بألفاظ أخرى فمن ذلك : حمله على كذا، التأويل، ذهب به إلى كذا عنى به كذا، قصد به كذا، أراد كذا، أخرجه على المعنى....الخ[6]

1- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج2، ص411.

2- أبو منصور الثعالبي، فقه اللغة وسرُّ العربية، (تح): مصطفى السقا وآخران، دارالفكر، دب، دت، ط2، ص232.

3- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 99.

4- أبو البركات بن محمد بن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص 49.

5- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج2، ص 423..

6- ينظر: علي عبد الله حسين العنبكي، الحمل على المعنى في العربية، ديوان الوقف السُّني، العراق، 2012، ط1 ص32-54.

والحمل على المعنى في اصطلاح النحاة يُعرَّف بتعريفات عديدة نذكر منها :

- ❖ « وهو أن يُعطى الشيءُ حكم ما أشبههُ في معناه أو في لفظه أو فيهما ».[1]
- ❖ « هو أن يكون الكلام في معنى كلام آخر، فيُحمل على ذلك المعنى، أو يكون للكلمة معنى يخالف لفظها فيحمل الكلام على المعنى دون اللفظ »[2].
- ❖ « هو وسيلة من وسائل التأويل النحوي لرأب الصدع بين القواعد النحوية والنصوص اللغوية وفي هذه الوسيلة يقوم العنصر الدلالي بعلاج الكثير من المخالفات اللفظية المنطوقة ».[3]

بالتأمل في هذه التعريفات يتضح لنا ما يلي :

- أنّ مفهوم الحمل على المعنى يدور في فلك حمل معنى لفظ أو كلام على معنى آخر.
- أنّ بين الحمل على المعنى والتأويل النحوي علاقة وهي علاقة الجزء بالكل أو الفرع بالأصل ولذلك هناك من يرى « أنّ مصطلح التأويل في التراث النحوي يطلق على الأساليب المختلفة التي تهدف إلى إسباغ صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد كالحذف والتقدير والتقديم والتأخير والتحريف، وغلبة الفروع على الأصول، والحمل على المعنى...»[4].

غير أنّه ما يلاحظ في هذه التعريفات أنها لم تأتِ على ذكر (قصد المتكلم) سواء في التأويل النحوي عامة أو في الحمل عل المعنى خاصة، فقد ذكرنا سابقا- ولو على سبيل الاستنتاج- أنّ النحوي أثناء التأويل يراعي قصد المتكلم وغرضه[5] ؛ ذلك أنّ أشكال أو أساليب التأويل النحوي التي ذكرناها سابقا ومنها الحمل على المعنى « لا تأتي في الكلام إلاَّ لغرض أو قصدٍ ».[6]

1- ابن هشام الأنصاري، مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (تح): محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت 1991، دط، ص 779.

2- علي عبد الله حسين العنبكي، الحمل على المعنى في العربية، ص30.

3- محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي - الدلالي)، دار الشروق، القاهرة، 2000 ط1 ص152.

4- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 232.

5- ينظر: ص 17 من هذا البحث.

6- كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دار صفاء، عمان، 2006، ط1، ص 118.

وهذا يعني أنّ « قصد المتكلم يكون حاضرا في الحمل على المعنى »[1]. ومن هذه الحيثية يظهر لنا البعد التداولي في الحمل على المعنى أين يُهتم بالمعنى الضمني (القصد) لا بالمعنى الظاهر فقط. لذلك نستطيع القول بأنّ للحمل على المعنى مفهومين :

- مفهوما نحويا علميا : والحمل على المعنى هنا يخص النحوي صاحب الصناعة النحوية فهو عبارة عن وسيلة تأويلية يستخدمها النحويُّ للمحافظة على نسق الملاءمة بين الكلام المخالف للقواعد وبين القوانين النحوية، وذلك بحمل الكلام على غير ظاهره مُتقفيا أثر القرائن ومراعايا قصد المتكلم وغرضه.
- مفهوما فنّيا تداوليا : و مفهوم الحمل على المعنى من هذه الزاوية يخص المتكلم؛ فهو عبارة عن أسلوب تعبيري يستخدمه المتكلم أثناء التواصل حيث يَحمِلُ معنى كلامه على معنى آخر لأغراض و مقاصد تداولية معينة. وهذه النقطة الأخيرة سنخصص لها حديثا تحت عنوان ((المنحى التداولي في الحمل على المعنى)).

ثانيا – أسباب التأويل عند النحاة :

عرفنا بأنَّ التأويل في الدرس النحوي العربي يدور في فلك حمل النص على غير ظاهره. « وقد أجمع النحويون على أنّه لا يُلتجأ إلى التأويل إلاّ في الضرورة ».[2] وهذا يعني أنّ النحاة لا يستعملون التأويل إلاّ إذا وُجِدت الأسباب الداعية إلى ذلك ومن تلك الأسباب نذكر ما يلي :

1/ المعنى :

يُعدُّ المعنى من أهم الأسباب التي دعت النحاة إلى التأويل؛ « ذلك أنّ كثيرا من النصوص لا يمكن أن تُحمل على ظاهرها لأنّ ذلك يؤدي إلى التناقض والابتعاد عن الحقيقة العلمية والواقع »[3]

1- وئام الحيزوم، تأويل اللفظ والحمل على المعنى، ص 75.
2- عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ج1، ص 21.
3- كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ص 117.

« ولا سيّما إذا تعلق الأمر بالتنزيل ففيه مواضع لا يصح حمل النص القرآني فيها على ظاهره، لأنّه لو حُمِل عليه لفسد المعنى، وعليه فلا بُدَّ من الاغتراف من إنائه أي التأويل ».[1]

من ذلك قوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۚ يَعۡلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلۡأَرۡضِ وَمَا يَخۡرُجُ مِنۡهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعۡرُجُ فِيهَاۖ وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾ ﴾ الحديد / 4.

« الأخذ بالظاهر في هذه الآية تناقض فدلَّ على أنه لا بد من التأويل، والإعراض عن التأويل اعتراف بالتناقض ».[2]

وموضع الشاهد يتجلى في قوله : (**وهو معكم**) لأن هذا يتناقض مع العقل والمنطق فكيف يكون الله – جل قدره– بذاته حاضرا معهم، لذلك كانت هذه الآية مؤشرا للتأويل طالما أنّ المعنى الظاهر يتنافى مع الحقائق والنواميس العقلية، فالمعنى الصحيح المستنبط بالتأويل النحوي هو على حذف المضاف إذ أنَ أصل سياق الكلام : (**وعلمه معكم**)، وهذه الآية أجمعت الأمة على هذا التأويل فيها، وأنَّها لا تُحمل على ظاهرها من المعية بالذات.[3] وهذا تأويل عن طريق الحذف.

2/ غياب المقام الذي قيل فيه الكلام :

« اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم »[4]، وهذا هو حال اللغة قبل أن تُدوّن « فلقد كانت منطوقة (أصوات) لفترات طويلة وإبّان عملية التدوين فقدت اللغة عنصرا رئيسا من عناصرها

1- عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ج1، ص 23.

2- أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن، دار الشروق، القاهرة، دت، دط، ج 9 ص 2407.

3 - أبو حيان النحوي، البحر المحيط، ج10، ص 101.

4- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج1، ص 33.

وهو (المقام)، وبالتالي غاب عن اللغويين والنحاة المقام الذي قيل فيه الكلام وموقف المتكلم والمستمع وهيئتهما وحركتهما...».[1]

« والمقصود بالمقام هو حصيلة الظروف الواردة في الوقت الذي تمَّ فيه المقال وما يعتري الموقف من ملابسات لها تأثير في الحدث اللغوي»[2]. ونحن عندما نفرغ من التحليل على مستوى الصوت والصرف والنحو والمعجم لا نستطيع أن ندّعي أنّنا وصلنا إلى فهم المعنى الدلالي (المعنى المقصود) لأنّ الوصول إليه يعتمد على ملاحظة العنصر الاجتماعي الذي هو المقام[3]. فالمعنى الذي يبدو لنا من الوهلة الأولى هو معنى حرفي، «والمعنى الحرفي غير كاف لفهم ما قيل لأنّه قاصر عن إبداء الكثير من القرائن الحالية التي تدخل في تكوين المقام (...) وإنّ كثيرا من نصوص تراثنا العربي قد جاء غامضا لأنّ الذين رووا هذه النصوص لم يعنوا بإيراد وصف كاف للمقام الذي أحاط بالنص، لذا فإنه من الواجب عند تحليل هذه النصوص إعادة بناء مقامها على أساس صحيح حتى يتسنى فهمها فهما صحيحا »[4].

هذا، وقد تعرض **"ابن جني"** لهذه النقطة تحت باب وسمه بـ: ((**باب في أنّ العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها، وحملناه عليها**))، فمن ذلك تعليقه على قول الشاعر :

تقول – وَصَكَّت وجهها بيمينها – * أ بَعلي هذا بالرَّحى المُتَقَاعِسُ ؟**

فلو قال حاكيا عنها : أبعلي هذا بالرحى المتقاعس – من غير أن يذكر صكّ الوجه– لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجبة مُنكِرة، لكنه لمّا حكى الحال (**أي ذكر المقام**) فقال : (وصكّت وجهها) عُلِم بذلك قوة إنكارها، وتَعاظُم الصورة لها. هذا مع أنك سامع لحكاية الحال، غير مشاهد

1- عبد الله أحمد جاد الكريم، التوهم عند النحاة، مكتبة الآداب، القاهرة، 2001، ط1، ص 89

2- المهدي إبراهيم الغويل، السياق وأثره في المعنى، أكاديمية الفكر الجماهيري، ليبيا، 2011، دط، ص 130.

3- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 342.

4- المهدي إبراهيم الغويل، السياق وأثره في المعنى، ص 131.

لها، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف (...)، وليس كل حكاية تُروى لنا، ولا كل خبر يُنقل إلينا يشفع به شرح الأحوال السابقة له ولو نُقلت إلينا لم نُفد بسماعها ما كنا نُفيده لو حضرناها (...) فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن أبي إسحاق ويونس وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه وأبو الحسن وأبو زيد وخلف الأحمر والأصمعي ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين **وجوهَ** العرب فيما تتعطاه من كلامها، و**تقصد** له من **أغراضها**، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات ولا تضبطه الروايات فتضطر إلى **قصود** العرب، و**غوامض** ما في أنفاسها..»[1].

« لذلك كان التأويل هو الوسيلة التي لجأ إليها النحاة لإكمال النص **ذهنيا** بعد فقدان العنصر الاجتماعي (المقام) الذي لا يفصل الحدث اللغوي (الكلام) عن موقفه »[2].

يتضح ممّا سبق أنّ المقام من أعظم القرائن دلالة على أغراض المتكلمين ومقاصدهم، وفي حال غيابه أو فقدانه يفقد الكلام جزءا كبيرا من معناه، ممّا يستدعي من النحوي استعمال التأويل بغية إعادة بناء المقام ولو على سبيل الاحتمال والافتراض. وقد ذكرنا آنفا بأنّ التأويل التام للأقوال يكون بمراعاة العناصر اللغوية والعناصر غير اللغوية ومن بينها (المقام). 3

3/ نظريــة العــامـل :

« يُعتبر العامل في النحو هو العمود الفقري الذي تدور حوله كثير من أبحاثه الرئيسية ».[4] كما أنّ له أهمية كبرى في الدرس النحوي العربي، وتأتي أهميته من كونه أساسا لفهم معاني النحو، إذ يقود إلى معرفة أسرار التراكيب اللغوية، وما تتضمنه من علاقات ترتبط بالمعنى، يُستدل عليها بأصول استقرأها العلماء من النصوص وجعلوها أشبه بالنظرية [5]، «وتنبع فكرة هذه النظرية في الدرس النحوي

1- أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، ج1، ص 245- 248.

2- محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر (دراسة في الضرورة الشعرية)، دار الشروق، القاهرة، 1996، ط1، ص 78.

3- ينظر: ص 12 من هذا البحث

4- محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 199.

5- ينظر: كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ص 81.

من التعليل ذلك أنّ التعليل بحث عن العلل والعامل واحد منها»[1] « فلقد قال النحاة : لكل معلول علة؛ فـلا بد لوجود علة لرفع الفاعل ونصب المفعول، أو رفع المبتدأ أو رفع الخبر، وقِـسْ على هـذا سائر أبواب النحو ».[2]

كما أنّهم قرروا – أي النحاة – « بأنّ لكل معمول عمل فلا يوجد عامل بدون عمل ولا عمل بدون معمول ».[3]

فإذا كان الأمر كذلك؛ فماذا لو عَنَّ للنحوي تركيبٌ غِيبَ فيه العامل ؟ في هذه الحالة يلجأ النحاة سراعا إلى التأويل فبه يعملون على افتراض العامل الذي غيب به حتى يتلاءم التركيب مع القاعدة النحوية.[4].

ومن ذلك تأويلهم العامل في الاسم المنصوب على الاشتغال في مثل قولك : « زيداً ضربتُهُ. وإنّما نصْبُه على إضمار فعلٍ هذا يفسرهٌ، كأنّك قلت ضربتُ زيداً ضربتُه، إلاّ أنّهم لا يُظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره »[5].

وترتبط فكرة غياب العامل في دراستنا هذه بأحد مظاهر الحمل على المعنى وهو (**الحمل على التوهم**) حيث يعمل النحويون على توهم (افتراض) عامل في التركيب كي يستقيم والقاعدة [6].

1- حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، 200، ط1،ص 145.

2- جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين (دراسة ابستمولوجية)، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية 1994، دط، ص97.

3- أبو البركات بن محمد بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (بين النحويين البصريين والكوفيين)، (تح) : محمد مُحي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2005، دط، ج1، ص44.

4- عبد الله أحمد جاد الكريم، التوهم عند النحاة، ص 114.

5- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، (تح): عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، ط 3،ج 1 ص 81.

6- ينظر: عبد الله أحمد جاد الكريم، التوهم عند النحاة، ص 114.

فغياب العامل إذن يُعتبر بالنسبة للنحوي مؤشرا أو سببا داعيا لاستخدام التأويل طالما أنّ التركيب ظهر فيه عدول إذ الأصل في العامل الظهور وغيابه يُعد خروجا وانزياحا عن الأصل فوجب ردّه إلى أصله (القاعدة).

4/ الأصـل النّحـوي :

يُقصَدُ بالأصل النحوي تلك القواعد التي وضعها النحاة أثناء فترة التقعيد النحوي، وجعلوها معيارا يُقاس عليه التراكيب ويُلتَزمُ به في الحديث والكتابة، وإذا وجد النحاة ما يخالف قواعدهم لجؤوا إلى استعمال مناهج وأساليب من شأنها أن تعالج هذا الخرق والعدول، ومن بين هذه الأساليب (التأويل) الذي به يحافظ النحاة على صحة قواعدهم من جهة، ويجعلون ما يخالفها يتّسم بالسلامة النحوية من جهة أخرى [1].

وتأويلات النحاة في هذا الشأن كثيرة وكتبهم ملأى بذلك ولا سيما تلك الكتب التي تتناول مسائل الخلاف النحوي أو كتب توجيه القراءات.[2]

ثالثا – الحمل على المعنى ونظام اللغة عند النُّحاة :

تقوم أية لغة من اللغات الطبيعية على نظام لسانيٍّ معين يتكون من مجموعة أنساق لغوية (صوتية وصرفية ونحوية ومعجمية) يستثمرها المتكلم في تركيب كلامه لإبلاغ قصده وغرضه. وإنّ مهمة الباحث (النحوي) إزاء هذا الأمر لتتوقف على اكتشاف النظام اللغوي الذي يتصرف من خلاله المتكلم عن طريق اكتشاف عناصر التشابه وعناصر الاختلاف على صعيد المستويات اللسانية

1- ينظر : المرجع السابق، ص 111، 112.

2- راجع في مثل هذا : الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري، والتبيين لأبي البقاء العُكبري، ومعاني القرآن للفراء ومثله للأخفش الأوسط، وغيرها كثير.

(صوتية، صرفية، تركيبية، معجمية)، وهذا لا يتم إلا عبر عمليات وطرائق ذات طابع تأويلي في جوهرها.[1]

ولـمّا كان الحمل على المعنى وسيلة من وسائل التأويل اقتضى أن يكون سبيلا يعتمده النحويُّ للولوج إلى داخل النظام اللغوي بغية اكتشاف أسراره. وهذا الأمر الجلل لم يكن ليخفى على نحاتنا القدامى إذ عُرِف عندهم هذا الهدف باسم (**الحِكمة**) أي اكتشاف حكمة واضع اللغة؛ كما جاء على لسان "**ابن السّـرّاج**" (**ت 316 هـ**) حيث يقول : « واعتلالات النحويين على ضربين ضرب منها هو المؤدّي إلى كلام العرب كقولنا : كل فاعل مرفوع. وضرب آخر يُسمّى علة العلة (...) وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنّما تستخرج منه **حكمتها** في الأصول التي وضعتها »[2].

يتضح من كلام "**ابن السّراج**" أنّ من سُبل اكتشاف هذه الحكمة (النظام) : التعليل « ذلك أنّ تعليلات النحاة في الحقيقة ما هي إلاّ محض تأويلات وتفسيرات لشرح الظواهر اللغوية تمهيدا لتصنيفها في جدول خاص مع مثيلاتها بهدف الكشف عن نظام اللغة وصولا إلى حكمة واضعها أو واضعيها »[3]. ويطالعنا في هذا المقام نص رُويَ عن "**الخليل بن أحمد الفراهيدي**" (**ت 175هـ**) « لـمّا سُئِل عن العِلل أَمِنَ العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إنّ العرب نطقت على سجيتها وطِباعها، وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها واعتللت أنا بما عندي أنّه علّة لِما عللته منه، وإن أكن أصبت فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علّة له فمَثَلِي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً مُحكَمَةَ البناء، عجيب النظم والأقسام وصحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة، والحجة اللاّئحة، فكلمّا وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها، قال : إنّما فعل هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا سنحت له

1- نصر حامد أبو زيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، ص 185.
2- أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، (تح):عبد الحسين الفِتْلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985، ط1،ج1،ص 35.
3- نصر حامد أبو زيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، ص 188.

وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدّار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلاّ أنّ ما ذكره الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن صحّ لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق بالمعلول فليأتِ بها ».[1]

بالتمعن في قول "**الخليل**" نخرج بالآتي :

- ✓ « أنّ العلل مُضمرة في عقول* العرب جارية على ألسنتهم سجية وطباعا، إلاّ أنّ المتكلم أو الواضع لم ينص على علّته التي بها مواقع الكلام »[2]. « ولـمّا كان النحاة بالعرب لاحقين وعلى سَمتهم آخذين، جاز لهم أن يروا فيه نحو ما رأوا، ويحذوا على أمثلتهم التي حذوا »[3] لذلك يذهب النحويون إلى استحضار أدوات أو مفاهيم تعينهم على اكتشاف وقراءة ما في عقول العرب[4]. ومن ذلك العلل؛ « لأنّ من علل النحاة ما يظهر حكمتهم [أي العرب] وتكشف عن صحّة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم »[5]. ولعل الحمل على المعنى –كونه علة نحوية– يمثل أداة من تلك الأدوات التي يستخدمها النحوي للكشف عن حكمة العرب في استعمالهم تراكيب لغوية معينة في الكلام لأغراض ومقـاصد خاصة والكشف عنها هو بمثابة الكشف عـن أسرار النظام اللغوي.
- ✓ أنّ هناك فرقاً بين المتكلم والباحث (النحوي) : فأمّا المتكلم فهو مستعمل اللغة وصاحب السليقة ينطق عن سجيةٍ وطبعٍ معتمدا على ما أخذه السلف عن الخلف وما تقرر في ذهنه من

1- أبو إسحاق الزجاجي، الإيضاح في علل النحو،(تح): مازن المبارك، دارالنفائس، بيروت، 1979، ط3، ص 65، 66.

*- في علم اللغة الحديث يُعتبر **دو سوسير** (1857 - 1913) هو القائل بأنّ اللغة عبارة عن رموز مخزنة في ذاكرة الناطقين بتلك اللغة، وقول **الخليل** (بأنّ العلل مضمرة في عقول العرب ...) يجعل منه سبّاقا إلى هذا الأمر.

2- الأمين ملاّوي، جدل النص والقاعدة (قراءة في نظرية النحو العربي بين النموذج والاستعمال)، أطروحة دكتوراه في علوم اللغة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، 2009، ص 149.

3- جلال الدين السوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 93.

4- ينظر: الأمين ملاّوي، جدل النص والقاعدة، ص 150.

5- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 98.

السماع، وهو لا يستطيع الإحاطة بقواعد اللغة جملة وتفصيلا[1]، ولذلك تجده يزيغ في كلامه عن سَنَنِ لغته. ويقول "**ابن جني**" نقلا بالمعنى عن أستاذه "**أبي علي الفارسي**" (**ت 377 هـ**) « وإنّما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربّما استهواهم الشيء فزاغو به عن القصد ».[2]

وأمّا الباحث (النحوي) فهو صاحب منهج معين يهدف به إلى البحث والتفتيش عن الأسباب والعلل الضمنية (الذهنية) التي جعلت العربيَّ صاحب السليقة ينأى عن أصول نظام لغته.[3]

والحمل على المعنى بالنسبة للنظام اللغوي يُعدُّ انحرافا عن أصل الوضع، وعلى اعتبار أنه يقع من المتكلم ضمن دائرة المعنى والدلالة فإنّ « العنصر الدلالي يمثل وسيلة ناجعة في الكشف عن سليقة المتكلم ».[4]

- ✓ أنّ النحوي لا بد له من الحجج والبراهين حتى يدعم تعليله وتأويله ويثبت معه صحة ما ذهب إليه ،لأنّ التعليل إذا خلي من الدليل لم يكن عليه تعويل[5]. ولعل الخليل يقصد بقوله (الأخبار الصادقة) الروايات الصحيحة عن كـلام العرب؛ فكثيرا ما يذهب النحويـون أثناء تعليل ظاهرة لغوية ما إلى الاستدلال إمّا بالتنزيل أو الحديث الشريف أو كلام العرب وهذا مجال اهتمام علم أصول النحو*.
- ✓ وجود نظام يكتنف اللغة (وهذا يتمثل في قوله: دار محكمة البناء عجيب النظم والأقسام) « والكشف عنه وبيان ماهيته يختلف باختلاف تصوّر كل نحوي، فإن كان ثمة قُصور فهو في

1- ينظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ط 4، ص 12،13.

2- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج 3، ص 273.

3- ينظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 12.

4- حماسة محمد عبد اللطيف، النحو والدلالة، ص 44.

5- ينظر: أبو البركات بن محمد الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص 53.

*- علم أصول النحو : علم نشأ بعد استقرارعلم النحو وقواعده؛ وهو يهتم بدراسة أدلة النحو الإجمالية (القرآن- الحديث الشريف- كلام العرب) وكيفية الاستدلال بها، ودراسته أعمق من علم النحو.

التصوّر لا في الشيء في حد ذاته أي النظام ».[1] لأنّ نظام اللغة نظام كُلّي قائم بذاته « وما اعتلالات النحاة اتجاه نظام اللغة إلا محض اجتهادات نحوية، فكلّما كانت العلة التي يَعتَل بها النحويُّ أقرب إلى علل العرب المضمرة كانت أجدر بالقبول من غيرها »[2].

وقول "**الخليل**" يُنبئ بأنّ النحاة كانوا على وعيٍ حيال تأويلاتهم وتعليلاتهم بأنها مجرد اجتهادات قد تقارب الحقيقة أحيانا وقد تبتعد عنها أحيانا أخرى.[3] والنحاة في هذا الشأن يحرصون كل الحرص على التنويه « بأنّ ما ذكروه من صيغ وتراكيب لغوية في تعليلاتهم وتأويلاتهم وتحليلاتهم النحوية للكلام لا يعدو أن يكون **تصوّرا ذهنيا** للمنطوق أو المكتوب دفعت إليه طبيعة الدراسة اللغوية التي اعتمدت على تحليل المحسوس (الكلام) للوصول إلى المعقول (النظام) ».[4]

والنص الآتي **لسيبويه** (**ت 180هـ**) يعضد ذلك حيث يقول تحت باب ((**ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره**)) : من ذلك قول الشاعر :

قالوا : تُحبُّها قلت : بهراً * عددَ النجوم والحصى والترابِ**

موضع الشاهد في (**بهراً**) : وإنّما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور فدعوت له أو عليه، على إضمار الفعل، فكأنّ الشاعر قال: **بهراً** بدلاً من **بهرك الله**. فالجملة الفعلية بهرك الله **تمثيل ولا يُتَكَلَّمُ به**.[5]

« إنّ عبارة سيبويه (**هذا تمثيل ولا يُتَكَلَّمُ به**) تدل على وعيه بالفارق بين العبارة الأصلية الظاهرة في الكلام (موضوع التحليل) وبين العبارة التفسيرية التحليلية الشارحة، وهي مجرد عبارة

1- وئام الحيزوم، تأويل اللفظ والحمل على المعنى، ص 31.

2- الأمين ملاوي، جدل النص والقاعدة، ص 150.

3- ينظر: نصر حامد أبو زيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، ص 187.

4- علاء عماد جواد، التمثيل النحوي في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، كلية التربية، جامعة القادسية الكويت، 2007 ص 24.

5- ينظر: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، (تح): عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، ط3 ط3 ج1، ص 312.

افتراضية ذهنية ».[1] ذلك أنّ التمثيل الجُمَلِي يرتكز أساسا على **التصوّر الذهني** وهو ما يطلق عليه **"راي جاكندوف"** (بالبنية التصورية الذهنية)[2]. ويُسمى في التداولية العِرفانية (بالصورة المنطقية للجملة)[3].

وعلى اعتبار أنّ دراستنا حول الحمل على المعنى فلا ضير لو أعطينا مثالا نوضح من خلاله مدى انطباق هذه المعالجة للكلام على الحمل على المعنى.

« يقول الشاعر : **قامت تُبَكِّيهِ على قبره *** مَن لِيَ مِن بَعدِك يا عامرُ**

تركتني في الدّار ذا غُربَةٍ * قد ذَلَّ مَن ليس لهُ ناصرُ**

وكان الأصل أن يقول : (ذات غُربةٍ) فحمله على المعنى، فكأنّها قالت: (**تركتني إنساناً ذا غُربةٍ**) »[4].

فالجملة الفعلية (**تركتني إنسانا ذا غربة**) بعبارة سيبويه هي تمثيل ولا يُتكَلَّمُ به لأنّ الغاية منها الشرح والتفسير لإزالة الإبهام الحاصل في الكلام. ولذلك «كان الحمل على المعنى وسيلة دلالية بارعة ربطت بين بناء الجملة وبنيتها أو بين سطحها وعمقها في منهج نحاة العرب »[5].

فممّا سبق ذكره نستنتج بأنّ للحمل على المعنى أربعَ وظائف :

- وظيفة إبداعية : وتظهر عند المتكلم من خلال تصرفه في علامات النظام اللغوي فهو يستعمل الحمل على المعنى من باب الترخص في حمل معنى لفظ على معنى لفظ آخر.
- وظيفة تأويلية : غايتها إرجاع الكلام المعدول عن أصله إلى أصله للمحافظة على عنصر الملاءمة بين القاعدة والاستعمال.

1- نصر حامد أبو زيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، ص 198.

2- ينظر: مُنية عبيدي، التمثيل الدلالي للجملة (منوال جاكندوف)، منشورات علامات، المغرب، 2013، ط 1، ص 55.

3- جاك موشلار وآن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، (تر): مجموعة من الأساتذة والباحثين، دار سيناترا، تونس، 2010 دط، ص 109.

4- أبو البركات بن محمد بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 2، ص 69.

5- محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ص 158.

- وظيفة تمثيلية : تهدف إلى الشرح والتفسير والتحليل والتعليل؛ وذلك عن طريق افتراض عناصر لغوية ذهنية (ضمنية) غير موجودة في التركيب الأصلي (الظاهر).
- وظيفة وصفية غائية : وتصبو إلى التوغل داخل نظام اللغة قصد وصف نسقه واكتشاف أسراره وحكمة واضعه.

مما سلف نستطيع القول : إنّ الحمل على المعنى هو ذلك "**الجهاز المفاهيمي التفسيري**" الذي يهدف من خلاله النحوي إلى تحقيق نظرة شاملة حول نظام اللغة وكشف الغطاء عن منطقه الداخلي.[1] فالحمل على المعنى من هذه الزاوية عبارة عن نشاط معرفي نحوي يتوخى العبور من الظاهر إلى الباطن ومن العرض إلى الجوهر والماهية، ومن المعلوم إلى المجهول.[2] فالباطن والجوهر والماهية والمجهول هو من المؤكد نظام اللغة وحكمة الواضع.

رابعا – المنحى التداولي في الحمل على المعنى :

لقد أشرنا سابقا إلى النقطة التي يلتقي فيها التأويل النحوي بالتأويل التداولي وتمثل ذلك في النظر إلى المعنى الضمني (القصد) للكلام دون الاكتفاء بالمعنى الحرفي أثناء عملية التأويل[3].

وإن كانت العناية بهذا المعنى الضمني (القصد) تعتبر بالنسبة للباحث التداولي الأساس الذي تقوم عليه الكثير من البحوث التداولية الحديثة، فإنّه بالنسبة للنحوي يعد عَرَضًا وخارج عن مجال صناعته النحوية كما أشار إلى ذلك "**ابن هشام الأنصاري**" (**ت 761 هـ**) في معرض حديثه عن الحذف حيث قال : « الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ أو شرطا بدون جزاء، فأمّا قولهم في ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ ﴿٨١﴾﴾ النحل / 81.

1- ينظر: الأمين ملاّوي، جدل النص والقاعدة، ص 148.
2- ينظر : عبد السلام حيمر، حول مفهوم التأويل، مجلة الملتقى، العدد 5، المغرب، 2000، ص 37.
3- ينظر: ص 15 من هذا البحث.

إنّ التقدير : والبرد ففضول في النحو، وإنّما ذلك للمُفسِّر، وكذا قولهم : يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول (...) فإنّه تطفُّلٌ على صناعة البيان »[1].

وعلى الرغم من ذلك فعناية النحاة بالمعنى الضمني الذي هو في الحقيقة قصد المتكلم وغرضه ليدل أيّما دلالة على تواجد البعد التداولي في تأويلاتهم وتحليلاتهم النحوية وخاصة الانزياحية منها ولا سيّما أنّ البحث عن قصد المتكلم يعتبر جانبا تداوليا بحتا. وبما أنّ الحمل على المعنى –موضوع الدراسة– يمثل مظهراً من مظاهر الانزياح النحوي سوف نحاول في ما يلي إظهار بعض المفاهيم التداولية التي يمكن أن ترتبط بالحمل على المعنى وهي : (القصدية، الاستلزام الحواري الافتراض المُسبق، الإحالة).

1) القصدية (Intentionnalité) :

يُعتبر مصطلح القصدية من بين المصطلحات التي شغلت اهتمام العديد من الدراسات اللسانية والفلسفية في إنجاز الخطاب وتأويله.[2] ولا سيّما تلك الدّراسات المتعلقة بفلسفة اللّغة؛ ذلك أنّ مفهوم القصدية أوّل ما ظهر ظهر في مظان فلسفة العقل لينتقل بعدها إلى فلسفة اللغة .[3]

لذلك سوف نُحدّد مفهوم القصدية انطلاقا من فلسفة اللّغة على اعتبار أنّ التراكم المعرفي في هذا المجال أدى إلى نشوء علم التداولية فأضحت تعرف على أنّها فلسفة معاصرة للّغة.[4]

وتُعرف القصدية بأنّها « المصطلح العام لجميع الأشكال المختلفة التي يمكن أن يتوجه بها العقل أو يتعلق نحو الأشياء أو الحالات الفعلية في العالم وتشمل هذه الحالات : الرغبات والاعتقادات والمقاصد والإدراكات ... »[1]

1- ابن هشام الأنصاري، مُغني اللبيب، ج2، ص 748.

2- ينظر:إدريس مقبول، في تداوليات القصد، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 28، العدد 5، المغرب، 2014 ص 1208.

3- ينظر : صلاح إسماعيل، فلسفة العقل (دراسة في فلسفة سيرل)، دار قباء، القاهرة، 2007، دط، ص 171 .

4- ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 21، 22.

كما يُحدّد مفهوم القصدية أيضا على أنّه : « قدرة العقل على توجيه ذاته نحو الأشياء وتمثيلها »[2]. لذلك « يعتبر التمثيل المفهوم الأساس الذي تقوم عليه القصدية ويمكن أن نعرفه على أنّه علاقة تشابه بين صورتين إحداهما تدل على الأخرى بطريقة من الطرق، وقد يكون التمثيل ذهنيا أو فزيائيا ».[3]

من خلال التعريفين يتضح أنّ المنطلق الأساس الذي ترتكز عليه القصدية هو عملية اشتغال العقل أو الذهن وكيفية تمثيله للأشياء.

إنّ مفهوم القصدية من الناحية التمثيلية نراه بارزا في الحمل على المعنى، فإذا كان التمثيل هو حمل صورة على صورة أخرى لعلاقة مشابهة بينهما فإنّ الحمل على المعنى هو أيضا حمل معنى لفظ على معنى لفظ آخر لعلاقة ما بين اللفظين. ونعضد كلامنا بقول الأعرابي : « حيث حكى الأصمعي عن أبي عمرو أنّه سمع رجلا من أهل اليمن يقول : فلان لَغُوبٌ **جاءته كتابي** فاحتقرها فقلت له : أَ تقول جاءته كتابي ؟!، فقال : نعم أ ليس بصحيفةٍ ؟ »[4].

عندما نتأمل في هذه الرواية ندرك مباشرة علاقة المشابهة القائمة بين الكتاب والصحيفة، وما يعيننا على توكيد هذه العلاقة هي « نظرية الحقول الدلالية التي تُعنى بتصنيف مجموعة من الألفاظ تحت معنى عام يجمعها »[5] ذلك أنّ لفظتي الكتاب والصحيفة يصنفان تحت حقل دلالي واحد ممّا يعني أنّ العلاقة بين اللفظين هي علاقة دلالية، وهذا شرط أساس في عملية الحمل على المعنى « وهو أن يكون بين اللفظين مناسبة أو قرابة معنوية (كالترادف) لكي يحدث الاقتناع عند المتلقي »[6] وبين

1- جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع، (تر): سعيد الغانمي، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2006، ط1، ص 128.

2- حافظ إسماعيلي علوي، التداوليات وتحليل الخطاب، داركنوز المعرفة ، الأردن، 2014، ط1، ص 295.

3- المرجع نفسه، ص 297.

4- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج1، ص 249.

5- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 79.

6- رياض محمد علي أبو رحمة، التأويل النحوي في جزء عمّ (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير في علوم اللغة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، دت، ص252.

الكتاب والصحيفة تبرز تلك الرابطة المعنوية المبنية على الترادف، ونتيجة هذه العلاقة تَمَثَّلَ أو تَصَوَّرَ الأعرابي صورة الصحيفة في الكتاب فحمل على معناها، كما أنّ الواقع المحسوس يثبت وجه التشابه بين الكتاب والصحيفة فهما من الأشياء أو الأدوات التي تستخدم للكتابة عليها أو للقراءة منها.

غير أنّه ما يلفت النظر في هذه الرواية هو سؤال **أبي عمرو بن العلاء (ت 154 هـ)** (هل تقول جاءته كتابي ؟) الذي يدل على أنّه لم يتوصل إلى الصورة الضمنية (الصحيفة) التي كان يقصدها الأعرابي مع أنّ أبا "**عمرو بن العلاء**" من طيقة النحاة الأوائل، ،ويعد من القراء السبعة وكان واسع المعرفة والرواية بكلام العرب؛[1] أي إنّه بعبارة تحويلية تداولية يمتلك **معرفة وكفاءة لغوية تداولية** ومع ذلك لم تسعفه هذه الكفاءة في الوصول إلى الصورة الضمنية (الصحيفة) التي قصدها الأعرابي فما سبب ذلك ؟

نرى أنّ الأمر هنا يتعلق بجانب آخر من جوانب القصدية وهو "**الاعتقاد**"، « ومفهوم الاعتقاد من المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها الحمل على المعنى؛ ذلك أنّ المتخاطبين قد يختلفون في تصوّرهم إزاء المعاني فما يوجد في ذهن المتكلم قد لا يوافق ما يوجد في ذهن المخاطَب »[2]

لذلك هناك من يرى « أنّ الحمل على المعنى لا سند له إلاّ إرادة المتكلم »[3]، لأنّ اللّغة عند المتكلم تكون عُرضةً لانتهاك حُرمَة نظامها فيتصرف فيها كيفما شاء، وعلى اعتبار أنّ القصدية مصدرها العقل والذهن « فالحمل على المعنى من هذه الناحية يتنزل في إطار تفاعل الذهن والمتكلم والنظام اللغوي »[4]. الأمر الذي ينشأ عنه تعدد في معاني الكلمات، ففي حقيقة الأمر « لا وجود لمعنى واحد للكلمة بل معانٍ ويمكن للمتكلم أن يحمل على معنى أحدها في الاستعمال بحسب غرضه

1- أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، (تح): محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف مصر، دت ط3، ص 35.

2- وئام الحيزوم، تأويل اللفظ والحمل عل المعنى، ص 90.

3- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 303.

4- وئام الحيزوم، تأويل اللفظ والحمل على المعنى، ص 79.

وقصده »[1]، كحمله معنى الكتاب على معنى الصحيفة لما بينهما من ترابط دلالي، « لأنّ اللفظ مخادع وقاصر عن الوفاء بالمعنى، أوّلا من حيث احتمال الكلمة لمعانٍ متعددة كما أشرنا، وثانيا لاختلاف المعنى عند المتكلم والمفهوم منه عند المخاطَب »[2].

لذلك يقول "**السيوطي**" : « إنّ صناعة النّحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني وقد تكون مخالفة لها إذا فهم السامع المراد فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيء وهو في المعنى شيء آخر إذا علم المخاطَب غرض المتكلم »[3].

و"**السيوطي**" هنا يذكر شرطين لمعرفة المعنى الضمني (القصد) وهما الفهم ومعرفة غرض المتكلم. و الظاهر أنّ هذين الشرطين لم يتوفرا في الحوار الذي دار بين الأعرابي **و"أبي عمرو بن العلاء"**. كما يلاحظ في كلام "**السيوطي**" أنه ربط صناعة النحو بجوانب تداولية (علم المخاطَب وغرض المتكلم)، وهذا يدلك على عدم إغفال النحاة القدامى في تحليلاتهم النحوية العناصر غير اللغوية ولا سيَّما (القصد)؛ « فنحاتنا القدامى لم يغفلوا في تحليلاتهم اللغوية عن هذا المبدأ التداولي (القصد) إذ عرف عندهم ضمن ما أطلقوا عليه (الغرض) أي غرض المتكلم وقصده بوصفه قرينة تداولية قوية في الدراسة اللغوية ».[4] على نحو ما رصدناه عند "**السيوطي**" سلفا. ومفهوم القصد مفهومٌ يخرج النحو من طبيعته الشكلية المجرَّدة ويجعله ينبني على ما يُنشئه المتكلم المُعرِبُ من علاقات مع الكون الخارجي في المقامات المختلفة.[5]

1- المرجع السابق، ص 88.

2 - المرجع نفسه، ص 91.

3- جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ، (تح): فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، 1984، ط1،ج3 ص 173 .

4- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 200، 201.

5- ينظر: خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة (دراسة نحوية تداولية)، أطروحة دكتوراه في اللغة والآداب العربية جامعة منوبة، تونس 2001، ص 237.

هذا، والقصدية عندما دخلت مجال الدراسات التداولية الحديثة علي يد مجموعة من العلماء كـ(**أوستين وسيرل وغرايس**) أُدخِلت « في مجال فهم كلام المتكلم وتحليل العبارات اللغوية، حيث تتجلى مقولة القصدية – تداوليا – في الرّبط بين التراكيب اللغوية ومراعاة غرض المتكلم والمقصد العام من الخطاب »[1] على نحو ما نجده عند كل من **أوستين** و**سيرل** و**غرايس**.

فأمّا "**أوستين**" (**Austin**) فيتجلى مبدأ القصدية عنده في الفعل الكلامي ضمن نظرية أفعال الكلام وتنص هذه النظرية على « أنّ الناس عند تعبيرهم عن أنفسهم لا ينشئون ألفاظا تحوي بنى نحوية وكلمات فقط، وإنّما ينجزون في مقابل ذلك أفعالا عبر هذه الألفاظ ».[2]

لذلك يميز "**أوستين**" بين ثلاثة أنواع من الأفعال اللغوية :

- ✓ **فعل القول** (**الفعل اللغوي**) : ويُراد به إطلاق الألفاظ في جمل مفيدة ذات بناء نحوي سليم وذات دلالة. ويعني هذا الفعل أن يتلفظ المتكلم بجمل بالاعتماد على المستويات اللسانية المعروفة (صوتية، تركيبية، دلالية).
- ✓ **الفعل المتضمن في القول** : وهو الفعل الإنجازي الحقيقي، وهذا الفعل هو المقصود من النظرية برمّتها. وتحوي هذه الأفعال وظائف لسانية داخلية تسمى بالقوى الإنجازية كالوعد والأمر والسؤال...
- ✓ **الفعل الناتج عن القول** (**الفعل التأثيري**) : وهو الفعل الذي يتسبب في نشوء آثار في مشاعر المتكلم وفكره كالإرشاد والتضليل...[3]

و يقوم كل فعل كلامي من هذه الأفعال على القصدية ولا سيَّما الفعلان الأوَّلان؛ فالمتكلم يقصد التلفظ بالكلام صوتيا وصرفيا ونحويا ودلاليا ويقصد أيضا إنشاء معنى معينا،[4] غير أنّ الفعل

1- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 10.
2- جورج يول، التداولية، ص 81.
3- ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 41، 42.
4- ينظر : المرجع نفسه، ص 44.

التأثيري قد يكون قصديا وقد لا يكون « فقد تقنع شخصا بشيء ما، وقد تدفعه إلى فعل شيءٍ، أو تزعجه أو تُحيره دون أن تقصد ذلك ».[1]

ممَّا سبق يمكن أن نطبق هذه الأفعال على قول الأعرابي عندما أجاب وقال : أليس بصحيفة ؟

- ✓ **فعل القول** : يتمثل في النطق بالجملة صوتيا وتركيبيا ودلاليا.
- ✓ **الفعل المتضمن في القول** : ويتجلى ذلك في السؤال بصيغة الاستفهام.
- ✓ **الفعل التأثيري** : حدوث الحيرة والدهشة أو الاقتناع عند **"أبي عمرو بن العلاء"**.

هذا، ويقسم **"أوستين"** أفعال الكلام بحسب وظائفها التداولية إلى خمسة أنواع :

- ✓ **الحُكميات** : وتتمثل في الحُكم : كالتبرئة والفهم وإصدار الأوامر والتوقُّع والوصف والتحليل...
- ✓ **التنفيذيات** : وتقضي بمتباعة أعمال ما كالاتِّهام والتوسُّل والفتح والغلق...
- ✓ **الوعديات** : وهي الأفعال التي تُلزم المتكلم القيام بتصرف ما كالعزم والنية والقسم والإذن...
- ✓ **السلوكيات** : وهي أفعال تتفاعل مع أفعال الغير وهي عبارة عن مشاعر وتعبيرات كالاعتذار والشكر والرأفة والنقد والكره...
- ✓ **العَرضيات** : وهي أعمال تختص بالعرض كالتأكيد والنفي والوصف والتأويل والتفسير والتدليل والإحالة...[2]

وما يؤخذُ على هذا التقسيم هو التداخل بين عناصره نتيجة افتقاره لمبادئ ومعايير معينة « فهو عبارة عن برنامج مبدئي كما أشار إلى ذلك **"أوستين"** نفسه غير أنّ الموت حاله دون إتمامه ».[3]

1- جون سيرل، اللغة والعقل والمجتمع، ص 203.

2- ينظر: فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، (تر): صابر حباشة، دار الحوار، سوريا، 2007، ط1، ص 62.

3- جاك موشلار وآن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ص 67.

لذلك جاء "**جون سيرل**" (**J.Searle**) ليستأنف برنامجه ويعيد تصنيف الأفعال المتضمنة في القول بكثير من الدقة بناء على المقاييس التالية :

- الغاية من الفعل : كالحصول على قيام شخص بشيء ما.
- اتجاه المطابقة بين القول والعالم الواقعي : ففي الإخبار ينحو نحو جعل القول مطابقا للعالم الخارجي، وأمّا في الأوامر والوعود فتجعل الكون مطابقا للقول.
- الحالة النفسية المعبَّر عنها لدى المتكلم : كالرغبة والحسرة.[1]
- درجة القوة المتضمنة في القول أو القوة الإنجازية بحسب التصريح بالعمل : فدرجة قوة الأمر تختلف عن الاقتراح والإمكان. في نحو قولنا : آمرك بالذهاب، أقترح عليك الذهاب، يمكنك الذهاب.
- منزلة المتكلم والمخاطَب .
- علاقة القول بمصالح المتكلم والمخاطَب.
- الاختلافات في المحتوى القضوي : مثل العرض والتوقع.
- الاختلافات بين الأفعال التي لا يمكن أن تتحقق إلا بواسطة والأعمال التي يمكن أن تتحقق بطريقة أخرى.
- الاختلافات بين الأعمال التي تتطلب مؤسسة خارجية؛ أي عنصر غير لغوي لتحقيقها : مثل إعلان حرب : لا بد من قرار سياسي لتنفيذ العمل.
- الاختلافات بين الأعمال التي يوافق الفعل فيها استعمالا إنشائياً والأعمال التي لا يستعمل الفعل فيها هذا الاستعمال : مثل : هدَّد ووعَدَ.
- أسلوب تحقيق الفعل : مثل : أذاع وأباح لا يختلفان في الهدف ولا في المحتوى ولكن الاختلاف يكمن في طريقة الإنجاز أو في درجة القوة الإنجازية.[2]

1- ينظر : فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص 63، 64.

2- ينظر : جاك موشلار وآن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ص، 74، 75.

واعتمادا على هذه المعايير قسم "**سيرل**" الأعمال المتضمنة في القول إلى خمسة أقسام :

- ✓ **الإخبارات أو الإثباتات** : الهدف منها جعل الكلمات تطابق العالم حيث يلتزم المتكلم بصدق ما يقول، والحالة النفسية للمتكلم هي الاعتقاد واليقين.
- ✓ **الطلبيات أو الأوامر** : الهدف منها جعل المخاطَب يقوم بأمر ما. وحيث يجب أن يطابق العالم الكلمات، والحالة النفسية للمتكلم هي الرغبة والإرادة.
- ✓ **الوعديات** : والهدف منها جعل المتكلم ملتزما بما يقول ويَعِدُ، وحيث يطابق العالم الكلمات، والحالة النفسية الواجبة على المتكلم هي صدق النِّية.
- ✓ **الإفصاحات أو التعبيريات** : والهدف منها التعبير عن الحالة النفسية وشرطها صدق النِّية. مثل : الاعتذار والشكر والتهنئة...
- ✓ **التصريحات** : الهدف منها إحداث واقعة، واتجاه المطابقة يكون مزدوجاً من العالم إلى الكلمات ومن الكلمات إلى العالم.[1]

والظاهر أنّ "**سيرل**" لم يتخلص من تأثير "أوستين" بشكل تام؛ على نحو ما نجده في قسم الوعديات والسلوكيات عند "**أوستين**" هو نفسه عند "**سيرل**" تحت قسم الوعديات والإفصاحات.

هذا، ويميز "**سيرل**" بين نوعين من الأفعال الكلامية : أفعال كلامية مباشرة وأفعال كلامية غير مباشرة.

- ✓ **الأفعال الكلامية المباشرة** : وهي الأفعال التي تكون فيها معاني المتكلمين مطابقة لما يقولون، وهي المعاني الحرفية.[2]

1- ينظر: فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص 66.

2- ينظر : فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص71.

✓ **الأفعال الكلامية غير المباشرة** : « وهي الأفعال التي يرمي من خلالها المتكلمون إلى التعبير بشكل ضمني عن شيءٍ آخر غير المعنى حرفي مثلما هو الشأن في التلميحات والسخرية والاستعارة وحالات تعدُّد المعنى...»[1]

والمثال المشهور الذي يضربه "**سيرل**" في هذا، كأن يقول المتكلم للمخاطَب :

هل تستطيع أن تناولني الملح ؟

إنَّ المتكلم بهذا الملفوظ ليس غرضه أن يطرح استفهاما حول مقدرة المخاطَب في تقديم الملح له، ولكن يدعوه إلى تمكينه منه، فالفعل الكلامي المباشر يتمثل في معنى الاستفهام وهو معنى حرفي والفعل الكلامي غير المباشر يتمثل في معنى الطلب بلطفٍ وتهذُّبٍ.[2]

ويرى "**سيرل**" بأنّ المخاطَب يستطيع التوصل إلى المعنى المقصود من خلال جملة من المعطيات كالمعرفية المقامية المشتركة بين المتكلم والمخاطَب، نحو : (وجودُ الملح على المائدة)، والمواضعات الاجتماعية اللسانية (طبيعة الاستفهام التي تلطِّف من حدة الأمر الطلبي). كما يدخل بعين الاعتبار حِكم المحادثة في مبدإ التعاون لـ"**بول غرايس**"، على هذا يجري المخاطَب كونه مؤوِّلاً عمليات استدلالية مناسبة فيؤوِّل القول في شكل عبارة صريحة وكأنّ المتكلم قال : "**هات الملح !**"[3].

والمعنى الضمني عند "**سيرل**" يمثل **عنده قصد** المتكلم؛ فهو يفرق بين نوعين من المعنى : معنى الجملة ومعنى المتكلم. فأمّا معنى الجملة فهو المعنى الذي ينشأ من خلال ترتيب الكلمات في الجملة ترتيبا نحويا، وأمّا معنى المتكلم فيعتمد على قصده؛ فالمتكلم قد يقول شيئا ويقصد شيئا آخر.[4]

1- فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص 68.
2- ينظر : المرجع نفسه، ص 69.
3- ينظر : المرجع نفسه، ص 69.
4- جون سيرل، اللغة والعقل والمجتمع، ص 206.

على نحو ما رأينا في المثال السابق فالمتكلم لم يقصد الاستفهام الذي هو معنى الجملة وإنّما قصد الطلب بلطف وتهذُّب.

وإذا ذهبنا إلى "**غرايس**" فنجده يقسم القصد إلى نوعين :

- القصد الإخباري (Intention informative) : « وهو ما يقصد إليه المتكلم من حمل لمخاطَبه على معرفة معينة وهذه المعرفة ليست سوى ما أراده المتكلم من الكلام »[1]. فهذا القصد هو غرض المتكلم.
- القصد التواصلي (Intention communicative) : « وهو ما يقصد إليه القائل من حمل لمخاطَبه على معرفة قصده الإخباري »[2].

ويتضح من هذا أنّ المخاطَب يتوصل إلى القصد الإخباري (غرض المتكلم) بالاعتماد على القصد التواصلي، لكن كيف يتم ذلك ؟ هذا ما سنتناوله في العنصر الموالي تحت الاستلزام الحواري.

2) الاستلزام الحواري (Conversational implicature) :

يُحيل هذا المصطلح في رحاب الدراسات التداولية إلى الفيلسوف اللغوي "**غرايس**" ، حيث يرى هذا الأخير « بأنَّ بعض الأقوال تُبَلِّغ أكثر ممّا يدل عليه مجموع الكلمات التي تُكَوِّنُ الجملة؛ أي إنّ المتكلم يجعل سامعه يدرك من الدلالة ما يفوق المعنى الحرفي للجملة »[3].

و يفرق "**غرايس**" بين نوعين من الاستلزام الحواري : استلزام حواري وضعي واستلزام حواري مُحادثي.

1- إدريس مقبول، في تداوليات القصد، ص 1212.
2- المرجع نفسه، ص 1212.
3- جاك موشلار وآن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ص 212.

ونعطي الاهتمام هنا للاستلزام الحواري الوضعي : « وهو ذلك الاستلزام الذي يُحَدَّدُ انطلاقا من كلمات الجملة الملفوظة وشكلها فقط »[1]. أي يُحَدَّدُ من خلال عناصر البنية اللغوية الموجودة في الجملة.

لنتأمل المثال الآتي :

أ- **أحمد روائي إذن أديب**. معنى حرفي.

ب- **جميع الروائيين أدباء**. معنى مُستلزم وضعيًا (معنى مقصود).

فالمتكلم في شأن (أحمد) لم يقل حرفيا إنّ أدبيته مأتاها ممارسته الروائية وإنّما **يستلزم** ذلك.

وقد تولّد هذا الاستلزام بسبب الأداة اللغوية (**إذن**).[2]

هذا، « وينتج الاستلزام الحواري عند **"غرايس"** عن طريق الاستدلال (Inférence) ذلك أنّ العمليات الاستدلالية تهدف إلى التوصل إلى مقصد القائل »[3]. ألا ترى أنّ المتلقي في المثال السابق استدلَّ بالعنصر اللغوي (**إذن**) على الغرض والمعنى المقصود.

يتضح مما سبق أنّ المتلقي يلجأ إلى الاستلزام الحواري عندما يكون هناك معنيان : معنى حرفي صريح ومعنى آخر ضمني مُستَلزَم؛ أي عندما يوجد (المعنى ومعنى المعنى) بعبارة "**عبد القاهر الجرجاني**" (**ت 471 هـ**) حيث يقول : « والكلام على ضربين: ضربٌ أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده (...) وضربٌ آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن

1- المرجع السابق، ص 266.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص 212.

3- آن ريبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص 62،63.

يَدُلُّك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دِلالة ثانية تصل بها إلى الغرض (...) على سبيل الاستدلال »[1].

وعندما نتمعن في الحمل على المعنى نجده أيضا يحتوي على هذه الثنائية (المعنى/ معنى المعنى) أَوَلَيْسَ المتكلم في الحمل على المعنى يحمل معنًى على معنًى آخر ؟ وفي هذا انتقال معنـوي « فنحن لا ننكر الحمل على المعنى في كلامهم ولا التّنقُّل من معنى إلى معنى »[2].

ومعنى المعنى عند "**الجرجاني**" يكون في المجاز (الاستعارة والكناية...)[3] وهذا يعني أنّ الحمل على المعنى نوع من أنواع المجاز لأنّه « إنّما يقع المجاز ويُعدَلُ إليه عن الحقيقة لثلاثة معانٍ وهي : الاتّساع والتوكيد والتشبيه »[4]. « والحمل على المعنى اتساع »[5]. « وهو واسع في هذه اللغة جدا ».[6]

"**ولابن جني**" كلمة الفصل حول مجازية الحمل على المعنى إذ يقول :« ومن المجاز كثير من باب الشجاعة في اللغة : من الحذف والزيادات، والتقديم، والتأخير والحمل على المعنى، والتحريف ».[7]

ولكن لا يُتصوّر أنّ المجاز المقصود هنا بمعناه الاصطلاحي البلاغي أي وضع كلمة في غير معناها الحقيقي[8]؛ وإنما يُقصد بالمجاز هنا المجاز اللغوي أو ما يسمى بمجاز التعدية .[9]

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، (تح): محمد رضوان الداية وفايز الداية، دار الفكر، دمشق، 2007، ط1 ص 268.
2- أبو البركات بن محمد بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص 616.
3- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 268.
4- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج2، ص 442.
5- أبو البركات بن محمد بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص 287.
6- أبو الفتح عثملن بن جني، الخصائص، ج2، ص 423.
7- المصدر نفسه، ج2، ص 446.
8- ينظر: وئام الحيزوم، تأويل اللفظ والحمل على المعنى، ص 40.
9- ينظر: أبو يعقوب يوسف بن علي السكاكي، مفتاح العلوم، ص 362.

ونحن نعلم أنّ المتكلم بالحمل على المعنى يتعدّى ويتجاوز أصول لغته وقوانين النحاة أي « إنّ المجاز في الحمل على المعنى يعني العدول والخروج عن الأصول »[1].

غير أنه ما يربط بين المجازين (البلاغي واللغوي) هو ثنائية (المعنى / ومعنى المعنى) ذلك أننا إذا نظرنا في علاقة الحمل على المعنى بالمجاز البلاغي وجدنا أنهما يقعان ضمن ضمنيات القول أي يوجد توازٍ بين بُنيتين: بُنية أولى ضمنية يفكر فيها المتكلم، وبُنية ثانية سطحية ظاهرة ينطق بها المتكلم[2]. والمتلقي لكي يظفر بقصد المتكلم (البنية الضمنية) فإنه يعمد إلى الاعتماد على ما توفر من قرائن موجودة في (البنية السطحية) على هَدْيِ الاستدلال وسَمتِ الاستلزام.

نوضح ذلك بالمثال الآتي : يقول "**عُمر بن أبي ربيعة**" :

« **فكان مَجِنّي دون من كنت أتّقي *** ثلاثُ شُخوصٍ : كاعِبانِ ومُعصِرُ**

أنّث الشخص لأنّه أراد به المرأة »[3] في قوله: (**ثلاثُ شُخوصٍ**) حيث كان من المفروض أن يقول (**ثلاثة شُخوصٍ**)؛ لأنّ القاعدة النحوية تنص على أنّ الأعداد من ثلاثة إلى عشرة -إذا كانت العشرة غير مركبة- تخالف المعدود تذكيرا وتأنيثا؛ أي تؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث[4]. إلاّ أنّ الشاعر هنا حمل معنى الشخص (الظاهر) وهو مذكر على معنى المرأة (الضمني) وهو مؤنث. وما يدل على ذلك هو المركب العطفي (كاعبان وناهد) وهما من صفات النساء.[5]

وهذا يستلزم أن يكون تأويل الكلام ثلاث نسوة أو نساء.

1- وئام الحيزوم، تأويل اللفظ والحمل على المعنى، ص 40.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص 41.

3- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج2، ص 417.

4- ينظر : رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، (تح): يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية، بنغازي 1996 ط2، ج3، ص 286.

5- كعبت الفتاةُ إذا نهد ثديها. والمعصر : الفتاة إذا بلغت شبابَها. ينظر : مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص 790. مادة مادة (كعب)، وص 605. مادة (عصر).

ونُجمل هذا التحليل في الآتي :

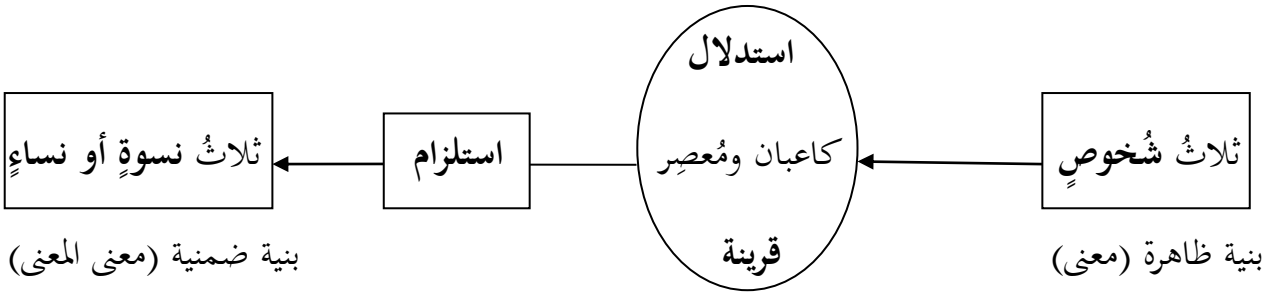

3) الافتراض المُسبَق (Présupposition) :

يُعرِّفُ التداوليون الافتراض المُسبَق بأنّه شيء يفترضه المتكلم يسبق التفوّه بالكلام.[1] ذلك أنّ المتكلمين في كل تواصل لساني ينطلقون من معطيات وافتراضات مُسبقة معترف بها ومتفق عليها بينهم، وتكون محتواة ضمن السياقات والبنى التركيبية العامة.

مثل أن يقول قائل :

أ- أغلق النافذة.

ب- لا تغلق النافذة.

فكلا الملفوظين (أ) و(ب) يحتويان على خلفية أو افتراض مُسبق مفاده أنّ النافذة مفتوحة.[2]

فالافتراض المُسبق إذن يقومُ على معارف قبلية موجودة عند المتكلم التي على أساسها يُبنى الكلامُ. ومن تلك المعارف نجد المعرفة اللسانية؛ فالمتكلم عندما يحمل معنى لفظ على معنى لفظ آخر فهو يعتمد في ذلك على معرفة لغوية قبلية تنص على أنّه يجب أن يكون بين اللفظين علاقة أو قرابة

1- جورج يول، التداولية، ص 51.

2- ينظر : مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، 31- 33 .

دلالية كي يحدث الاقتناع عند المتلقي.[1] كالعلاقة بين (الكتاب والصحيفة) في قول الأعرابي السابق الذي يدل على معرفته المُسبقة بالعلاقة الدلالية الموجودة بين الكتاب والصحيفة وهي « علاقة من قبيل الترادف »[2]، فهو قبل أن يحمل معنى الكتاب (مذكر) على معنى الصحيفة (مؤنث) افترض مسبقا وجود تلك القرابة الدلالية المعجمية بين اللفظين، ويسمى هذا في التداولية **بالافتراض المُسبق المعجمي** (Lexical Présupposition) أي أن يفترض المتكلم تلك العلاقات الدلالية والمعجمية بين الكلمات قبل التلفظ بها.[3]

هذا، وإن كان الرجل الأعرابي لا يعرف شيئا عن قواعد النحاة إلاّ أنّ علل الكلام مضمرة ومخزنة في عقله كما قال "**الخليل**" قديما وأكّده "**دو سوسير**" (1857- 1913) حديثا، وكما يثبته "**ابن جني**" بقوله : « أَ فَتُراكَ تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا وتدبّروا، وقاسوا، وتصرّفوا أن يسمعوا أعربياً جافيا غُفلاً، يُعلّل هذا الموضع بهذه العلّة ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره، فلا يهتاجوا هم لمثله ولا يسلكوا فيه طريقته فيقولوا فعلوا كذا لكذا وصنعوا كذا لكذا، قد شرّع لهم العربيّ ذلك ووقفهم على سَمتِه وأَمَّهِ »[4].

ويقول في موضع آخر : « وهذا ما يعرفه العربي بالطّباع ما لا نعرفه نحن بطول المُباحثة والسّماع »[5]

1- ينظر: رياض محمد علي أبو رحمة، التأويل النحوي في جزء عمّ (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر غزة، ص252.
2- المرجع نفسه، ص 251.
3- ينظر: جورج يول، التداولية، ص 55.
4- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج1، ص 249.
5- المصدر نفسه، ج1، ص 77.

4) الإحالة (La référence)*:

تُعتبر قضية الإحالة من القضايا التي شغلت كلَّ من اهتم بالنشاط الفكري عند الإنسان كالفلاسفة والمناطقة وعلماء النفس، وكل من اهتم بالنشاط اللغوي كالنّحاة والبلاغيين وعلماء اللسان والتداوليين.[1]

ولذلك نجد تشعبا وفضفضة في مفهوم الإحالة، الأمر الذي أدى إلى عدم استقرار هذا المصطلح على تعريف دقيق واضح وشامل.

هذا، وكثيرا ما اختلط مصطلح الإحالة بالمَرجع ويُفَرَّقُ بينهما على « أنّ الإحالة خاصية في العلامة اللسانية أو عبارة متمثلة في الإحالة على الواقع، وأمّا المرجَع فهو الواقع الذي أشارت إليه الإحالة »[2].

ولذلك تُعرّف الإحالة بأنّها : « عبارة عن ربط مرجع بعلامة لسانية، والمقصود بالمرجع هنا بمفهومه الواسع فقد يكون شيئا ماديا أو تصوّرا ذهنيا أو شيئاً لا وجود له »[3]

« لأنّ للمتكلم الحق في الإحالة حسبما يريد هو »[4]، لذلك يتوجب على المحلل أن يعرف ما تدل عليه العبارة قبل أن يتمكن من إثبات مرجعها؛ وبتعبير آخر إنّ الإحالة المرجعية ترتبط بدلالة العبارات وقصد المتكلم.[5]

---

*- لم يتفق الدارسون على ترجمة دقيقة لمصطلح الإحالة، فكلمة (Référence) تتجاذبها ترجمتان: الإحالة والإشارة واخترنا مصطلح الإحالة لكثرة شيوعه عند الدارسين.

1- ينظر: الأزهر الزنّاد، نسيج النص (بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً)، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1993 ط1 ص 115.

2- باتريك شارودو ودومنيك منغو، معجم تحليل الخطاب، (تر): عبد القادر المهيري وحمّاد صمّود، دار سيناترا، تونس 2008، دط، ص 474.

3- ويئام الحيزوم، تأويل اللفظ والحمل على المعنى، ص 69.

4- أحمد عفيفي، نحو النص (اتجاه جديد في الدرس النحوي)، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2001، ط1، ص 117.

5- ينظر: فان دايك، النص والسياق (استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي)، (تر): عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، المغرب، 2000 دط، ص 60.

ولـمّا كان قصد المتكلم لا يُعرف بالوحدات اللغوية فحسب بل لا بد من مراعاة العناصر غير اللغوية (سياق الحال والمقام) كانت الإحالة المرجعية بدورها خاضعة لهذا المعيار، وبما أنّ للمتكلم الطواعية في إحالة العلامات اللّسانية إلى أي مرجع شاء جاءت التداولية تتكفل بعملية إسناد المراجع؛ أي إيجاد المرجع المناسب والجيد من جملة المراجع الممكنة وهو المرجع الذي يقصده المتكلم وهذا يكون بمعية عمليات مختلفة : منها ما هو لساني (لغوي) ومنها ما هو غير لساني (تداولي) وما هو استدلالي.

ولتحديد المرجع المناسب لا بُد من المرور بمرحلتين :

- تحديد مجمل المراجع الممكنة التي توافق السيّاق.
- اختيار مرجع ضمن هذا المجموع.[1]

وإذا وافق المرجع المختار المرجع الذي قصده المتكلم تكون عملية الإحالة ناجحة ذلك « أنّ نجاح عمل الإحالة مشروط بتطابق المرجع الذي يختاره المخاطَب مع المرجع الذي يقصده المتكلم »[2]. وهذا يتطابق مع ما أقرّه أصحاب نحو النّص إذ يشترطون « وجوب تطابق الخصائص الدّلالية بين العنصر المُحِيل والعنصر المُحَال عليه كالتأنيث والتذكير والجمع...»[3]

وعلى اعتبار أنّ عملية إسناد المراجع يتدخل في تحديدها عوامل لغوية وعوامل غير لغوية فإنّ الإحالة تنقسم إلى نوعين :

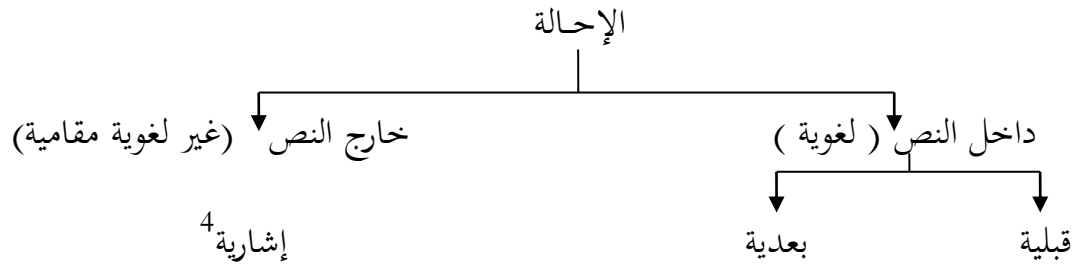

1- ينظر: جاك موشلار وآن ريبول ، القاموس الموسوعي للتّداولية، ص 160 .
2- المرجع نفسه، ص 398.
3- أحمد عفيفي، نحو النص، ص 116.
4- المرجع نفسه، ص 118.

فأمّا الإحالة داخل النص : « فتتمثل في إحالة العناصر اللغوية الواردة في الملفوظ، سابقة كانت أو لاحقة »[1] مثل : « الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة...»[2] أو أي علامة لسانية تفتقر إلى مرجع مناسب.

وأمّا الإحالة خارج النص أو المقامية : « فتتمثل في إحالة عنصر لغوي على عنصر غير لغوي موجود في المقام الخارجي مثل : ذات المتكلم »[3] أو أي مرجع آخر.

ممّا سبق يتّضحُ أنّ التداولية عندما تقوم بعملية إسناد المراجع تتدخل على مستوى النوع الثاني من الإحالة وهي الإحالة المقامية مع الاعتماد على عناصر لسانية وعمليات استدلالية.

لنتأمل المثال الآتي ضمن ظاهرة الحمل على المعنى : يقول الشاعر **"نـوّاح الكِلابي"** :

« وإنّ كِلاباً هذه عَشْرُ أَبْطُنٍ * وأنت بريءٌ من قبائِلِها العَشْر**

أنَّث أَبْطُناً إذْ كان معناها القبائل ».[4] حيث حمل الشاعر معنى أبطُن وهو مذكر على معنى القبائل وهي مؤنّث؛ أي إنّ أصل الكلام : هذه عشر قبائل.

ودلّنا على ذلك ما يلي :

- أنّ الأعداد من ثلاثة إلى عشرة تخالف المعدود فتُذكَّر مع المؤنث وتؤنَّث مع المُذكر، فلقد كان بإمكان الشاعر أن يقول : عشرة أبطن، ويكون كلامه سليما إلاّ أنّه لمّا كان الغرض ممسكا بعنان الكلام أنّث لذلك أبطُناً وهي مذكر، فانزاح بهذا عن أصل القاعدة طوعا لقصده.
- أنّ أبطُنًا ليست مرجعًا مناسبا لاسم الإشارة (هذه)، فـ(هذه) اسم إشارة للمؤنث وقد اتفقنا سلفا على وجوب تطابق الخصائص الدلالية بين المحيل والمحال عليه (المرجع)، وهذا يستوجبُ أن

1- الأزهر الزنّاد، نسيج النّص، ص 118.
2- أحمد عفيفي، نحو النص، ص 118.
3- الأزهر الزنّاد، نسيج النّص، ص 119.
4- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ج3، ص 265.

يكون المحال عليه (المرجع) مؤنثا لذلك كانت القبائل مرجعا مناسبا جيدا لموافقته اسم الإشارة (هذه) في خاصية التأنيث.

– أنّ الشاعر لمّا « ذهب بالبطن إلى القبيلة أبان عن ذلك بقوله : من قبائلها ».[1] دلّ ذلك على أنّ القبائل هي المرجع الذي قصده الشاعر.

إنّ هذا التحليل هو تحليل لساني استدلالي فقط. وكما هو ملاحظ استطعنا من خلاله بالاعتماد على قرائنَ لغوية موجودة في الملفوظ الوصول إلى المرجع المختار دون اللّجوء إلى عوامل تداولية. وإذا تدَخَّل التحليل التداولي بحثا عن المرجع المناسب فسينصب اهتمامه حتما على المقام وظروف الخطاب وهيئات حضور المتخاطبين. « لأنّ العمل التأويلي في أساسه يتمثل في أن نبنيَ من الملفوظ تمثيلاً دلالياً تداوليا منسجماً وممكناً، وذلك بالتوليف بين المعلومات المستخرجة من الملفوظ مع بعض المعطيات السياقية ».[2]

فهب مثلا – على سبيل استحضار المقام – أنّك كنت حاضرا مع الشاعر "**نوّاح الكِلابي**" وقت إنشاده هذا البيت ورأيته عندما قال : (**هذه عشر أبطُن**) يشير بجارحته إلى عشر قبائل لأغنتك الإشارة عن العبارة ولأغناك مشاهدة الحال وحضور المقام عن تعاطي التأويل وافتراض العنصر المُضمَر (المرجع المناسب) وكما يقول "**ابن جني**" : « وليس المخبِرُ كالمُعايِن ».[3]

مما سلف نرى أنّ علاقة الحمل على المعنى بالإحالة التداولية (الإشارية) ترتبط بالمتكلم من جهة وبالنحوي من جهة أخرى :

فأمّا بالنسبة للمتكلم فيرتبط الأمر بتصوره للأشياء والعالم الخارجي وهو تصور ذاتي يختلف من شخص إلى آخر،[4] وفي هذا يظهر الجانب الفردي (الأسلوبي) في اللغة والمظهر الإبداعي فيها إذ

1- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج2، ص 417.
2- باتريك شارودو ودومنيك منغو، معجم تحليل الخطاب، 297.
3- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج 1، ص 46.
4- ينظر: وئام الحيزوم، تأويل اللفظ والحمل على المعنى، ص 35.

يحمل المتكلم تصوُّرا على تصوُّر آخر أي يحمل مرجعا على مرجع آخر كحمله أبطُناً على معنى القبائل.

ومن هذه الناحية يظهر أنّ المتكلم أيضا هو مؤوِّل « فهو يعمل على تأويل الأشياء والواقع الخارجي من خلال ترجمة رؤيته الخاصة للعالم »[1] فلقد رأى الشاعر من خلال تجربته الخاصة مع العالم الخارجي أنّ القبائل والأبطُن تجمعهما علاقة مكانية، وهذا ما شرَّع له عملية الحمل على المعنى. وهذا يتوافق بشكل من الأشكال مع المعنى اللغوي للإحالة إذ الإحالة لغة تعني : التغير أو التنقل من موضع إلى موضع آخر أي من مكان إلى مكان آخر.[2] وإن كان التنقل في المعنى المعجمي تنقلا فعليا حسيا وماديا فإنّه في الحمل على المعنى يكون تنقلا ذهنيا مجردا؛ لأنّ تلك المواضع (المراجع) المادية الموجودة في الواقع تصبح في شكل صورة ذهنية على مستوى العقل. لذلك يقول **"ابن الأنباري"** (**ت577هـ**) « فنحن لا نُنكر الحمل على المعنى في كلامهم ولا التنقل من معنى إلى معنى ».[3]

وحمل مكان (مرجع) على معنى مكان (مرجع) آخر ليس بصعب على المتكلم العربي الفصيح الذي يعرف أسرار لغته وطرائق استعمالها. لذلك يقول **"عبد القاهر الجرجاني"** : « وليس الحمل على المعنى وتنزيل الشيء منزلة غيره بعزيز في كلامهم ».[4]

وأمّا بالنسبة للنحوي المحلِّل فتكمن العلاقة هنا في أن يبنيَ من خلال تحليله للوحدات اللغوية تمثيلا دلاليا على مستوى الملفوظ وتمثيلاً تداوليا (اختيار مرجع مناسب) على مستوى التلفظ (المقام) وذلك على سبيل الافتراض إن لم يكن حاضرا المقام.

1- المرجع السابق، ص 100.

2- ينظر : أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج 3، ص 400، 401. مادة (حول).

3- أبو البركات بن محمد بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص 616.

4- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 229.

لأنّ الافتراض هنا عملية فرضتها طبيعة الدراسة القائمة على التأويل والتصوُّر الذّهني بسبب غياب العنصر الاجتماعي (المقام) الذي قيل فيه الكلام والذي يعد سببا أساسيا في لجوء النحاة إلى التأويل فنحن نعلم ما للإشارات والصيغ الصوتية كالنَّبر والتنغيم من دور في توضيح المعنى والقصد.

خلاصة الفصل : وبعد إتمامي هذا الفصل لعلي أقف عند أهم النتائج التي توصلت إليها وهي :

- أنّ بين مستويات اللغة علاقةً عضوية أثناء الدراسة والتحليل ولا سيّما المستويان النحوي والصرفي، وأمّا التفرقة بينها فتكون على المستوى النظري فقط.
- أنّ النحو العربي نحو دلالي لا نحو صوري شكلي فقط؛ فهو يهتم بشكل التركيب مع مراعاة المعنى.
- أنّ التأويل يعد من المصطلحات التي لاقت رواجا واهتماما كبيرين في شتى العلوم المعرفية وخاصة اللسانية (التداولية) منها.
- أنّ التأويل في مظان الدرس النحوي العربي القديم كان حاضرا كمصطلح غائبا كمفهوم مع أنّه يمارس بكيفية عملية.
- أنّ غاية التأويل النحوي تتمثل في إرجاع وردِّ ماخالف القاعدة إلى القاعدة دون إغفال المعنى.
- أنّ من الوظائف التحليلية للنحوي اتجاه التراكيب المعدول بها عن أصلها هي : الصرف والتحريف والتوجيه والتخريج... وكلها وظائف تأويلية يهدف بها النحوي للمحافظة على نسق القوانين النحوية.
- أنّ على المؤوِّل كي يقبل على تأويل قول ما يجب عليه أن يتزود بكفاءات معينة : لسانية (معيارية) وتداولية (معرفية) واستدلالية (عملية).
- أنّ التأويل التداولي التام للأقوال يكون عبر عمليات لغوية وأخرى غير لغوية (تداولية استدلالية).
- أنّ التأويلين (النحوي والتداولي) يتخذان من البنية الظاهرة في الكلام سبيلا للبنية الضمنية.
- أنّ المصطلحات الثلاثة (النحو والتأويل والمعنى) تجمعهم علاقة الغاية بالوسيلة؛ فالنحويُّ يتخذ من التأويل وسيلة للبحث أو الكشف عن المعنى.
- أنّه لا يوجد تعريف جامع مانع للمعنى؛ وما كثرة تعريفاته إلا وجه من المقاربة فقط.

- أنّ للمعنى أنواعا عدة : منها ما يرتبط بمستويات اللغة كالمعنى الصرفي والنحوي والمعجمي ومنها ما يتعلق بالاستعمال كالمعنى الإضافي والتداولي.
- أنّ مصطلح الحمل على المعنى يقوم في جوهره على عملية حمل معنى لفظ على معنى لفظ آخر.
- أنّ للحمل على المعنى مفهومين : مفهوما نحويا علميا كوسيلة تأويلية، ومفهوما فنّيا تداوليا كأسلوب ونمط تعبيري.
- أنّ الحمل على المعنى بين النحوي (واصف اللغة) وبين العربي (متكلم اللغة) يعتبر الواصف والموصوف في الآن عينه؛ فهو الواصف لأنّه أداة وصف بالنسبة للنحوي وهو الموصوف لأنّه يقع ضمن اللغة (موضوع الدراسة)، وهذا يقارب قول "**دو سوسير**" المشهور : إنّ موضوع الألسنية الحقيقي والوحيد هو دراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها.
- أنّ الحمل على المعنى من أهم الأساليب التأويلية التي استخدمها النحاة لرأب الصدع بين الكلام المعدول والأصل النحوي.
- أنّ أسباب لجوء النحاة إلى التأويل عديدة وأهمها : المعنى، غياب المقام أو الحال، العامل الأصل النحوي.
- أنّ "**للخليل بن أحمد الفراهيدي**" قصبَ السَّبقِ في أنّ اللغة عبارة عن علل مخزنة في عقول متكلميها.
- أنّ النحويين في تحليلاتهم اللغوية كانوا على وعي بالفارق بين الكلام المنطوق والكلام المقدَّر لمجرد التفسير والتمثيل والشرح، ومنه برزت الكفاءة التفسيرية للحمل على المعنى.
- أنّ الحمل على المعنى كان أداة ناجعة في يد النحوي لسبر أغوار النظام اللغوي قصد اكتشاف أسراره وحكمة واضعه.
- أنّ الحمل على المعنى كونه ظاهرة استعمالية كلامية تجلّت فيها بعضُ المفاهيم التداولية كالقصدية والاستلزام الحواري والافتراض المسبق والإحالة

الفصل الثاني

الفصل الثاني

تأويلاتُ الحمل على المعنى في النَّحو العربي (الكفاءات والأبعاد التحليلية)

إنّ للحمل على المعنى مظاهرَ عديدة :كالحمل على التوهم، والحمل على التضمين والحمل على الموضع، والحمل على الحكاية وغيرها. وهذه الدراسة سوف تُخَصَّصُ لمظهرين من مظاهره وهما : الحمل على التوهُّم والحمل على التَّضمين.

أولا – الكفاءات والأبعاد التحليلية في الحمل على التوهُّم.

1) مفهوم الحمل على التوهُّم :

أ- لغة.

ب- اصطلاحا.

2) كفاءاته وأبعاده التحليلية.

ثانيا – الكفاءات والأبعاد التحليلية في الحمل على التَّضمين.

1) مفهوم الحمل على التَّضمين :

أ- لغة.

ب- اصطلاحا.

2) كفاءاته وأبعاده التحليلية.

طريقة الدراسة التطبيقية

ستقسم طريقة المعالجة التطبيقية إلى ثلاثة مستويات تأويلية بالاعتماد على الكفاءات الثلاث التي يجب على المؤوّل (النحوي) التزود بها أثناء عملية التأويل. نوضحها في ما يلي

مستوى التأويل	طريقة الدراسة
تأويل لساني (كفاءة لسانية)	في هذا المستوى أقوم بالكشف عن الخرق والعدول الحاصل في الكلام وذلك بعرض بعضٍ من تأويلات النحاة حول هذا العدول.
تأويل تداولي (كفاءة تداولية)	في هذا المستوى أجتهد في البحث عن السبب الذي جعل المتكلم ينأى عن الأصل النحوي، وأحاول ربط ذلك العُدُول بالمقاصد والأغراض التداولية. انطلاقا من أنَّ المتكلم لا يعدل في كلامه عن قوانين النحاة إلا لغرض وقصد معين.كما تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ غرضي لا يكمن في تطبيق نظرية تداولية معينة وإنّما الهدف مبنيٌ على الإشارة إلى الجوانب التداولية في الحمل على المعنى بشكل عام.
تأويل استدلالي (كفاءة استدلالية)	أقوم في هذا المستوى بالبحث عن الأدلة أو القرائن التي من شأنها أن تدعمَ التأويل الذي صرّح به النُّحاة، وهذه القرائن تكون متضافرة بين قرائن لغوية وقرائن أخرى غير لغوية. كما عمدت إلى أن أنهي كل عملية استدلالية بخِطاطة توضح إجمال ما ذكر.

قبل الشروع في هذا الفصل سنقف أولا عند مفهوم مصطلح الأبعاد.

مفهوم الأبعاد :

أ- لغة :

« البُعْدُ بالضَّمِ : ضِدُّ القُربِ. وإنّه لَذُو بُعْدٍ بضمٍّ فسُكون، أي لَذُو رأيٍ وحزمٍ ويقال ذلك للرجُلِ إذا كان نافِذَ الرأيِ ذا غَوْرٍ وذا بُعْدِ رأيٍ »[1]. « والبُعْدُ : اتِّساعُ المدى. وإنّه لذو بُعْدٍ أي ذُو رأيٍ عميقٍ »[2].

بالتأمُّل في الدلالات المعجمية نجدُ أنَ لفظة "الأبعاد" تدل على النفاذ إلى أعماق الشيء وسبر أغواره للوصول إلى أقصى مدى فيه. وهذه معانٍ تدل على الدّقة في النظر إلى الأمور.

ب- اصطلاحا :

إنّ لفظة "الأبعاد" من حيث الاصطلاح ليس لها مفهومٌ معين لذلك سوف نعطيها هنا مفهوما اجتهاديا يتلاءم مع موضوع البحث بالاعتماد على ما توفّر لدينا من اسقرائنا لدلالاتها المعجمية فنقول : إنّ الأبعاد التأويلية للحمل على المعنى هي تلك النقاط أو العناصر الدقيقة والعميقة التي يمكن أن يصل إليها الحمل على المعنى - كونه آلية تأويلية تفسيرية — في الكلام المعدول به عن أصله فيَنقُلُها من مقام الخفاء إلى مقام التَّجَلّي.

1- محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس، ج 1، ص 621، 622. مادة (بعد).

2- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004، ط 4، ص 63. مادة (بعد).

أوّلا – الكفاءات والأبعاد التحليلية في الحمل على التوهُّم :

1) مفهوم التوهُّم :

أ– **لغة** : يأتي التوهُّم في اللغة لمعان عدة نذكر منها :

❖ « التَّخَيُّل والتَّمَثُّل : تَوهَّمَ الشيءَ أي تَخَيَّلَهُ وتَمَثَّلَهُ كان في الوجود أو لم يكن.

ويقول "**زهير بن أبي سُلمى**" في معنى التوهُّم :

وَقفتُ بها مِنْ بَعْدِ عِشرينَ حِجَّةٍ * فَلَأْياً عَرَفْتُ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ**

❖ الغَلَطُ : وَهِمْتُ في كذا وكذا أي غَلِطْتُ.

❖ الإسْقَاطُ : أَوْهَمَ في الحساب كذا أي أَسْقَطَ. وأَوْهَمْتُ : أَسْقَطْتُ من الحِسَابِ شيئا. وأَوْهَمَ الرَّجُلُ في كتابه وكلامه إذا أَسْقَطَ »[1].

عندما نتمعن في هذه الدلالات يظهر لنا أنّ التوهُّم يتعلق بالعقل؛ فالتخيُّل والتمثُّل والغلط وسقوط الشيء سهوا كلّها حالات ذهنية تعتري العقل. ولعل هذا ما يجعلنا نقول بأنّ التوهم يقوم على مبدإ "**القصدية**" التي بدورها تعتمد أساسا على قدرة العقل وكيفية تمثيله وتصوّره للأشياء. وعليه نفهم قول "**ابن جني**" ودقة تعبيره في قوله : « و**تصوُّر** معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد...»[2]. وهذا يُقَوِّي قولنا ويعضده في أنّ قصد المتكلم يكون حاضرا في مظاهر الحمل على المعنى ومنها الحمل على التوهّم، على عكس من يزعم خلاف ذلك.[3]

1- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج 15، ص 416، 417. مادة (وهم).

2- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج2، ص411.

3- ينظر : رياض محمد علي أبو رحمة، التأويل النّحوي في جزء عمّ، ص 250.

ب- اصطلاحا :

إنّه من يتتبع استعمال النحاة لهذا المصطلح ليجد فيه إشكالا؛ ذلك أنّ مصطلح الحمل على التوهم في مسار الدرس النحوي العربي اِلتبَسَ مع ثلاثة مصطلحات أخرى وهي : (الغلط – العطف على المعنى – الحمل على المعنى). وسوف نحاول في ما يلي ضبط مفهومه بمقارنته مع نظائره من هذه المصطلحات بما يسمح به المقام.

❖ **الحمل على التوهم والغلط :**

يعتبر "**سيبويه**" أوّل من أثار مسألة الغلط في كلام العرب[1] حينما قال : « واعلم أنّ ناسًا من العرب **يغلطون** فيقولون : إنّهم أجمعون ذاهبون، وإنّك وزيدٌ ذاهبان وذاك أنّ معناه معنى الابتداء، فيُرى أنّه قال : هُمْ، كما قال : ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً »[2].

وقد اختلف النحاة حول المراد من لفظة "الغلط" في كلام "**سيبويه**".

فذهب "**ابن الأنباري**" إلى أنّ المقصود بالغلط هو الخروج عن القياس فهو يقول : « وهذا لأنّ العربيَ إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه »[3].

وذهب "**ابن مالك**" (**ت 670 هـ**) إلى أنّ المُراد بالغلط في كلام صاحب الكتاب هو الخطأ واعترض على "**سيبويه**" بقوله : إنّا متى جوّزنا ذلك عليهم – أي العرب – زالت الثقة بكلامهم وامتنع أن نثبت شيئاً نادراً لإمكان أن يُقال في كل نادرٍ إنّ قائله غلط.

1- ينظر: علي عبد الله حسين العنبكي، الحمل على المعنى في العربية، ص 303.
2- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ج2، ص 155.
3- أبو البركات بن محمد بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص 115.

وذهب "**ابن هشام الأنصاري**" إلى أنّ قصد "**سيبويه**" بالغلط هو ما عبّر عنه غيره بالتوهّم وذلك ظاهر من كلامه.[1] وما يعضد رأي "**ابن هشام**" ويدعم مذهبه هو إنشاد "**سيبويه**" لبيت "**زهير ابن أبي سُلمى**"؛ حيث يروي ويقول : « وسألت "**الخليل**" عن قوله عزّ وجل :

﴿ وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾ ﴾ المنافقون / 10.

فقال : هذا كقول "**زهير**" :

بدا لي أنّي لستُ مُدرِكَ ما مَضَى * ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً**

فإنّما جروا هذا لأنّ الأوّل (مدرك) قد يدخله الباء فجاءوا بالثاني (سابق) وكأنّهم قد أثبتوا في الأوّل (مدرك) الباء فكذلك هذا لمّا كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنّهم قد جزموا قبله، فعلى هذا **توهّموا** هذا »[2]. لذلك عرّفوا التوهّم فقالوا عنه : « هو تنزيلهم اللفظ المعدوم الصالح للوجود بمنزلة الموجود »[3] مثل تنزيلهم (بمدركٍ) بالجر منزلة (مدرك) الذي قد يدخله الجر رغم عدم وجود العامل (حرف الجر) أي وكأنّه موجود. وفي هذا تبرز الدلالة المعجمية للتوهم فالمتكلم في عملية الحمل على التوهّم يقوم بإسقاط العامل في لفظ وبتصوُّره وتخيلّه أنه موجود في لفظ آخر.

ويتضح ممّا سلف أنّ "**سيبويه**" يعني بالغلط التوهم وهذا ما نصّت عليه المادة المُعجمية، فلا يعني الخطأ أو الخروج عن القياس. وإن كان الكلام الذي فيه "توهّما"من حيث الظاهر يبدو فيه انزياحا وخروجا عن قياس النّحاة وكأنّ المتكلم عندما ينأى عن الأقيسة النحوية عن طريق توهم دخول العامل على لفظ رغم عدم دخوله عليه إنّما بذلك يقع في الخطأ من حيث الظاهر، وما يشفع

1- ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج2، ص 551.
2- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ج3، ص 100، 101.
3- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج2، ص 678.

للمتكلم أنّه « من سنن العرب التوهم والإيهام، وهو أن يتوهم أحدهم شيئا ثم يجعل ذلك كالحق ».[1]

❖ **الحمل على التوهم والعطف على المعنى** : تبرز علاقة العطف على المعنى بالتوهّم في أنّ النحاة راحوا إلى أنّ حالات الحمل على التوهّم محصورة في باب العطف فقط. كـ"**أبي حيان النّحوي**" "**وابن هشام الأنصاري**" الذي يعد رائدا في مبحث التوهم. غير أنّه من المحدثين من ذهب إلى أنّ التوهّم غير محصور في باب العطف بل يتجاوزه إلى أبواب نحوية أخرى كـ"**الحموز**" الذي يقول : « ولست أتفق مع هذين النحويين الجليلين – يقصد **أبا حيان النحوي وابن هشام** – فيما ذهبا إليه لأنّ التوهّم باب واسع يكاد يشيع في مسائل اللغة والنّحو، فكثير من الكلمات ما يُحذف منها حرف توهُّما...»[2]، وكذلك نجد "**عبد الله أحمد جاد الكريم**" يقول « وما من نحوي أو عالم أو باحث تحدّث عن ظاهرة التوهّم إلاّ وكان حديثه مُصدّراً بالعطف على التوهُّم بل أنّ مُعظمهم كان لا يُعنى إلاّ بهذا الباب من التوهُّم متغافلين عن أبواب كثيرة للتوهُّم...»[3]

من خلال ما سبق يتبين أنّ العطف على المعنى جزء من الحمل على التوهم على اعتبار أنّ التوهم ليس مقصورا على باب العطف فقط. إلاّ أنّ هناك من يرى بأنّ العطف على التوهم قد يُسمّى بالعطف على المعنى.[4] أي إنّ بين المصطلحين علاقتين : علاقة الجزء بالكل فالعطف على المعنى جزء من الحمل على التوهّم، وعلاقة ترادف على اعتبار أنّ العطف على المعنى من باب إطلاق التسمية هو العطف على المعنى.

1- أبو الحسن أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسُنن العرب في كلامها، (تح): عمر فاروق الطبّاع، دار مكتبة المعارف، بيروت 1993، ط1 ، ص 228.

2- عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ج2، ص 1186.

3- عبد الله أحمد جاد الكريم، التوهم عند النحاة، ص 138.

4- ينظر: عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ج2، ص 1129. وعلي عبد الله حسين العنبكي الحمل على المعنى في العربية ص 307.

❖ **الحمل على التوهُّم والحمل على المعنى** : لقد انقسمت أراء الدارسين اتجاه هذين المصطلحين إلى رأيين :

- هناك من يرى بأنّ الحمل على المعنى هو الحمل على التوهّم في غير القرآن الكريم، ذلك أنّ الحمل على التوهّم في التنزيل يسمّى بالحمل على المعنى تأدُّباً.[1]
- هناك من يرى أنّ الحمل على التوهّم مظهر من مظاهر الحمل على المعنى وفرعٌ منه إلى جانب الحمل على الموضع والتّضمين، وهذا التفريع أخذ به أغلب الباحثين المحدثين متقفين في ذلك تقسيم **"ابن جني"**[2]

وهذا هو الشائع عند أكثر الباحثين والدارسين أنّ الحمل على التوهم من مسائل الحمل على المعنى ويكفي أن نقول : « إنّ الحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جداً ».[3]

« وهو أكثر شمولا من كل ما لجأ إليه النحاة في منهجهم مثل : التقدير والتأويل والإضمار والحذف لأنّه وراء كل هذه المسائل المختلفة وهي جميعا وسائل منهجية لتصحيح اللفظ المنطوق ليطابق المعنى المُراد »[4].

على هذا نستطيع أن نعرِّف الحمل على التوهّم من ثلاثة جوانب :

- باعتباره ظاهرة تقوم أساسا على توهم العامل : فهو عبارة عن ظاهرة نحوية يكون فيها أثر العامل موجودا في اللفظ رغم فُقدانه. ومهمة النحوي إزاء هذا الأمر تضطلع حول افتراض العامل المفقود حتى يواكب التركيب القاعدة النحوية.[5]

1- ينظر: عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ج 2، ص 1129.

2- ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني الخصائص، ج2، ص 411 – 435.وعبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ج2، ص 1129.

3- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج2، ص 243.

4- محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ص 158.

5- عبد الله أحمد جاد الكريم، التوهم عند النحاة، ص 29.

فهو بذلك يقوم بملىء الفراغ الذي حدث في التركيب بسبب غياب العامل.

- باعتباره أسلوبا تداوليا لدى المتكلم : فهو عبارة عن أسلوب كلامي يعتمده المتكلم في كلامه لأغراض ومقاصد تواصلية مُعينة. فقد ذكرنا سلفا بأنّ هذه الأساليب من التعبير ومنها الحمل

على التوهم « لا تأتي في الكلام إلاَّ لغرض أو قصدٍ ».[1] وفي هذا الأسلوب يبرز الجانب الإبداعيُّ في اللغة من خلال حرية التصرّف المباحة للمتكلم اتجاه النظام اللغوي.

- باعتباره منهجا تأويليا لدى النحوي : من هذه الناحية يمكن أن نعرّفه على أنّه أسلوب تأويلي من أساليب الحمل على المعنى يستخدمه النحوي لمعالجة الخرق والعدول الذي أحدثه المتكلم في كلامه.

وهو في الآن نفسه : « تفسيرٌ تخيُّلي يظطر إليه النحاة والصرفيون وذلك عن طريق الاستعانة **بالمعنى** في محاولةٍ للتوفيق وتحقيق الانسجام بين ما قد يظن من الخطأ في إعراب ألفاظ بعض التراكيب العربية الفصيحة والتي لا ريب في صحتها وبين القواعد النحوية والصرفية، ومحاولة تفسير مجيئها على هذا النظم »[2].

فالمعنى إذن هو الركيزة التي تقوم عليها عملية التأويل النحوي ذلك « أنّ النحاة إنّما لجؤوا إلى استخدام التوهّم بعد التفكير في معنى التركيب أي إنّ المعنى هو الذي دفعهم إلى ذلك »[3].

وعلى الرغم ممّا سبق مناقشته حول مصطلح الحمل على التوهّم مازال الإشكال حوله قائما منذ عصر "**الخليل بن أحمد الفراهيدي**" حتى يومنا هذا؛ الأمر الذي يدعو إلى إعادة النظر في هذا

1- كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ص 118.
2- عبد الله أحمد جاد الكريم، التوهم عند النحاة، ص 30.
3- المرجع نفسه، ص 30.

المصطلح ومحاولة إيجاد مصطلح آخر بديل من شأنه أن يزيل هذا الإشكال « لأن التوهُّم ينافي العلم »[1] والمصطلحات كما قيل : هي مفاتيح العلوم.

ومع ذلك هناك من يرى « أنّ نحاتنا القدامى لم يتأثروا بحساسية هذا المصطلح (التوهّم) ولعل السبب يرجع إلى أنّهم أخذوا بمبدإ أنّ التوهّم إذا صحّ صار يقينا وحقيقة يُؤخذ بها »[2]. ولعلنا هنا نستأنس بما يقوله **"أبو هلال العسكري"** (**ت 578 هـ**) حول التوهّم : « إنّ التوهّم يجري مجرى الظنون يتناول المُدرَك وغير المُدرَك وذلك مثل أن يُخبرك من لا تعرف صِدقَهُ عمّا لا يُخَيَّلُ العقل فيتخيل كونَهُ فإذا عَرفتَ صدقَه **وقع العلم** بمُخبِرِه **وزال التوهُّم** »[3].

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، (تح): لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1980، ط4 ص 91.

2- عبد الله أحمد جاد الكريم، التوهم عند النحاة، ص 170.

3- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 91.

2) **كفاءاته وأبعاده التحليلية :**

في تطبيقي على ظاهرة التوهم سوف لن أقتصر على باب العطف كما شاع عند القدامى من النحاة بل سأتوسع وأتناول أبواب نحوية أخرى مُتَّبعا في ذلك درب المحدثين وهذه الأبواب هي :

- ✓ باب العطف.
- ✓ باب التذكير والتأنيث.
- ✓ باب الإفراد والتثنية.
- ✓ باب الشرط وجوابه .

أولا – التوهّم في باب العطف.

يقول "**عبد القاهر الجرجاني**" : « واعلم أنّه ما من علم من علوم البلاغة أنت تقول فيه إنّه خَفِيٌّ غامضٌ ودقيق صعب إلّا وعلم هذا الباب (العطف) أغمضُ وأدقُّ وأصعبُ... »[1].

1) توهّم العطف في الاسم المجرور : التوهّم في الاسم المجرور يحدث أكثر من العطف في الاسم المرفوع والمنصوب لذلك آثرنا اختياره.

ومن أمثلته قول الشاعر " **الأحوص اليربوعي** " :

« **مَشائِيمُ لَيسُوا مُصلِحِينَ عشيرةً *** ولا نَاعبٍ إلاّ بِبَيْنٍ غُرابُهَا** »[2].

معنى البيت : « يصف الشاعر القوم بالشُؤم وأنّه لا يصلح على أيديهم أمر، وذكر الغُراب لأنّه لا ينعب إلاّ بتفريقهم وتقويض خيامهم »[3]

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 239.

2- أبو بشر عمرو بن عثملن بن قنبر، الكتاب، ج 3، ص 29.

3- جلال الدين السيوطي،شرح شواهد المغني، دار مكتبة الحياة، بيروت، دت، دط، ج 2، ص 870، 871.

الشاهـد / مستوى التأويل	ولا ناعبٍ
تأويل لساني	تنص القاعدة في باب العطف على « أنّ المعطوف يتبع المعطوف عليه في الحُكم الإعرابي »[1]؛ على هذا كان يجب أن تكون لفظة (ناعب) منصوبةً عطفا على خبر ليس (مصلحين) لأنّ العلاقة بين المتعاطفين علاقة تبعية. إلاّ أنّ الشاعر هنا قام بجر (ناعب) مخالفا بذلك أصل القاعدة. وتأويل النحاة لهذا الشاهد على أنّ الشاعر توهم وجود عامل الجر في خبر ليس (مصلحين) لذلك عطف (ناعبا) بالجر[2].
تأويل تداولي	إنّ العرب في **استعمالاتها اللغوية** تستخدم هذا النمط من التعبير حيث تعطف اسما مجرورا على آخر منصوب من باب توهّم دخول عامل الجر على المعطوف عليه. لذلك فالشاعر قبل أن يعطف ناعبا بالجر على مصلحين توهَّم **على سبيل الافتراض المسبق اللغوي** دخول عامل الجرّ على خبر ليس وكأنّه قال : بمصلحين، وشبه الجملة (بمصلحين) هي عند النحوي بعبارة **"سيبويه" تمثيل ولا يُتَكلَّمُ به** وبعبارة التداوليين العرفانيين **صورة منطقية للقول**، وفي المقابل تعتبر عند الشاعر **بنية ضمنية** استحضرها في ذهنه؛ وهي التي سمحت له بعطف (ناعب) على (مصلحين) على سبيل **التَصوُّر** و**الافتراض**. وما لجأ الشاعر إلى أسلوب التوهّم إلا لغرض ومقاصد تداولية معينة أملته عليه ظروف الخطاب، وبما أنّ سياق الكلام سياقُ هجاء ونفيٍ

1- عبّاس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، دت، ط 3، ج 3، ص 434.

2- ينظر : عبد الله أحمد جاد الكريم، التوهم عند النحاة، ص 141.

	جاء الشاعر بناعب مجرورة إذ الأصل أن ترد منصوبة لأنّ الاسم المجرور أقوى من المنصوب وأوكد نفيا في المعنى على تقدير الباء[1]، لأنّ الباء إذا دخلت على خبر ليس زادت النفي توكيدا[2]. وعلى الرغم من عدم دخولها على مصلحين إلاّ أنّ أثرها موجود في (ناعبٍ). وكأنّ الشاعر **يقصد** أنّ نفي الإصلاح عن القوم غير مؤكّد وأمّا الفُرقة والبُعد والبَيْنُ من خلال جر (ناعبٍ) فهي مؤكّدة، وما يزيد الأمر دلالة هو نعيب (صوت) الغراب الذي يعتبر **رمزا دلاليا تداوليا** يدل على التشاؤم والبعد، ومن خلاله يستطيع السامع **الاستدلال** على المعنى المقصود حيث يعقد علاقة بين ذاك الرمز مع مقام الكلام. وتوكيد النفي يمثل **قوة إنجازية غرضية** في فعل قول الشاعر تعمل على تحقيق أهداف تداولية بغية التأثير في مستمعيه، ويكون هذا ناتجا عن **رغبة وإرادة**، ولذلك يقول "**سيبويه**" لمّا كان الأوّل (مصلحين) تُستعمل فيه الباء (...) **نَوَوْهَا** في الثاني (ناعبٍ) حتى كأنّهم قد تكلّموا بها في الأوّل (مصلحين)[3]. يتضح من كلام "**سيبويه**" أنّ **نيّة** المتكلم (الشاعر) حاضرة في التوهُّم و**النية** في معناها المعجمي تعني **القصد والاعتقاد**[4]، وألا إنّ **النيّة** و**الاعتقاد** صورة من صور **القصديّة**.[5]

1- ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر، عمان، 2000، ط1، ج 1، ص 267.
2 ينظر: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ج 4، ص 225.
3- ينظر: المرجع نفسه، ج 3، ص 29.
4- ابن منظور، لسان العرب، ج14، ص342. مادة (نوي).
5- ينظر: جون سورل، اللغة والعقل والمجتمع، ص 129.

تأويل استدلالي	إنّ الذي يدلُّ على أنّ الشاعر قام بعطف (ناعبٍ) بالجرّ توهُّما على خبر ليس يمكن استنتاجه من خلال القرائن التالية : **أ- قرائن لسانية :** تخبرنا **المعرفة اللسانية** بأنَّ خبر ليس يدخله حرف الجرّ كثيراً مثل قوله عزّ وجل : ﴿ إِنَّ مَوۡعِدَهُمُ ٱلصُّبۡحُۚ أَلَيۡسَ ٱلصُّبۡحُ بِقَرِيبٖ ﴿٨١﴾ ﴾ هود / 81. ومثله قول الشاعر : « **مُعاوِيَّ إنّما بشرٌ فأَسجِحْ *** فلسنا بالجبال ولا الحديداَ** »[1] نصب حديداً على توهم أو تصور أو افتراض سقوط الباء من خبر ليس. ذلك أنّه « من شروط التوهّم جواز صِحَّة دخول ذلك العامل المُتوَهَّم وشرط حُسنه كثرة دخوله هناك »[2]، « فجعلوا الكلام على شيءٍ يقع هنا كثيراً »[3]. وهذا **يستلزم** أن يكون التركيب الضمني المتوهَّم **المناسب** هو (بمصلحين). - أنّ علاقة التبعية بين المتعاطفين **تستلزم** أن يكون تقدير المعطوف عليه هو (بمصلحين)، لأنّ فائدة العطف أن يشرك المتعاطفين في الحكم الإعرابي (الجر). **ب- قرائن خارج لسانية :** كمعرفة قصد المتكلم وغرضه، ومناسبة نظم القصيدة. نوضح ذلك في الخطاطة الآتية :

1- أبو بشر عمرو بن عثملن ين قُنبر، الكتاب، ج1، ص 67.
2- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج 2، ص 549.
3- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ج 1، ص 306.

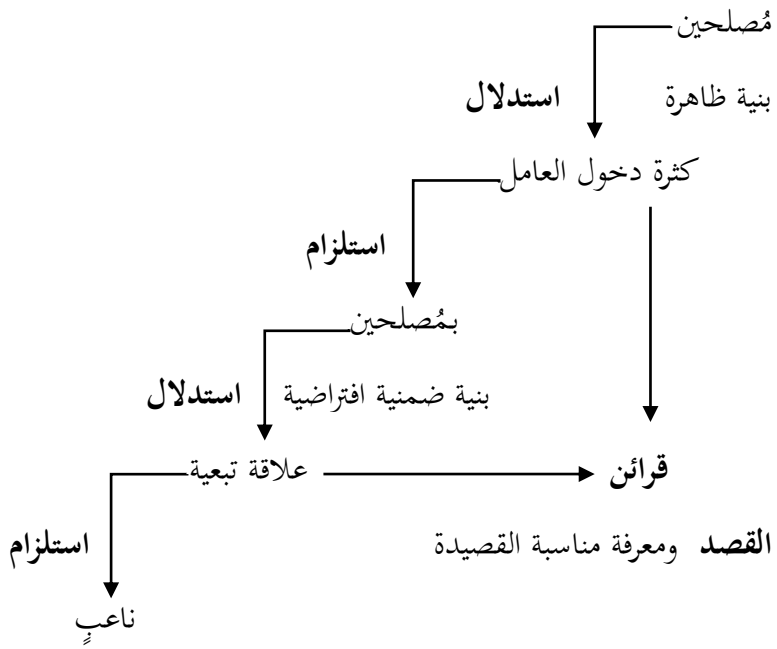

يمكن أن نلاحظ من خلال ما سلف أنّ **البنية التصورية الذهنية** (بمصلحين) والتي اعتمدها النحويُّ (المؤوِّل) في تأويله بُغية الشرح والتحليل والتفسير هي نفسها التي كان الشاعر **يُضمِرُها** في **عقله** لذلك يصدق قولنا في أنّ التوهّم إذا صحّ صار يقينا وحقيقة.

2) توهّم العطف في الفعل المجزوم :

من ذلك قول الشاعر **"عمرو بن معد يكرب"** :

دَعْنِي فأَذهَبَ جانِباً * يومًا وأَكْفِكَ جانِبًا**

الشاهـد / مستوى التأويل	**وَأَكْـفِـكَ**
تأويل لساني	لقد سبقت الإشارة إلى أنّ القاعدة النحوية في باب العطف تنص على أنّ المعطوف يتبع المعطوف عليه في الحُكم الإعرابي، وكما تعطف الأسماء على الأسماء كذلك يعطف الفعل على الفعل لأنّ « صِفَةَ حرفِ العطف أن يُشرِك الاسم أو الفعل في ما قبله »[1]. والملاحظ في قول الشاعر أنّه لم يلتزم بالقاعدة حيث عطف الفعل (أكفِك) بالجزم على (فأذهبَ) المنصوب بأن المُضمرة وجوبا بعد فاء السّببية. وبذلك تجاوز السنن المتواضع عليه وانزاح عن المعيار النحوي. وتأويل النحاة يقول إنّ الشاعر توهم سقوط الفاء من فأذهب فأصبح مجزوما (أذهبْ) لذلك جزم الفعل (أكفِ) عطفا على ما قبله.[2]

1- أبو علي الفارسي، الإيضاح، (تح): كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، 1996، ط2، ص 221.

2- ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج 4، ص 121.

تأويل تداولي	إنّ الأسلوب الذي وَطَّأَ به الشاعر كلامه هو أسلوب الطلب المتمثل في الأمر بالفعل (دعني). ويعتبر هذا الأسلوب من الأساليب التي بها يمسك المتكلم عنان الكلام فلقد عرّفوا الأمر بأنّه : « هو إنشاء يتعلق بتحقيق فعل على وجه الاستعلاء »[1]. ومن شروط نجاحه توفر **القصد** و**النية** عند الأمر؛ كأن يكون المأمور قادرا في **تصوُّر** و**اعتقاد** المخاطِب على **إنجاز** مضمون الكلام.[2] أي إنّ المتكلم يفترض مسبقا أنّ المخاطَب قادرٌ على تحقيق الفعل. غير أنّ الأمر قد يخرج عن معناه الحقيقي (الاستعلاء) إلى معانٍ أخرى إضافية **تداولية** (كالالتماس والإباحة والتلطف...) تُعرَفُ من خلال قرائن الأحوال وما ناسب المقام، إذ يُراعى فيها مقارنة منزلة المتكلم بالنسبة لمنزلة المخاطَب، والغاية المرجُوة منها أن تؤدي **وظائف تواصلية** أثناء الاستعمال.[3] و**الاستلزام الحواري** كآلية تأويلية يستطيع المخاطَب من خلاله الوصول للمعنى المقصود إذا كان أسلوب الشاعر والمتمثل في الأمر فعلا كلاميا غير مباشر أي إنَّه يحوي في طياته **مقاصد** ضمنية كالاستعطاف والالتماس... لذلك فالدور المنوط باستعمال هذا الأسلوب أثناء التداول -إن أحسن المتكلم توظيفه- هو التأثير في المخاطَب من خلال ما يُكنّه من **قوى متضمنة في القول** التي ينشأ عنها **أفعال تأثيرية** تظهر في المتلقي على مستوى الاستعمال كرفض القيام بالفعل أو قبوله... هذا، وقد قام الشاعر في كلامه بعطف (أكفِ) بالجزم على (فأذهبَ) رغم

1- الأزهر الزناد، دروس في البلاغة العربية (نحو رؤية جديدة)، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1992، ط 1، ص 120.

2- ينظر : المرجع نفسه، ص 121.

3ينظر: أبو يعقوب يوسف بن علي السكاكي، مفتاح العلوم، ص 318، 319. ومسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 106.

أنّها منصوبة، لأنّه توهّم على سبيل **الافتراض المُسبق اللغوي** سقوط الفاء منه، وإذا سقط الفاء عاد مجزوما على الأصل لأنّ جملة (فأذهب) واقعة موقع الجزم لجواب الطلب[1].

يقول "**سيبويه**" : « ((**هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابا لأمر أو نهي أو استفهام أو تمنٍّ أو عرضٍ**)) كقولك في الأمر : **ائْتِنِي آتِك**. انجزم الجواب (آتِك) لأنّ فيه معنى (إنْ)، وأصل الكلام : إنْ يكن منك إتيان آتِك »[2]. ومنه فأصل الكلام في قول الشاعر: (إن يكن منك ترك أذهبْ...وأكفِك) وهو **تمثيل تصوري ذهني وإن لم يُتكلَّم به.**

ولـمّا «كانت فاء السببية بعد الطلب واقعة موقع المجزوم جاز جزم المعطوف عليه »[3](أكفِ). وإنّما جاء به الشاعر مجزوما لأنّه أراد به **قصدا** ومعنى غير المعنى الموجود فيه لو كان منصوبا. ونحن نعلم أنّ لكل تركيب خصائصَه الدلالية التي تميزه عن غيره من التراكيب وكل ذلك خدمة **للغرض** وتلبية **للقصد**، ولعلّ **القصد** أو المعنى الذي قصده الشاعر هو المعنى الذي كان (لأذهب) لو جاءت مجزومة على الأصل؛ وهذا بحكم العطف فالواو حرف عطف يفيد جمع المتعاطفين واشتراكهما في المعنى[4]. كما أنّ فاء السببية تأتي لمجرد إرادة السبب أي إنّ الأول (الترك) سبب للثاني (الذهاب) وأمّا سقوطها فيأتي لبيان وإرادة معنى الشرط والجزاء.[5] ولو عطف الشاعر (أكف) بالنصب على (فأذهب) لكان المعنى واحد وهو معنى السببية، إلاّ أنّه لـمّا

1- ينظر: عبد الله أحمد جاد الكريم، التوهم عند النحاة، ص 150.
2- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ج 3، ص 93.
3- رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج 4، ص 121.
4- ينظر :عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 253.
5- ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج 4، ص 15.

أراد قصدا معينا جزم الفعل.

وأضف إلى ذلك أنّ أسلوب الكلام طلبي محض (الأمر) وهو يختلف عن أسلوب الشرط المشهور. فلو استعمل الشاعر أسلوب الشرط فسيقول : (إنْ يكنْ منك ترك أذهبْ وأكفِك). وهذا من حيث المعنى يختلف عن أسلوب الطلب في قوله : (دعني فأذهبَ ...وأكفِك). وذلك في أمرين :

- أنّ أسلوب الشرط يحمل **فائدة*** واحدة وهي اقتضاء الأسباب للمسبباتها فالترك سبب للذهاب والكفاية.
- أنّ أسلوب الطلب يحمل **فائدتين** وهما : **فائدة** الشرط الأولى أي اقتضاء الأسباب لمسبباتها. و**فائدة** إرادة معنى الطلب والتّنصييص عليه[1]، وهذا لا يوجد في أسلوب الشرط.

ودون أدنى تأمل فوجود **فائدتين** في الكلام أثرى **دلاليا** وأقوى **تداوليا** من وجود فائدة واحدة، وأبلغ الكلام ما تعدّدت وجوه إفادته.

وهذا يعني أنّ الشاعر أراد في الذهاب معنى السبب لوجود الفاء التي تنص على السببية، وأراد في الكفاية معنى السبب والطلب معاً لتوهّم سقوطها.

ويعتبر أسلوب الأمر تداوليا "**فعلا قوليا طلبيا**" يكون ناتجا من المتكلم عن رغبة ونيَّة وإرادة في طلب الفعل، والهدف منه جعل العالم **مطابقا للقول**. أي جعل المخاطَب المأمور يقوم بأفعال تطابق قول المتكلم الآمر.

ومن خلال ما سبق يتضح أنّ رغبة الشاعر في كفاية المخاطَب المأمور أهم عنده من الذهاب بحكم الرغبة والإرادة (**القصدية**). وفي هذا بُعدٌ **تداولي حجاجي** يهدف إلى **الإقناع والتأثير** في المستمِع.

*- يعتبر مفهوم الإفادة من أهم المبادئ التداولية التي اعتنى بها نحاتنا القدامى في تحليلاتهم اللغوية، فأصل الكلام عندهم أن يقوم المتكلم بإفادة المخاطَب مضمون الكلام. راجع : مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 186.

1- ينظر: ، فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج 4، ص 17.

تأويل استدلالي	إنّ الذي يدل على أنّ الشاعر قام بعطف (أكفك) بالجزم على (فأذهب) متوهما ومفترضا سقوط الفاء منه ما يلي : – أسلوب الطلب بالفعل الأمر (دعني) حيث تزودنا المعرفة اللسانية النحوية بأنّه من جوازم الفعل المضارع أنّه يجزم بجواب الطلب إذا لم تتصل به فاء السببية .[1] ﴿ وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾ ﴾ المنافقون / 10. جُزِمت (أكنْ) على توهم سقوط الفاء من (فأصدّقَ). وأصل تأويل الكلام إنْ أخرتني أصَّدَّقْ وأكُنْ من الصالحين. – علاقة التبعيّة التي تربط الفعلين في حُكمٍ نحويٍ واحد؛ فكون أكفك فعلا مجزوما فهو **يستلزم** ويقتضي أن يكون ما قبله مجزوما أيضا مراعاة لمبدإ المناسبة بين الفعلين، الأمر الذي يدعو إلي البحث في **مضامين** التركيب عن البنية التي عطف عليها الشاعر؛ أي أنّه يوجد تواز بين بنيتين بنية أولى منطوقة ظاهرة (أذهب في حالة النصب) وبنية أخرى **ضمنية عميقة** (أذهب في حالة الجزم) فالبنية الأولى تحمل **قصدا ظاهرا** " والبنية الأخرى تحمل **قصدا ضمنيا** والقصد الثاني هو الذي أراده الشاعر. نحمل ذلك في ما يلي :

1– ينظر : رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج 4، ص 121.

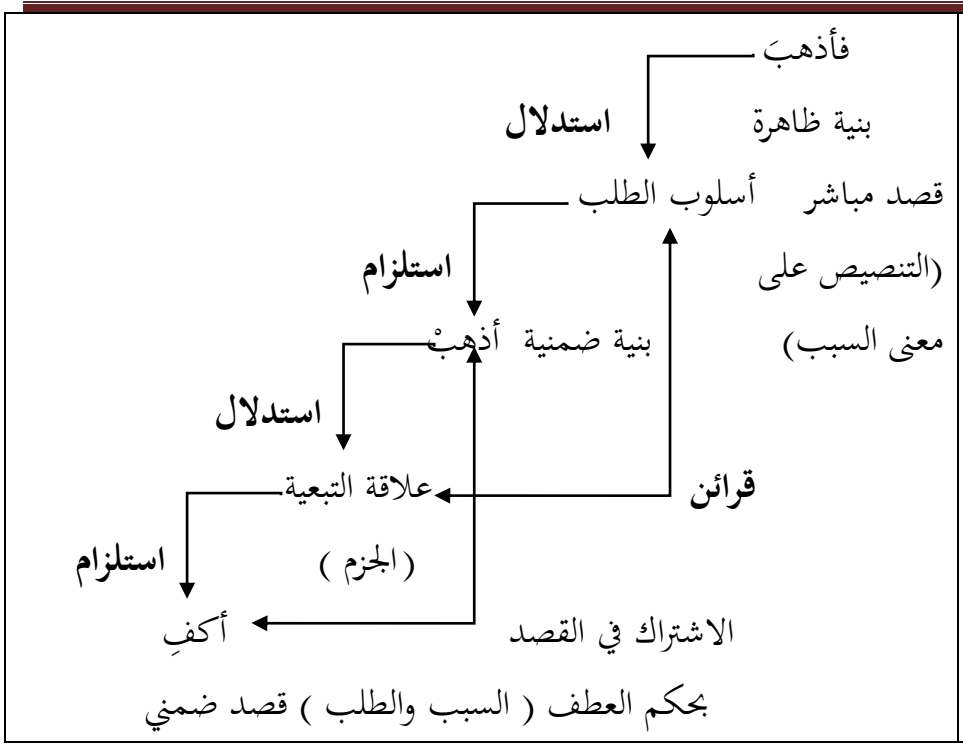

ثانيا – التوهم في باب التذكير والتأنيث :

التوهّم في هذا الباب شائع كثيرا ولاسيّما توهم معنى المؤنث في المذكر أي تذكير المؤنّث « لأنّه ردّ فرع إلى أصل، لكن تأنيث المذكر أذهب في التَّنَاكُر والإغراب ».[1]

ويقول **"سيبويه"** : « إنّ الأشياء كلّها أصلها التذكير ثم تُختص بعدُ، فكلّ مؤنّث شيء والشيء يُذكَّر، فالتذكير أوّل وهو أشد تمكُناً ». لذلك فالتوهم في هذا الباب ينقسم إلى قسمين (توهم معنى المؤنّث في المذكر، وتوهّم معنى المذكر في المؤنّث).

1- أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 241.

1) حملُ معنى المؤنث على المذكر (تذكير المؤنّث).

ومن أمثلته قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا فِي ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾ ﴾ الأعراف / 56.

الشاهد / مستوى التأويل	رحـــمة
تأويل لساني	وقعت (قريب) موقع الخبر للناسخ إنّ، « والرحمة مؤنّثة وقياسها أن يُخبر عنها إخبار المؤنّث فيقال : قريبة »[1]؛ إلاّ أنّ الآية جاء فيها ما يخالف القياس إذ أُخبِر عن الرحمة بالمذكر. وقد كثرت تأويلات النحاة حول تذكير (قريب) حتى بلغت عند بعضهم أربعة عشر وجها من التأويل[2]. نذكر من ذلك تأويلين : « منهم من حمله على المعنى الدلالي ومنهم من حمله على المعنى الصرفي »[3]. – مَن تأوّل الرحمة وحملها على المعنى الدلالي قال : إنّ الرحمة بمعنى « الرّحم والتَرَحُّم، للتقارب اللفظي بينهما فأعطي أحدهما حكم الآخر »[4].

1- أبو حيان النحوي، البحر المحيط، ج 5، ص 71.

2- ينظر: جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، ج 3 ص 190.

3- خالد إسماعيل حسّان، في المعنى النحوي والمعنى الدلالي (دراسة في ضوء اللسانيات العربية المعاصرة)، مكتبة الآداب، القاهرة 2009، ط1، ص 105.

4- أبو حيان النحوي، البحر المحيط، ج 5، ص 71.

	أو بمعنى : المطر أو الإحسان، أو بمعنى الغفران والثواب والتجاوز [1]. – مَن تأوّل قريبا وحملها على المعنى الصرفي قال : إنّ « قريبا على وزن فَعِيل بمعنى مَفعُول يستوي فيها المذكر والمؤنّث كرجل جَرِيح وامرأة جَرِيح »[2] أي بمعنى : مُقَرَّبَـةٌ[3]؛ وعلى هذا يكون أصل الكلام : إنّ رحمة الله مُقرّبة من المحسنين.
تأويل تداولي	إنّ سياق الآية هو سياق توكيد حيث يؤكد عزّ وجل على أنّ رحمته قريبة من المحسنين، وما يزيد التوكيد إثباتا هو الأداة إنّ. وهذا هو ظاهر المعنى بيد أنّه لمّا كانت الآية تحوي عدولا حيث ذُكِّر (قريب) وكان حقه التأنيث لتصح المطابقة الدلالية بينه وبين (الرحمة) دلّ هذا على وجود مضامين قولية ومقاصد مُعينة. فالتوكيد من منظور نظرية أفعال الكلام يعد **فعلا كلاميا توكيديا** فيه **قوة إنجازية** تدفع الشك والتوهم عن المخاطَب وتحاول إثبات مضمون القول[4] « فالسياق اللغوي للكلام يريد أن ينبه إلى أهمية الرحمة فحدث تغير لفظي في السياق »[5] الأمر الذي يحدث في القارئ أثارا فيتدبر ويتأمل ويتساءل لماذا ذُكِّرت (قريب) ؟. هذا، وإذا تأملنا تأويلات النحاة نلحظ ذلك الملمح الدلالي فالرحمة قد يكون القصد منها : الثواب، الإحسان، الغفران، المطر... وكلها عبارة عن **تصورات ذهنية افتراضية** وفي هذا إثراء في الدلالة وتعدد في المعاني

1– ينظر: أبو الفضل شهاب الدين الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، (تح): إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي بيروت، دت، دط، ج 8، ص 141 – 143.

2– المصدر نفسه، ج 8، ص 142.

3– ينظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط، ج 5، ص 71.

4– ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 207.

5– خالد إسماعيل حسّان، في المعنى النحوي والمعنى الدلالي، ص 106.

	وتنوع في المقاصد والأغراض الباطنية. - **فالقصد الظاهر** : يتمثل في توكيد وتقرير قرب الرحمة من المحسنين. - **والقصد الباطني** : دلالته احتمالية غير قطعية نتيجة تعدد المعاني وكُلَّما تعددت المعاني تتعددت معها المقاصد والغايات وسيّما في النص القرآني. كما أنّ (قريب) سواء أكانت مذكرا أم مؤنثا فالصيغة الصرفية عينها وهي (فَعِيل) وهو بناء صرفي وصفي (صفة مشبهة) يأتي للدلالة على معنى الثبوت ولزوم الصفة.[1] وكأنّ المعنى أنّ رحمته -جل ثناؤه- تكون ثابتةً ولازمةَ القُربِ من المحسنين،. (والله أعلم).
تأويل استدلالي	إنّ كون قريب وصفا مذكرا واقعا موقع الخبر فهذا يعتبر مؤشرا دالا على أنّه يجب من باب **الاستلزام** أن يكون ما قبله مذكرا، لذلك تُؤُوِّلت الرحمة بعدة ألفاظ مُذكَّرة تقاربها دلاليا فـ(الثواب والرَّحِم والتَّرحُم والإحسان والمطر..) كلها ألفاظ جيء بها للمحافظة على النسق النحوي للآية من جهة و ولمحاولة التفسير والشرح واكتشاف الأبعاد الضمنية في القول من جهة أخرى لذلك كانت للحمل على المعنى -كمنهج تأويلي نحوي- كفاءة تفسيرية تضمن للنحوي استخراج ما ضُمِّن في الأقوال. لكننا أمام هذا التعدد في المراجع الافتراضية لا نستطيع القطع بمرجع معين ونزعم أنّه المرجع المناسب، لأنّها كلها تمتلك خاصية التذكير التي تؤهلها

1- ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية في العربية، دار عمان، الأردن، 2007، ط 2، ص 83.

لأن تكون مرجعا مناسبا لـ(قريب).

وأضف إلى ذلك أنّ **معرفتنا الموسوعية** القبلية تخبرنا بأنّ النحاة والمفسرين لم يجزموا بتأويل معين حول تذكير (قريب)، فصاحب "**الأشباه والنظائر**" يذكر لذلك أربعة عشر وجها من التأويل وما لها وما عليها[1].

وإلى هنا نحمل القول في ما يلي :

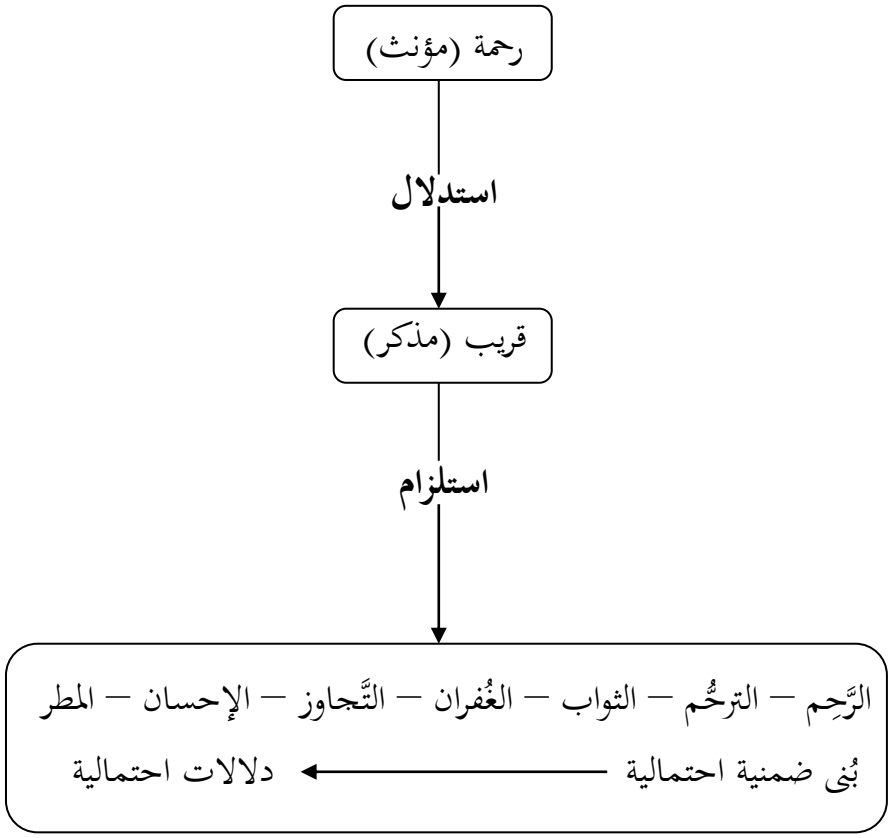

1- ينظر: جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، ص 190.

2) حمل معنى المذكر على المؤنّث (تأنيث المذكر).

من أمثلته قوله تـعالى :

﴿ بَلۡ كَذَّبُواْ بِٱلسَّاعَةِۖ وَأَعۡتَدۡنَا لِمَن كَذَّبَ بِٱلسَّاعَةِ سَعِيرًا ١١ إِذَا رَأَتۡهُم مِّن مَّكَانِۭ بَعِيدٖ سَمِعُواْ لَهَا تَغَيُّظٗا وَزَفِيرٗا ١٢ ﴾ الفرقان / 12.

الشاهـــد / مستوى التأويل	سعيراً
تأويل لساني	اشترط النحويون في عود الضمير وجوب تطابق الخصائص الدلالية بينه وبين ما يحيل عليه، إن مؤنّثا فمؤنّث وإن مذكرا فمذكر وهذا هو الأصل.[1] بيد أنّ الآية الكريمة جاء فيها ما يخالف ذلك؛ حيث نلحظ عود الضمير الغائب في (لها) وهو مؤنّث على (سعير) وهي مذكر. لأنّ الشاعر حمل سعيرا على معنى النار وهي مؤنّث من باب حمل المذكر على معنى المؤنث [2]
تأويل تداولي	لقد نُسِجَت الآية الكريمة علي سياق الترهيب والإنذار للذين يكذبون بالساعة أي بيوم القيامة. وبما أنّها تضمنت عدولا نحويا حيث عاد الضمير المؤنّث في (لها) على (سعير) وهي مُذكّر فإنّما يحدث ذلك – ومع النّص القرآني خاصة إلاّ لغرض معين.

1- ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 217.

2- ينظر: علي عبد الله حسين العنبكي، الحمل على المعنى في العربية، ص 206.

وقد قيل إنّ سعيراً « اسم من أسماء النّار وهي النّار الشديدة الاشتعال أو كبيرة الإيقاد »[1]، فبين النّار والسّعير إذن رابط دلالي الأمر شرّع حمل (توهم) سعيرٍ (مذكر) على معنى النار (مؤنّث)، من قبيل **الافتراض المسبق المعجمي** لهذه العلاقة المعنوية، وهذه العلاقة بين اللفظين تفتح مجالا دلاليا أمام المعاني الإضافية.

وبما أنّ النار اسم مؤنّث فهي تتوافق وضمير الغائب في (لها) أي إنّها **تداوليا** تمثل **مرجعا مناسبا**.

ولمّا كانت سعيرا هي النار الشديدة الاشتعال فإنّها تتناسب مع سياق الآية بل تزيد الموقف ترهيبا وتهويلا، وفي هذا تبرز **القوة المتضمنة في القول (الترهيب)** الذي تنجر عنه **أفعال تأثيرية تداولية** في نفس المتلقي كالخوف مثلا ممّا يجعله يقرأ ويتدبر ويتفاعل ويؤوّل...، وفي هذا انتقال دلالي تداولي وتفنن في الأسلوب فنحن نعلم ما للتنزيل من خصائص أسلوبية تفيد الالتفات والتشويق حتى قيل : « إنّ تأنيث سعير للتَّفَنُنِ »[2] وفي هذا كلّه لا بُد أن يكون القصد حاضرا، وبما أنّ الآية فيها معاني ضمنية إضافية كان القصد قصدين :

- **قصدا ظاهرا** : والمتمثل في أنّ الله تعالى هيّأ للذين كذّبوا بالساعة نارا شديدة الاشتعال.[3]
- **قصدا ضمنيا** : والمتمثل في أنّ جزاء المكذبين سيكون عظيما وشديدا والموقف رهيبا وعسيرا، فقد قيل عن شدة ذلك اليوم : « إنّ جهنّم

1- أبو حيان النحوي، البحر المحيط، ج 8، ص 87.
2- أبو الفضل شهاب الدين الألوسي، روح المعاني، ج 18، ص 242.
3- ينظر: المصدر نفسه، ج 18، ص 241.

	لتزفر زفرة لا يبقى مَلِكٌ مُقَرَّب ولا نبي مُرسَل إلاّ ترعد فرائصُه حتى إنّ إبراهيم عليه السّلام ليجثو على ركبتيه ويقول : يا ربّ لا أسألك اليوم إلاّ نفسي »[1].
تأويل استدلالي	نستطيع أن نستدل على أنّ لفظة (سعير) حُملت في معناها على معنى لفظة (النار) من خلال قاعدة المطابقة الدلالية بين المحيل والمحال عليه؛ فبما أنّ الضمير في(ها) مؤنّث فهو **يستلزم** أن يكون مرجعه مؤنّثا أيضا لأنّ « العلاقة بين الضمير وما يحيل عليه هي علاقة تضام وتلازم »[2] فالضمير يطلب لذلك **مرجعا مناسبا** له. وبما أنّ **البنية السطحية** لا تستجيب لذلك لأنّ سعيراً مذكر وجب البحث في **البنية العميقة** عمّا يوائم الضمير فكانت النار لعلاقة دلالية من قبيل الترادف تجمعها بالسعير **مرجعا مناسبا** لاحتوائه على خاصية التأنيث. كما توضحها الخطاطة : 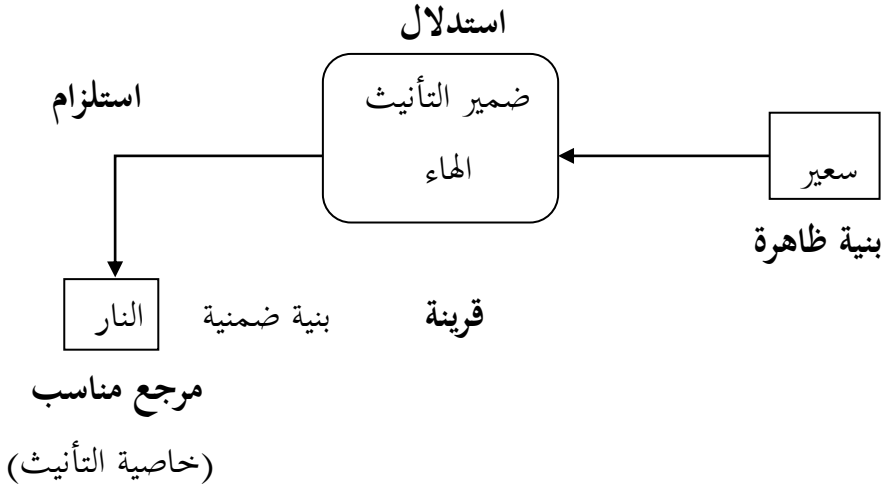

1- المصدر السابق، ج 18، ص 243.

2- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 217.

ثالثا – التوهم في باب الإفراد والتثنية.

تعتبر مسألة التوهم في هذا الباب من مسائل علم الصرف، حيث يحمل فيها معنى المفرد على المثنى أو معنى المثنى على المفرد. ومن أمثلته ما جاء في قوله تعالى :

﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا مُؤْمِنِينَ ﴿٦٢﴾ ﴾ التوبة / 62.

الشاهـــد / مستوى التأويل	**يرضــوه**
تأويل لساني	لا بُدَّ للضمير العائد أن يطابق ما يعود عليه إفرادا وتثنية وجمعا... إنّما نلاحظ في هذه الآية الكريمة أنّ الفعل (يرضوه) تضمَّن ضميرا مفردا على الرغم أنّ ما قبله مثنى وهو المركب العطفي (الله ورسوله) إذ الأصل أن يُقال –في غير القرآن الكريم– : يُرضُوهُما تَتَبُّعًا للسنن النحوي المعهود. وذهب النحاة في تأويل هذا الموضع إلى أنّ الضمير المفرد محمول على معنى المثنى.[1]

1- ينظر : أبو الفضل شهاب الدين الألوسي، روح المعاني، ج 10، ص 128.

تأويل تداولي	« الخطاب في الآية موجه للمسلمين حيث كان المنافقون يتكلمون بالمطاعن أو يتخلفون عن الجهاد، ثم يأتون فيعتذرون إليهم، ويؤكدون معاذيرهم بالحلف ليعذروهم ويرضوا عنهم، فقيل لهم : إن كنتم مؤمنين كما تزعمون فأحق من أرضيتم الله ورسوله بالطاعة والوفاق »[1]. وفي هذا القول مقاصد ضمنية و**قوى متضمنة** تتمثل أولا في تعليم المؤمنين وتحذيرهم من غضب الله ورسوله.[2] وثانيا في إرشاد وتوجيه المنافقين إلى طريق الصواب وهو إرضاء الله ورسوله. بيد أنّ إفراد الضمير في الفعل (يرضوه) يجعل القارئ تظهر فيه **أفعالا تأثيرية تداولية** فيتفاجىء ويتساءل أيُّهما المقصود بالرضا أرسول الله –صلى الله عليه وسلم– أم الله –جل جلاله– ؟ إذ ذهب أكثر المؤولين من مفسرين ونحاة إلى أنّ الضمير إنما أُفْرِدَ **لغرض ضمني** مفاده « أنّ إرضاء الرسول –صلى الله عليه وسلم– لا ينفك عن إرضاء الله تعالى (ومن يطع الرسول فقد أطاع الله) فلتلازمهما جُعلا كشيء واحد »[3]. أي إنّ إرضاءهما سِيَان فالمتكلم قام بتصوّر وتمثُّل معنى المثنى في المفرد « وفي هذا لون من العلاقات النّصية الخفية الممتعة للذهن والرائقة للنفس، ففيها رهافة حس وغموض دلالي بلاغي مقبول يحتاج إلى فضل تأمل ومزيد من التدبر »[4]. ويقول "**أبو عبيدة معمر بن المثنى**" (**ت 210 هـ**) عن إفراد الضمير في الأفعال العائد على المثنى : « والعربُ تفعل ذلك إذا أشركوا بين اثنين

1– أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن عيون غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، (تح): أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، مكتبة العبيكان، الرياض، 1998، ط 1، ج 3، ص 62.

2– محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية، تونس، 1981، دط، ج 10، ص 245.

3– أبو الفضل شهاب الدين الألوسي، روح المعاني، ج 10، ص 128.

4– خالد إسماعيل حسّان، في المعنى النحوي والمعنى الدلالي، ص 119.

قَصَرُوا، فخبّروا عن أحدهما **استغناء** بذلك و**تخفيفا لمعرفة السامع** بأنّ الآخر قد شاركه ودخل معه في ذلك الخبر »[1].

من خلال هذا القول نستطيع أن نلمح جانبا تداوليا بارزا وهو **مراعاة حال السامع** واعتقاده أثناء حمل معنى المفرد على معنى المثنى فالمتكلم قبل أن يقوم بعملية الحمل **افترض مسبقا** وجود ذلك الاعتقاد أو المعنى في ذهن السامع، والاعتماد على **فهم السامع** من أهم الاستراتجيات التي التي تساهم في إبراز عنصر التفاعل أثناء الخطاب .كما أنّ **الاعتقاد** من أهم المفاهيم التي يقوم عليها الحمل على التوهم، وهو وجه من وجوه **القصدية**.

هذا، ويعتبر **الاستغناء والتخفيف** في كلام العرب علة من العلل التأويلية النحوية[2] إذ الغرض منهما عند النحوي هو التحليل والتفسير وأمّا عند المتكلم أثناء التداول فالغرض منهما هو الإيجاز والاختصار، على ذلك يمكن اعتبار **الاستغناء والتخفيف** في الكلام **علة تداولية** لها أغراض تواصلية معينة. ويعد هذا أخذا **بمبدإ التعاون** واحتراما لمقولة **جهة الخبر** فيه، إذ الغاية المنشودة منه هي **الفهم والإفهام** .

1- أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، (تح): محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، بيروت، 1970، ط 2،ج 1، ص 257.
2- ينظر: جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 98-101.

تأويل استدلالي	يستطيع المؤوّل أن يستدل على : أ. أنّ الضمير المفرد في الفعل (يرضوه) محمول على معنى المثنى من خلال المركب العطفي الموجود في الملفوظ وهو (الله ورسوله) إذ يقتضي أو **يستلزم** هذا المركب أن يكون الأصل : يرضوهما أخذا بمبدإ المطابقة بين الضمير وما يحيل عليه. فـ(يرضوه) تمثل **بنية ظاهرة** في مقابل (يرضوهما) التي تعتبر **بنية ضمنية** وهذا الأسلوب يشيع كثيرا في التنزيل وكلام العرب. فأمّا من التنزيل كقوله تعالى : ﴿ وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ﴿٤٥﴾ ﴾ 45. حيث عاد الضمير في (إنّها) على أحد المتعاطفين إمّا الصبر وإمّا الصلاة. وأمّا من كلام العرب كقول **"حسّان بن ثابت"** الذي ذكره **"أحمد ابن فارس"** (**ت 395 هـ**) تحت باب ((**نسبة الفعل إلى أحد اثنين وهو لهما**)) : « **إنَّ شَرْخَ الشَّبابِ والشَّعرَ الأَسْـ *** ودَ ما لم يُعاصَ كان جُنونًا** »[1] كان الأصل أن يقول : يُعاصَا وإنّما أفرد الضمير حملا على المعنى لأنّه افترض (توهم) الاثنين بمنزلة الواحد فَشَرْخُ الشبابِ هو نفسه اسوداد الشعر لأنّهما مصطحبان دائما فجريا مجرى الواحد.[2] **ب.** أنّ القصد الباطني من إفراد الضمير في الفعل (يرضوه) يتمثل في أنّ رضا الله ورضا الرسول – صلى الله عليه وسلم- واحد : وذلك

1- أبو الحسن أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص 222.

2- عبد الله أحمد جاد الكريم، التوهم عند النحاة، ص 113، 114.

بالاعتماد أولا على **كفاءته الموسوعية المعرفية** كمعرفة سياق السورة عامة وسياق الآية خاصة وأسباب النزول؛ وثانيا التعويل على اعتقاد السامع وفهمه وتأويله.

نجمل القول في ما يلي :

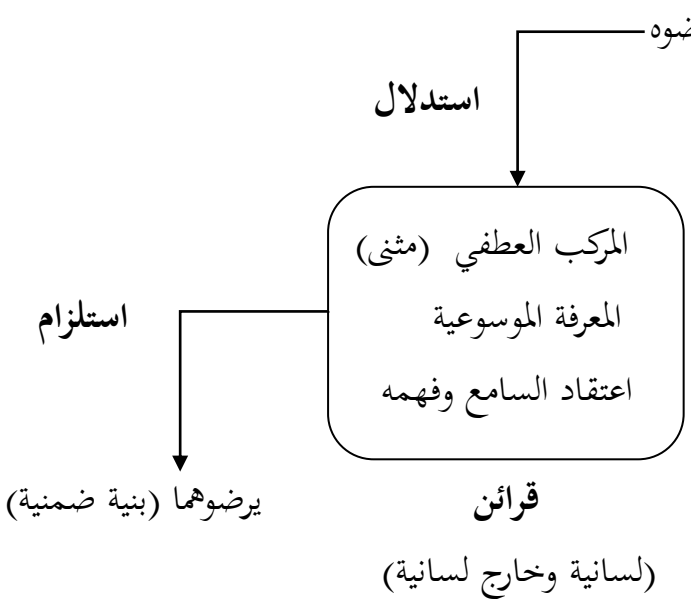

رابعا – التوهُّم في باب الشّرطِ وجوابِه.

ومن أمثلته قول الشاعر" **تميم بن مُقبل**" :

كَذاكَ الذَي يَبْغِي على النَّاسِ ظَالمًا * تُصِبْهُ على رغمِ عواقِب ما صَنَعْ***

معنى البيت : يقول الشاعر إنّ الذي يظلم الناس سوف يصاب هو كذلك بمثل ما ظلم.

الشاهد / مستوى التأويل	**تـُصِبْهُ**
تأويل لساني	تنصُ القاعدة النحوية في باب الفعل المضارع على أنّ الأصل فيه أنْ يرِد مرفوعا إذا كان عارياً من عوامل النّصب والجزم. بيد أنّنا هنا نرى أنّ الشاعر قد قام بجزم الفعل (تُصِبْـهُ) دون وجود عامل الجزم، وبذلك تجاوز القانون النّحوي وأحدث عدولا في نظم كلامه. وقد ذهب "**أبو حيان النحوي**" إلى أنّ الشاعر إنّما جزم الفعل تصبه باعتباره جواب شرط حيث توهم أنّ الاسم الموصول (الذي) على أنّه اسم موصول آخر وهو (مَنْ) الذي يمكن أن يُحمَلَ أيضا على أنّه اسم شرط جازم لذلك جزم.[1]

*- لم أعثر على البيت في ديوان الشاعر وإنّما ذكره أبو حيان النحوي في تفسيره "البحر المحيط" 126/1، واستشهد به في حمل معنى الاسم الموصول على اسم الشرط.

1- يُنظر: أبو حيّان النحوي، البحر المحيط، ج 1، ص 126. وعبد الله أحمد جاد الكريم، التوهم عند النحاة، ص 189.

تأويل تداولي	إنّ سياق الكلام في البيت هو سياق يتضمن معنى الحكمة والنُّصح ويقع هذا النوع من الأسلوب ضمن نظرية أفعال الكلام ما يسمى بالأفعال **القوليّة التعبيرية** أو **الإفصاحية** وهي عبارة عن **أفعال كلامية** تحمل معنى النصح والإرشاد والموعظة والشكر... غير أنّ الشاعر لـمّا أحدث في الملفوظ انزياحا بجزمه الفعلَ (تُصبْه) رغم عدوم وجود عامل الجزم إنّما يعني هذا أنّ في الملفوظ توجد معانٍ ضمنية خفية مقصودة. فقد توهم الشاعر الاسم الموصول الذي على أنّه اسم موصول آخر وهو مَنْ وهذا الأخير قد يُتَوهَّم على أنّه اسم شرط جازم وهو (مَنْ) أي إنّ في الكلام يوجد حمل توهمٍ على توهمٍ آخر فأصل الكلام بتقدير اسم الشرط يكون كالآتي : (مَنْ يبغِ على الناس ظالما تُصِبْهُ...). وهذه **بنية ضمنية تصورية افترضية** وهي **تمثيل وإن لم يُتكلم بها**، وهذا أسلوب شرطي وما لجأ إليه الشاعر إلاّ لأنّه يريد معنًى آخر غير المعنى الموجود في الاسم الموصول. ويقول "**الرضي الأستراباذي**" في معنى اسم الموصول : وينبغي في الاسم الموصول أن تكون صلته معلومة الوقوع عند السامع في **اعتقاد** المتكلم أي أن يكون مضمون الصلة حُكماً معلوم الوقوع للمخاطَب قبل الخطاب.[1] عندما نتمعن في هذا القول نجد تلك المبادئ التداولية بارزة كمراعاة **حال السامع واعتقاده** فالمتكلم **يفترض مُسبقا** أنّ السامع على علم بمضمون خبر الصلة وهو القول الذي يقع بعد الاسم الموصول، وهذا وجه يدل على الأخذ **بمبدإ التعاون** أثناء التداول اللغوي أي استحضار

1- ينظر : رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج 3، ص 7– 10 .

المعرفية القبلية، كما أنّ الاسم الموصول (الذي) يعتبر من العناصر **الإحالية** التي تحيل على **مرجع** معلوم ومعروف سبق ذكره في المقام.[1] وهي تساعد المخاطَب على **تعيين*** المرجع المقصود والمناسب.

وهذا يعني أنّ البغي في قول الشاعر معلوم ومتحقق الوقوع لدى المخاطَب. وأمّا (مَنْ) الشرطية فإنّ وقوعها في الكلام يدل على معنى الشرط والجزاء والعلاقة بينهما علاقة سببية فالبغي سبب للإصابة بالمثل. غير أنّ الجزاء ليس بالضرورة أن يكون مُتحقق الوقوع ذلك أنّ الشاعر لو أتى بالفعل المضارع على أصله وقال (تُصيبُه) لكان المعنى واحد وهو معنى تحقق وقوع الحدث، وفي هذا فانتقال الكلام من الإخبار إلى الشرط هو انتقال **دلالي** لغرض **تداولي**.

فكأنّ الشاعر أراد أن يقول للمخاطَب إنّ البغي (الظلم) وقع بالفعل وأمّا الإصابة بمثل ذلك فهي محتملة الوقوع. من هنا نستطيع أن نستخرج قصدين :

- **قصدا ظاهرا** : وهو أنّ الذي يظلم الناس يجازى بالمثل.
- **قصدا باطنيا** : ويتمثل في أنّ الظلم واقع بالفعل وأمّا الجزاء بالمثل فهو محتمل الوقوع.

1- ينظر: أحمد عفيفي، نحو النص، ص 116.

*- ظاهرة التعيين من المبادئ التداولية التي اهتم بها نحاتنا القدامى في تحليلاتهم اللغوية، ويندرج ضمن هذا النوع : أل التعريف والنكرة واسم الموصول والضمائر....، راجع : مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 189.

تأويل استدلالي	إنّ الذي يدلنا على أنّ الشاعر قد توهَّم في الاسم الموصول (الذي) على أنّه اسم شرط جازم (مَنْ) هو الفعل (تُصِبْهُ) فهو يعتبر قرينة لسانية دالة على هذا التوهُّم؛ فكونه فعلا مضارعا مجزوما فهذا **يستلزم** وجود عامل الجزم طِبْقًا لما تُمليه علينا **معرفتنا اللسانية**، الأمر الذي يجعل المؤوِّل يغوص داخل مضامين القول بحثا في **البنية العميقة المجرّدة** عن العامل المناسب فيجدُ أنّ : (الذي) قد حُملت على اسم موصول آخر وهو (مَنْ) وهذه بدورها حُملت على أنّها اسم شرط جازم. ويدلك هذا على مدى براعة الشاعر وتصرفه في علامات النظام اللغوي من جهة ومن جهة أخرى تبرز تلك الوظيفة أو الكفاءة التأويلية التفسيرية الشارحة للحمل على التوهم. هذا، وتوهم اسم الموصول على أنّه اسم شرط وارد في التنزيل من ذلك على قراءة "**ابن كثير**" حيث أثبت الياء في الفعل (يتقي) في قوله عزّ وجل : ﴿ قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُۖ قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِيۖ قَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَآۖ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٩٠ ﴾ يوسف/90. فالفعل (يتقي) أُثبتت ياؤه على اعتبار أنّ (مَنْ) اسم موصول، وأمّا الفعل يصبر فقد جُزم لأنَّ (مَن) الموصولة حُمِلت على معنى (مَنْ) الشرطية الجازمة فصَحَّ الجزمُ. نحمل العملية الاستدلالية في ما يلي :

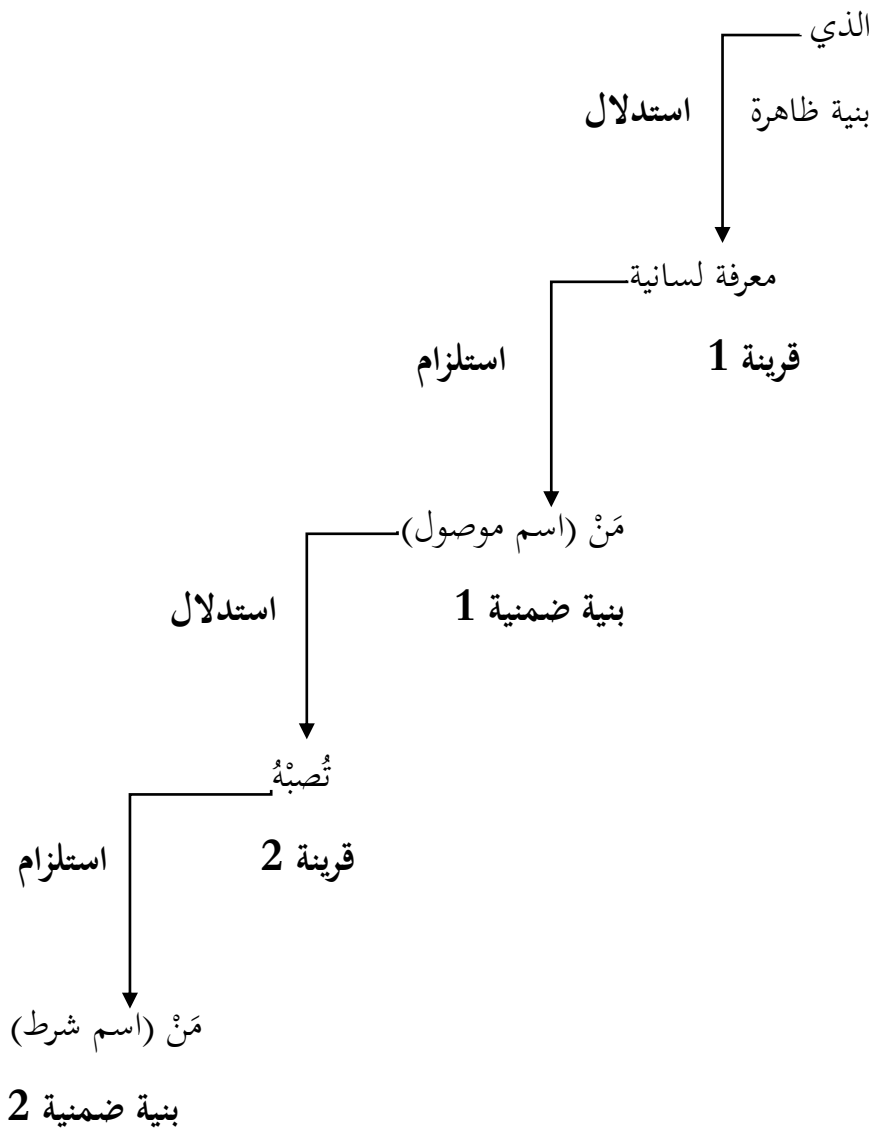
الذي
بنية ظاهرة
استدلال
معرفة لسانية
قرينة 1
استلزام
مَنْ (اسم موصول)
بنية ضمنية 1
استدلال
تُصبْهُ
قرينة 2
استلزام
مَنْ (اسم شرط)
بنية ضمنية 2

ثـانيا – الكفاءات والأبعاد التحليلية في الحمل على التضمين :

1) مفهوم التضمين :

أ– لغة : جاء في "مقاييس اللغة" تحت مادة (ضمن) : « الضادُ والميمُ والنونُ أصلٌ صحيحٌ وهو جَعْلُ الشَّيءِ في شَيءٍ يَحْوِيهِ. والمضَامِينُ : ما في بُطُونِ الحَوَامِلِ ».[1]

وفي "اللّسان" « ضَمَّنَ الشَّيءَ الشَّيءَ : أَوْدَعَـهُ إيّاه، وكلُّ شيءٍ جعلتَهُ في وعاءٍ فقد ضَمَّنْتَهُ إيّاه »[2].

بالتأمل في الدلالات المعجمية للتضمين نجدها تشترك في معنى إدخال الشيء في شيء آخر وهو بهذا المعنى يدور في فلك الاستتار والإضمار والإخفاء .وهذه الدّلالات التي قدّمها المعجم هي دلالات حسّية أمّا في علم النحو وعند المتكلم فتكون ذهنية مجرّدة وهذا ما سيوضحه التعريف الاصطلاحي.

ب– اصطلاحا : إنّ مصطلح التّضمين يشيع في مختلف مجالات اللغة كالبلاغة والعروض والبيان والنحو وحتى في التداولية، وبما أنّ موضوع بحثنا في النحو وينحو نحو مقاربة تداولية سوف نكتفي بعرض مفهومه ضمن هذين المجالين : (النحو والتداولية).

1. التضمين النّحوي :

للتضمين في اصطلاح النحويين تعريفات شتَّى نذكر منها :

❖ **"ابن جني"** : « اعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدّى بحرف، والآخر بآخر فإنّ العرب قد تتسع فتُوقِعُ أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر فلذلك جيء معه بالحرف المُعتاد مع ما هو في معناه ».[3]

1- أبو الحُسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، (تح): عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، دت، دط، ج 3 ص 372. مادة (ضمن).

2- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج 8، ص 90.

3- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج 2، ص 308.

❖ " **ابن هشام الأنصاري**" : « قد يُشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حُكمه، ويُسمّى ذلك تضمينا. وفائدته أن تؤدي كلمةٌ مؤدى كلمتين ».[1]

❖ "**السيوطي**" : « التضمين هو إعطاء الشيء معنى الشيء ويكون في الحروف والأفعال والأسماء ».[2] ويقول في موضع آخر : « التضمين هو إيقاع لفظ موقع غيره لتضمُّنه معناه ».[3]

❖ **مجمع اللغة العربية** (**متمثل في أعضائه**) : « التضمين هو أن يؤديَ فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدّى فعل آخر أو ما في معناه، فيُعطَى حُكمه في التعدية واللزوم ».[4]

بالتمعن في هذه التعريفات نخرج بالآتي :

✓ أنّ العلاقة بين الدلالة المعجمية للتضمين والمفهوم الاصطلاحي له بارزة؛ فإدخال شيء في شيء آخر لُغةً هو إدخال معنى لفظ في معنى لفظ آخر اصطلاحا، وكأنّ أحد اللفظين وعاءٌ للآخر.

✓ أنّ من فوائد التضمين :

- جعل الأفعال تتبادل الوظائف النحوية؛ فاللازم يصير متعديا والمتعدي يصير لازما.
- توسيع المجال الدلالي للكلمة : حيث الكلمة تعطي معنيين، معنى مستفاد من صيغتها الظاهرة ومعنى آخر تحمله الكلمة المتضَمَّنة، وإعطاء معنيين في التعبير أقوى من إعطاء معنى واحد، وفي هذا اتساع ذلك أنّ التضمين من مظاهر الحمل على المعنى والحمل على المعنى اتساع.

1- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج 2، ص 791.

2- جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، (تح) : مصطفى ديب البُغا، دار الهُدى، الجزائر، دت، دط، ج 2 ص 768.

3- المصدر نفسه، ج 2، ص 919.

4- عبّاس حسن، النحو الوافي، ج 2، ص 587.

✓ أنّ الحرف في التضمين من خلال تعريف "**ابن جني**" يعتبر قرينة دالة على الفعل المُتَضَمَّن (الخفي) وفق علاقة استلزامية.

كقوله تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ﴿١٨٧﴾ ﴾

البقرة / 187 « وأنت لا تقول رَفَثْتُ إلى المرأة وإنّما تقول : رَفثتُ بها أو معها، لكنه لمّا كان الرّفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تُعدِّي أفضيتُ بـ(إلى) كقولك : أفضَيتُ إلى المرأة، حيث جِئْتَ بـ(إلى) مع الرّفثِ إيذاناً وإشعاراً أنّه بمعناه ».[1] فحرف الجرّ (إلى) كان بمثابة قرينة دلت بعلاقة **استلزامية** على الفعل الضمني (أفضيتُ).

✓ أنّ التضمين يكون في الحرف والفعل والاسم.

وهذه النقطة الأخيرة لم تكن محل اتفاق عند النحاة؛ فقد دار نقاش عميق بين النحويين قدامى ومحدثين حول وقوع التضمين أهو في الحرف أم في الفعل ؟ وأكثرهم ذهب إلى أنّه يقع في الحرف والفعل والاسم. بل وتضخّم النقاش أكثر ليشمل مسائل أخرى أثيرت حولها عدة تساؤلات كهل التضمين قياسي أم سماعي ؟ وهل هو حقيقة أم مجاز ؟ وهل هو نوع من أنواع الكناية ؟ ولا يسعنا المجال هنا للحديث عن كل هذه التساؤلات فقد أقيمت فيها بحوث ودراسات كثيرة.[2]

هذا، وقد وضع مجمع اللغة العربية بالقاهرة ثلاثة شروط تُقَيِّدُ استعمال التضمين على اعتبار أنّه قياسي :

أ. تحقيق المناسبة بين الفعلين.[3]

1- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج 2، ص 308.

2- ينظر : عبّاس حسن، النحو الوافي، ج2، ص 564 . وبحث قدمه الدكتور محمد الخضر حسين الجزائري بمجمع اللغة العربية بالقاهرة. وهو موجود في كتابه (دراسات في اللغة العربية وتاريخها).

3- المرجع نفسه، ج2، ص 594.

والمقصود بالمناسبة تلك العلاقة أو القرابة الدلالية بين الفعلين ففي التضمين قد يحمل الشيء على النظير (المرادف) وقد يُحمل على النقيض (الضّدّ).

ومـمّا حُمِل على النظير مثل قول **"الفرزدق"** :

« كيف تراني قالياً مَجِنَّى * أَضْرِبُ أَمْرِي ظهرهُ للبطْنِ**

قد قَتَلَ اللهُ زيادًا عنّي

لـمّا كان معنى قد قَتَلهُ : قد صَرَفَه، عدّاهُ بـ(عن).

ومـمّا حُمِل على النقيض كقول الشاعر :

إذا رضِيَت عليَّ بنُو قُشَيْرٍ * لَعَمرُ الله أعجبني رضاها.**

لـمّا كان رَضِيَتْ ضدَّ سَخَطتْ عدّى رَضِيَتْ بـ(على) حملا للشيء على نقيضه كما يُحمل على نظيره ».[1]

وما يلاحظ في هذا الشرط أنّه اكتفى بذكر تضمين الفعل دون الحرف والاسم ذلك « أنّ التضمين في الفعل أقيس وأوسع ».[2]

ب.وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر (الخفي) ويُؤمَنُ معها اللّبس سواء أكانت القرينة مقالية أو مقامية (حالية).

ج. ملاءمة التضمين للذوق البلاغي العربي؛ أي أن يكون استعماله شائعا في كلام العرب.

كما يُوصي المجمع اللغوي بأنّه لا يُلجأُ إلى التضمين إلاّ لغرض بلاغي كالإيجاز والاختصار.[3]

1- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج 2، ص 310، 311.

2- محمد نديم فاضل، التضمين النحوي في القرآن الكريم، مكتبة دار الزمان، المملكة العربية السعودية، 2005، ج 1،ص 24.

3- ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج 2، ص 594.

2. التضمين التداولي :

يعتبر التضمين عند الكثير من الباحثين واللغويين واحدا من المفاهيم المركزية في الدراسات التداولية على اعتبار أنّه يُوصِلُ المقاصد للسامع أكثر ممّا يعنيه المتكلم؛ أي إنّه يقع في صميم التداولية التي تعنى أساسا بدراسة قصد المتكلم.[1]

هذا، ونجد للتضمين في التداولية أنواعا مختلفة كالتضمين التحادثي، والمُعَمَّمْ، والمتدرج، والتضمين العُرفي أو المعجمي.[2] وهذا النوع الأخير هو محطُّ العناية عندنا هنا لوجود وجه شبه بينه وبين التضمين النحوي.

ويعرّف التضمين العُرفي أو المعجمي (Conventional lexical) بأنّه « ذلك التضمين الذي يُسنَدُ إلى اللغة والمعجم؛ أي إلى الدلالات العُرفية المرتبطة بالكلمات ».[3] وتلك الدلالات هي الدلالات الوضعية للكلمات التي يسردها المعجم والتي تكون مشتركة نسبيا بين متكلمي اللغة. وتؤدي هذه الكلمات عند استخدامها إلى تكوين معانٍ إضافية يكون لها أثر في الاستعمال.[4] فالكلمة تأخذ معنىً في سياق معين وفي سياق آخر نجد لها معنىً آخر على سبيل التضمين. وهذا ما نصَّت عليه النظرية الدلالية السياقية في أنّ الوحدات اللغوية تأخذ دلالاتٍ مختلفة بحسب السّياق الذي ترد فيه.[5]

للتوضيح نعطي المثال الآتي :

يقول الله تعالى : ﴿ ۚ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ ٣ ﴾ المائدة / 3.

1- ينظر : جورج يول، التداولية، ص 79.

2 - ينظر : المرجع نفسه، ص 77.

3- فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، (تح): سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، المغرب، دت، دط، ص 55.

4- ينظر: جورج يول، التداولية، ص 78.

5- ينظر : أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 68.

﴿ نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَتْمِمْ لَنَا ﴿٨﴾ ﴾ التحريم / 8.

موضع الشاهد في الفعل (أتمم) حيث جاء في الآية الأولى متضمنا معنى الفعل (أسبغ) وفي الآية الثانية جاء بدلالته الأصلية الوضعية وهي (الإكمال). ودلّ على ذلك السياق اللغوي إذ الأصل في الفعل (تمَّ) أن يتعدى بـ(اللام) كما هو عليه في الآية الثانية، وإنّما تعدّى بـ(على) في الآية الأولى لتَضَمُّنه معنى الفعل (أسبغَ) الذي يتعدى بـ(على) في نحو قوله عزّ وجل : ﴿ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً ۗ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ﴿٢٠﴾ ﴾ لقمان / 20.[1]

وبهذا نلاحظ كيف أنّ التضمين أدّى إلى اختلاف دلالة الفعل وانتقاله من دلالته الوضعية إلى دلالة أخرى تضمّنية تُستنتَجُ من القرائن الموجودة في السياق. ومما لا شك فيه أنّ هذا التنوع الدلالي له أثره على المستوى التداولي وسيَّما تلك الأثار التي تظهر على المتلقي..

مما سبق نخلص إلى أنّ كل من التضمين التداولي (العُرفي – المعجمي) والتضمين النحوي يشتركان في نقطة أساسية وهي وجود معنى ظاهر في الكلام ومعنى آخر خفي.

هذا، وعلى اعتبار أنّ التضمين مظهر من مظاهر الحمل على المعنى فهو وسيلة من وسائل التأويل النّحوي التي يستخدمها النحويون مع النصوص المخالفة للقواعد النحوية بُغية إرجاعها إليها.[2]

ويقول "**المهلّبي**" في الوسائل التي يتعدّى بها الفعل اللازم :

وتضعيفُ عينٍ ثُمَّ لامٌ وهمزةٌ * وحملٌ على المعنى وإلاّ لمَنْ تعزُو**

ويَقْصِدُ بالحمل على المعنى التَّضمين[3]، ونحن نعلم أنّ بالتضمين يصبح الفعل اللازم متعدياً لتضمُّنه معنى الفعل المتعدي فيأخذ حكمَهُ في التعدية.

1- ينظر: محمد نديم فاضل، التضمين النحوي في القرآن الكريم، ص 256.
2- عبد الله أحمد جاد الكريم، التوهّم عند النحاة، ص 83.
3- ينظر: جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، ج 2، ص 90.

ونقطة الالتقاء بين التضمين والحمل على المعنى هي ثنائية (المعنى / معنى المعنى) ففي الحمل على المعنى يتم حمل معنى لفظ على معنى لفظ آخر، وفي التضمين كذلك يتم حمل معنى فعل على معنى فعل آخر لعلاقة جامعة بين الفعلين. لذلك فمثل التضمين في التعريف مثل باقي مظاهر الحمل على المعنى يمكن تعريفه من ثلاثة جوانب :

- باعتباره ظاهرة نحوية : ويعني حمل معنى فعل على معنى فعل آخر؛ فيتعدى الفعل المُتضَمِّن بحرف في سياق لغوي معين ويتعدى في سياق لغوي آخر بحرف آخر لتضمنه معنى الفعل المُتَضَمَّن.
- باعتباره منهجا تأويليا نحويا : من هذه الجهة يمثل التضمين آلية تأويلية تفسيرية ومظهر من مظاهر الحمل على المعنى يلجأ إليها النحاة إذا وجدوا تعارضا بين الكلام المعدول والأصول النحوية.
- باعتباره أسلوبا تداوليا لدى المتكلم : من هذه الناحية يعتبر التضمين أسلوبا كلاميا يستخدمه المتكلم في كلامه لأغراض ومقاصد تداولية معينة.

ووصولا إلى هذه النقطة نختم حديثنا عن التضمين بما يقوله "**ابن جني**" : « ومنه باب من هذه اللغة واسع لطيف طريف وهو اتّصال الفعل بحرف ليس ممّا يتعدّى به، لأنّه في معنى فعل يتعدّى به ».[1] ويقول في موضع آخر « ووجدتُ في هذه اللغة من هذا الفنّ شيئاً كثيرا لا يكادُ يُحاط به، ولعلَّه لو جُمِع أكثره لا جميعه لجاء كتاباً ضخماً، وقد عرفتَ طريقه فإذا مرَّ بك شيءٌ منه فتقبَّلْهُ وأْنَسْ به فإنّه فصلٌ من العربية لطيفٌ حسنٌ يدعو إلى الأُنسِ بها والفقاهةِ فيها ».[2]

1- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج 3، ص 435.
2- المصدر نفسه، ج 2، ص 310.

2) كفاءاته وأبعاده التحليلية :

للتضمين مجالاتٌ عديدة ومختلفة؛ لذلك في تطبيقي على هذه الظاهرة سوف أتناول منها شواهد متفرقة مرتبة على التوالي كما يلي* :

أ. التضمين في الأسماء :

- ✓ تضمين الرفث معنى الإفضاء.
- ✓ تضمين الفوز معنى النّجاة.

ب. التضمين في الأفعال :

- ✓ تضمين الفعل اللاّزم معنى الفعل المُتعدّي.
- ✓ تضمين الفعل من خلال الأسلوب العربي.

ج. التضمين في الحروف :

- ✓ تضمين لعلَّ معنى الاستفهام والإشفاق.

*- في ترتيب مواضع التضمين اتبعت طريقة "**ابن مالك**" (**ت 676 هـ**) في تقسيمه أقسام الكلم، حيث يقول تحت ((باب الكلام وما يتألَّف منه)) : كلامنا لفظٌ مفيدٌ كـ: استقِمْ ** واسمٌ وفعلٌ ثم حرفٌ الكلمْ.

أولا – التضمين في الأسماء.

1) تضمين الرَّفث معنى الإفضاء. في قوله تعالى :

﴿ أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡۚ ﴿١٨٧﴾ ﴾ البقرة / 187.

الشاهد / مستوى التأويل	الـرفــث إلى نسائكم
تأويل لساني	تنص القاعدة النحوية في باب تعدية الفعل على أنّ هناك من الأفعال ما يتعدّى بوساطة حرف الجر.[1] كما هو الحال مع الفعل (رَفَثَ) فهو يتعدّى بحرف الجر (الباء) أو (مع)، إلاّ أنّ الآية الشريفة جاء فيها ما يخالف هذا المِعيار؛ حيث عُديَّ لفظ الرفث بـ(إلى). وتأويل النحاة وجمهرة المفسرين يقول : إنّ الرفثَ في الآية « عُدِّيَ بإلى وإن كان أصله الباء لتضمُّنه معنى الإفضاء ».[2]
تأويل تداولي	لقد تضمن لفظ (الرفث) في سياق الآية معنى (الإفضاء)، وكأنّ أصل الكلام : (الإفضاء إلى نسائكم) وهذه العبارة هي مجرّد **تمثيل ذهني تصوري** بعبارة النحويين وعبارة عن **صورة منطقية** للقول بعبارة التداوليين العرفانيين. إلاّ أنه لـمّا كان هذا السياق الذي فيه لفظة (الإفضاء) لا يُوصل الغرض المقصود استعملت عوضها لفظة (الرّفث) وضُمِّنَت معنى (الإفضاء).

1- ينظر: عبّاس حسن، النحو الوافي، ج 2، ص 159.

2- أبو حيان النحوي، البحر المحيط، ج 2، ص 211.

فكلمة الرفث تحمل دلالتين : دلالتها المعجمية (الظاهرة) وتعني « الفُحشُ من القول »[1] ودلالة الإفضاء (الضمنية)، وبين الكلمتين الرفث والإفضاء قرابة معنوية فهما يُذكران تحت حقل دلالي واحد وهو حقل العلاقة الزوجية.

هذا، والعرب **تداوليا** تستعمل كلمة (الرّفث) وما حذا حذوها استعمالا كنائيا؛ « فقد كنَّى الله تعالى في الآية بالرفث عن الجِماع. ومن جماليات الكناية في هذا الموضع التعبير عن المعنى الخسيس باللفظ الرفيع الدّال عليه وهذا من أدب اللغة الإسلامية التي تعلّمُ البشرية كيف يتحدثون ».[2]

وهذا الطراز من الكلام يُطلق عليه في التداولية بـ(**مبدإ التأدُّب**) الذي من قواعده احتراز اللباقة في التواصل مع الغير.[3]

وإذا سألتَ : لِمَ جيء بالرفث بدل الإفضاء أو أية لفظ آخر يمكن أن يحل موقعه أجابك "**جارُ الله الزمخشري**" (**ت 538 هـ**) بأنه « استهجانا لما وُجد منهم قبل الإباحة »[4] أيْ الصحابة –رضوان الله عليهم– لأنّهم وقعوا في الحرام. فقد رُويَ عن سبب نزول هذه الآية « أنّ الرجل إذا أمسى حلّ له الأكل والشرب والجماع إلى أن يصلي العشاء الآخرة أو يرقد، فإذا صلاّها أو رقد ولم يفطر حُرِّمَ عليه الطعام والشراب والنساء إلى القابلة، ثم إنّ عمر –رضي الله عنه– واقع أهله بعد صلاة العشاء الآخرة فلمّا اغتسل أخذ يبكي ويلوم نفسه فأتى النبي – صلى الله عليه وسلم – وقال : يا رسول الله إنّي أعتذر إلى الله وإليك من نفسي هذه الخاطئة وأَخْبَرَهُ بما

1– أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج 5، ص 263.
2– أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، ج 1، ص 387.
3– ينظر : طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص 246.
4– أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، ج 1، ص 388.

فعل، فقال عليه الصلاة والسلام : ما كنت جديرا بذلك يا عمر. فقام رجال فاعترفوا بما كانوا صنعوا بعد العشاء ».[1]

من خلال هذا القول يتبين أنّ **الافتراض المسبق** لهذا الموقف كان حاضرا عندما استعمل أسلوب التضمين حيث جيء بلفظ (الرفث) لتناسب مقام الحدث وعموم الموقف. وإن كان هذا الافتراض المسبق متعلق بالمقام فإنّ العلاقة الدلالية بين اللفظين خضعت إلى ما يسمى **بالافتراض المُسبق المُعجمي** .

وسياق الآية كما سبقت الإشارة هو سياق إباحة؛ أي إباحة الرفث في ليلة الصيام، والإباحة **تداوليا** ضمن "نظرية أفعال الكلام" تصنَّف تحت **الأفعال القولية التقريرية** حيث الكلمات توافق الواقع والأحداث الموجودة في العالم الخارجي. فالإباحة وافقت الواقعة التي حدث من لدن الصحابة –رضوان الله عليهم–.

هذا، ويُرَى في حرف الجر (إلى) التي تأتي لمعنى « انتهاء الغاية »[2] لطافةُ استعمال مع لفظها الضمني (الإفضاء) إذ دلالة الإفضاء المعجمية هي أيضا تعني « الانتهاء ».[3] وفي هذا التوافق بين الكلمة والأداة ترابط دلالي الأمر الذي يؤدي إلى اتساق النص على مستوى البنية وانسجامه على مستوى الدلالة وفي هذا براعة استعمال ومهارة استبطان؛ إذ « تكشف (إلى) عن مسافر وجهها الجميل لتحكي ما اشتملت عليه المشاعر حين جمعت الرفث إلى الإفضاء فيما أحلّ الله للزوجين في شهر الصيام لتنأى بهما عن عُرام

1- المصدر السابق، ج 1، ص 385، 386.

2- الحُسين بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، (تح): فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكُتب العلمية بيروت، 1992، ط1 ص 385.

3- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ، لسان العرب، ج 10، ص 282.

	الجسد والحبس في الرغبات المكبوتة في اللحم والدم وتُوقِظُ معنى الستر في هذا الحرف (إلى) »[1]. وهذا الفضل الدلالي يرجع للتضمين الذي يُعطي الفعل الكلامي **قوة دلالية** فتنتج عنها **آثارٌ تداولية** في نفس المتلقي فينظر في الأسلوب القرآني بكل تمعن وتدبر فيحاول بفكره استنباط المعاني الخفية والحقائق الضمنية التي أضمرها التضمين.
تأويل استدلالي	نستطيع أن نستدل على أنّ كلمة (الرفث) ضُمِّنت معنى (الإفضاء) من خلال : - **عناصر لسانية** : كحرف الجر (إلى) الذي يعتبر قرينة دالة على البنية الضمنية (الإفضاء) وفق علاقة **استلزامية** وهذا ما أطلق عليه "**تمام حسان**" بالتضام ضمن قرائن التعليق داخل السياق اللغوي ويعني « أن **يستلزم** أحد العنصرين التحليلين النحويين عنصرا آخر »[2]. ومن الشواهد التي تدل على أنّ الإفضاء يتعدى بـ(إلى) قوله تعالى : ﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُۥ وَقَدْ **أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ** وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا ﴿٢١﴾ ﴾ النّساء / 21. كما أنّ القرابة الدلالية بين اللفظين (الرفث والإفضاء) تساعد المؤوّل على الظفر باللفظ الضمني حسب ما توفر لديه من معارف دلالية معجمية. - **عناصر خارج لسانية** : أي سياقية مقامية كمعرفة مناسبة نزول الآية.

1- محمد ندىم فاضل، التضمين النحوي في القرآن الكريم، ج 1، ص 367، 368.

2- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 216، 217.

نحمل القول في ما يلي :

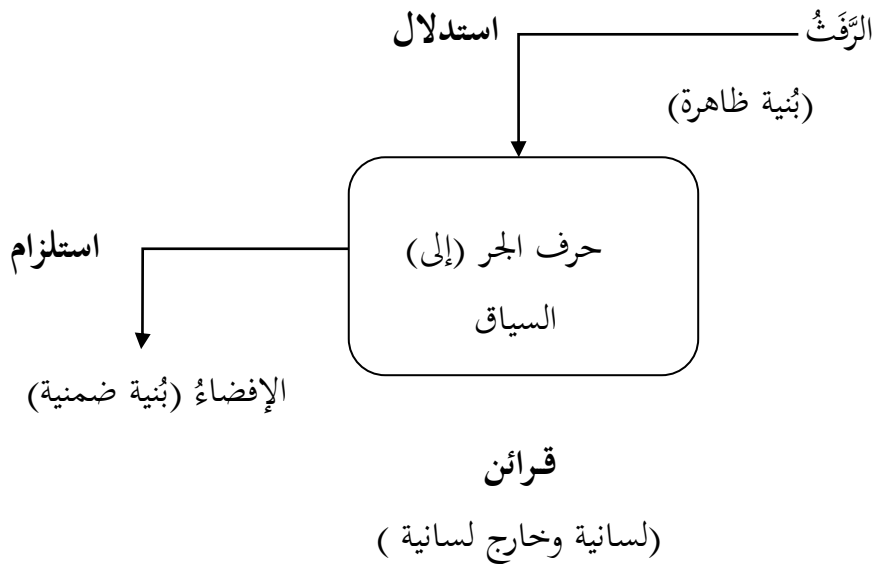

2) تضمين الفوز معنى النَّجاة : في قوله – صلى الله عليه وسلم – :

« **فإنّ مِنْ تَمَامِ النِّعمَةِ دُخُولَ الجنَّةِ والفَوزَ مِنَ النَّارِ** »[1] رواه الترمذي.

الشاهد / مستوى التأويل	**الفوزَ مِنَ النَّار**
تأويل لساني	إنّ الأصل في لفظ (الفوز) أن يتعلق بما بعده بوساطة حرف الجرّ (الباء) ذلك أنّك تقول في فعله (فاز) : فاز فلانٌ بالخير.[2] غير أنّه في الحديث الشريف جاء ما يخالف هذا الأصل إذ تعلق لفظ (الفوز) بما بعده

1- محمد بن عيسى بن سورة الترميذي، (تح) : إبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، دت، ط 2،ج 5 .541

2- ينظر: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج 10، ص347. مادة (فوز).

	بوساطة حرف الجر (مِنْ). والتأويل هنا على أنّ لفظ (الفوز) حُمِلَ على معنى النَّجاة،[1] وهذا الأخير الفعل منه يتعدّى بـ(مِنْ) كقولهم : « نجا منه أي خَلُصَ مِنْ أذاه ».[2]
تأويل تداولي	لقد تضمَّن لفظ (الفوز) في الحديث الشريف معنى (النَّجاة) أي إنّ أصل سياق الكلام هو : والنَّجاة من النَّار. وهذا **تمثيل تصوُّري وصورة منطقية مجرّدة** للملفوظ جيء بها حتى يتلاءم والقاعدة. وإنّما يخالف المتكلم هذا المنطق النحوي إلاّ لغرض معيَّن استهواه، فلمّا ضمَّن الرسول – صلى الله عليه وسلم – لفظ الفوز معنى النجاة كان قد جمع بين دلالتين (الفوز والنجاة) وهو أقوى لمضمون الكلام من دلالة واحدة؛ ذلك أنّ (الفوز) من الناحية المعجمية يعني : « الظَّفَرُ بالخير والنَّجاةُ من الشرِّ »[3] وبإسقاط هذا المعنى على الحديث الشريف يتبين أنّ **القصد** هو : الفوز بالجنة والنجاة من النّار، وهذا يتوافق مع قوله – عليه الصلاة والسلام – (دخول الجنة)، وفي هذا إثراء في الدلالة وقوة معنوية تتناسب مع الأداة (إنَّ)* التي تأتي لتوكيد مضمون الكلام، لذلك يقول "**الرضي الأستراباذي**" : « وإنّ تؤكد معنى الجملة، والتوكيد تقوية الثابت »[4]. وعلى هذا يكون الفوز بالجنة والنجاة من النار أمرا ثابتا

1- ينظر: رابعة يوسف جبريل حسين، التضمين النحوي في الحديث النبوي الشريف (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، كلية الأداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، دب، 2012، ص 61.

2- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص 905. مادة (نجا).

3- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج10، ص 347. مادة (فوز).

*- هناك من يرى بأنّ (إنّ) ليست أداة توكيد وإنّما السياق هو الذي يؤكد مضمون الكلام؛ وما إنّ إلا أداة مساعدة فقط. راجع مقال لمحمود عُكاشة بعنوان (إنّ ليست أداة توكيد) وهو بحث قيِّم فيه من الاستدلال ما يدعم وجهة نظره البحثية.

4- الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج3، ص 331.

ومتحققا. ويكون الكلام بإنّ –تداوليا– **فعلا كلاميا توكيديا** يتميز بإفادة خاصة تتعلق بمراعاة **حال السامع** كدفع التوهم والشك عنه.[1]

هذا، وتوجد بين (الفوز والنَّجاة) علاقة **دلالية منطقية** تثبتها **المعرفة الموسوعية** فالذي يفوز بالجنة حتما سينجو برحمة الله من النار.

وهذه العلاقة الدلالة المنطقية عند أهل "تحليل الخطاب" تساهم في تحقيق الانسجام الدلالي على مستوى مضمون القول (الحبك)، والانسجام مظهر للمقبولية[2] ؛و**المقبولية** عبارة عن **أثر تداولي** يظهر على المتلقي وتكون مسبوقة **باعتقاد** من لدُن المتكلم؛ ولا سيَّما وأنّ أسلوب الكلام **فعل كلامي إخباري** أي **إثباتي** إذ الغرض منه جعل القول مطابقا للعالم وشرطه صدق المتكلم؛ والقول قول الرسول –صلى الله عليه وسلم– الصادق المصدوق الذي أوتي جوامع الكلم، « وكل إثبات هو تعبير عن اعتقاد »[3] أي إنّ المتكلم **يعتقد مسبقا** أنّ متلقيه قادر على قبول ما سيقول، ، وعلى هذا يحدث **الاقتناع والتصديق** عند المتلقي.

هذا، ونستطيع أن نستخرج من خلال هذا الحديث **افتراضا مسبقا سوسيو – لساني*** متمثلا في ما يلي :

– **افتراض مُسبق تداولي :**

– عند المتكلم : بحكم المنزلة النبوية فالرسول – صلى الله

1– ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 207.

2– ينظر: باتريك شارودو ودومينيك منغو، معجم تحليل الخطاب، ص 100.

3– جون سيرل، اللغة والعقل والمجتمع، ص 217.

*– **افتراض مُسبق سوسيو – لساني** : مصطلح من نحتنا؛ ونعني به الجمع بين مصطلحين وهما : افتراض مسبق تداولي (يتعلق بأعراف المجتمع اللغوية)، وافتراض مسبق لساني (يتعلق بالمعرفة اللغوية لدى المتكلم).

	عليه وسلم – لا ينطق عن الهوى فهو يوحى إليه من الله علاّم الغيوب. – عند السامع : والسامع بحكم الإيمان يعلم مُسبقا بأنّ ما سيقوله الرسول – صلى الله عليه وسلم – هو الحق والصدق. – **افتراض مُسبق لساني (معجمي)** : ويتمثل هذا في افتراض العلاقة الدلالية المعجمية (على مستوى الذهن) بين الفوز والنَّجاة قبل القيام بعملية الحمل على التضمين. وعندما يكون هناك توافق بين كل من اعتقاد المتكلم واعتقاد السّامع يؤدي هذا إلى بروز عنصر التفاعل في الخطاب الذي ينتج عنه ثمرة **الإفهام** عند المتكلم و**الفهم** عند السامع.
تأويل استدلالي	إنّ ما يدُلُ على أنّ لفظ (الفوز) قد ضُمِّنت معنى (النَّجاة) القرائن التالية: **أ. قرائن لسانية :** يعتبر حرف الجر (مِن) قرينة لغوية دالة على وجود لفظ متضمَّن ذلك أنّ فعل الفوز (فاز) لا يتعدى بهذا الحرف وإنّما يتعدى بالباء؛ الأمر الذي يستدعي من المؤوّل البحث في البنية الضمنية عن اللفظ الذي **يستلزم** ويلائم حرف الجر (مِنْ)، فكان لفظ (النّجاة) لعلاقة دلالية ترادفية تجمعه بلفظ (الفوز) هو اللفظ المختار، وهذا ما يؤكده المعجم تحت مادة (فوز) : « الفوز هو النَّجَاءُ والظفرُ بالأُمنِيَةِ والخير ».[1] **ب. قرائن خارج لسانية :** من القرائن الخارج لسانية نجد **المعرفة الموسوعية** وهي معرفة منطقية مشتركة لدى الجميع المؤمنين وتتمثل هذه المعرفة في أنّ الذي يفوز بالجنة

1– أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج 10 ،ص 347. مادة (فوز).

	سينجو برحمة الله من النار؛ أي إنّ بين الفوز والنجاة علاقة **استلزامية عُرفية**. نحمل ما قيل في ما يلي : 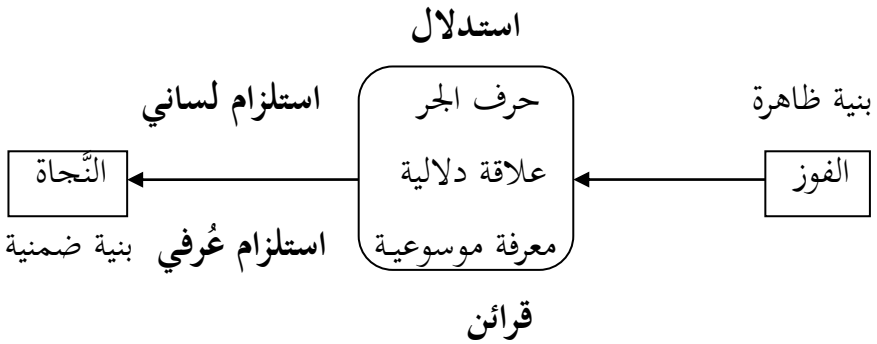

ثانيا – التضمين في الأفعال.

1) تضمين الفعل اللاّزم معنى الفعل المُتعدّي.

ومن أمثلته قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ ﴾ الضُّحى / 2.

الشاهد / مستوى التأويل	**سَجَى**
	إنّ الفعل (سَجَا) في الأصل من الأفعال اللازمة ولا يتعدّى إلى مفعوله إلاّ عن طريق همزة التعدية (أَسْجَى) أو بتضعيف العين (سَجَّى) على نحو ما جاء في "اللسان" تحت مادة (سَجَا) : « أَسْجَى وسَجَّى شيئًا ما؛ أي غطّاه ».[1]

1- المصدر السابق، ج6، ص 184. مادة (سجا).

تأويل لساني	غير أنّ الفعل (سَجَا) في الآية جاء متعدّيا على اعتبار من قال إنّ في الملفوظ مفعولاً به محذوفاً.[1] إنّ التأويل هنا يتعلق **بالمعنى المعجمي** فعندما نُمعن النظر في دلالة الفعل (سَجَا) المعجمية يُلاحَظُ أنّه يعني تغطية الشيء، وقد قيل : سُجُوُ اللّيلِ أي تغطيتُه كُلَّ شيء.[2] والفعل (غطّى) فعل متعدٍ؛ « وغطّاهُ اللَّيلُ أي أَلْبَسَهُ ظُلمتَه ».[3] ومنه فقد تضمّن الفعل (سَجَا) اللاّزم معنى الفعل (غطّى) المتعدّي لتوفر المناسبة الدلالية بين الفعلين؛ فلذلك أُعْطِيَ حُكمَهُ في التّعدية.
تأويل تداولي	عندما يتضمن أو يُحمَلُ معنى فعل على معنى فعل آخر في الكلام وفي القرآن خاصة إنمّا يحدث ذلك لغرض وقصد مُراد. كالفعل (سجا) الذي تضمن معنى الفعل (غطّى). هذا، وقد قيل في معنى (سجا) أنّه يعني السكون؛ ومنه « سجا الليلُ أي سَكَنَ أهلُه »[4] وهذه هي الدلالة الأصلية الوضعية للفعل (سجا). كما أنّه يحمِلُ على سبيل تضمّنه معنى الفعل (غطّى) دلالة التغطية وهاتان الدلالتان تضمران مقاصد باطنية إذ الفعل (سَجَا) يدل : – بدلالته الوضعية العُرفية (السكون) على حالة النّاس أثناء الليل

1- ينظر : رياض محمد علي أبو رحمة، التأويل النحوي في جزء عمّ، ص 268. ذهب هذا الباحث إلى أنّ في الآية تضمينًا على اعتبار أنّ الفعل اللازم (سجا) يتضمن معنى الفعل (غطّى) وهذا الأخير فعل متعدٍّ، وقد لا يكون في الكلام تضمينا إذا أخذنا المعنى (سكن) للفعل (سجا) لأنّ (سكن) فعل لازم مثل (سجا).

2- ينظر : أبو الفضل شهاب الدين الألوسي، روح المعاني، ج 30، ص 154.

3- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج 10، ص 91. مادة (غطا).

4- أبو الفضل شهاب الدين الألوسي، روح المعاني، ج 30، ص 153.

وهو سكونهم وراحتهم.

- وبدلالته التضمُّنية (التغطية) على الوظيفة أو الحالة الكونية لليل وهي « تغطيته النَّهارَ »[1].

وهذا يعني أنّه قبل القيام بعملية التضمين كان **الافتراض المُسبق** للحال موجودا و**القصد** حاضرا. وهذه المقاصد تطابق المقام أي ما يثبته الواقع الخارجي، وهذا ما يُسمَّى **تداوليا** عند **"جون سيرل" بالفعل الكلامي الإخباري** حيث الكلمات تطابق العالم والكون، والقول يكون صادقا . وكيف لا وهو كلام علاّم الغيوب.

وتكون للمتكلم في عمل القول علاقةً بعنصرين :

- علاقة بالكون باعتباره المرجع الإحالي الذي يعمل على إثبات وجوده أو إثبات عدم وجوده (كحالة الليل وتغطيته النهار).
- علاقة بالمخاطَب (الرسول –صلى الله عليه وسلم–) باعتباره عنصرا رسميا في عمل القول مهما كان حال المخاطَب (مستفهما، شاكا، متوقِعا، مُنكرا)[2].

وهذا يتوافق مع سبب نزول حيث يُروى في شأن ذلك « أنّ الوحي أبطأ مرة على الرسول –صلى الله عليه وسلم– وهو بمكة، حتى شقَّ ذلك عليه، فقالت أم جميل، امرأة أبي لهبٍ : يا محمد ما أرى شيطانك إلاّ تركك ؟ فنزلت ».[3] وجواب القسم يوضح ذلك إذ يقول عزَّ وجل ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴿٣﴾ ﴾ الضحى/3.

1- رياض محمد علي أبو رحمة، التأويل نحوي في جزء عمّ، 268.

2- ينظر: خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة ، ص 90.

3- أبو حيان النحوي، البحر المحيط، ج 10، ص496.

	وما يزيد القول توكيدا وإثباتا هو أسلوب القَسَمِ الذي جاءت به الآية ذلك أنّ في القَسَمِ قوة توكيد للمعنى المقصود لأنّ هذا الأسلوب إنّما يؤتى به لتوكيد مضمون الكلام[1]. ويقول "**سيبويه**" : « اعلم أنّ القسم توكيد لكلامك »[2]، لذلك يعتبر القسم تداوليا **فعلا كلاميا توكيديا** يستعمل **لأغراض تداولية** معينة؛ إذ به يتم توكيد خبر الكلام وتقريره وحمل المخاطَب على الوثوق به.[3] الأمر الذي ينشأ عنه أثارٌ في نفس المخاطَب **كالتصديق والاقتناع وعدم الشك**، فينظر في آيات القرآن الحكيم بكلّ تدبر وتأمل.
تأويل استدلالي	نستطيع الاستدلال على أنّ الفعل (سجا) قد تضمَن معنى الفعل (غطّى) من خلال القرائن التالية : أ. **على مستوى الملفوظ (البُنية) :** – الفعل (سجا) فعل لازم، وبما أنّه جاء متعدّيا في الآية وجب النظر في البنية العميقة للملفوظ والتنقيب عن الفعل الضمني الذي أعطى للفعل (سجا) حُكم التعدية فكان الفعل (غطّى) هو الفعل المُتَضَمَّن؛ وهذا بالاعتماد على ما أملاه علينا التحليل المعجمي؛ إذ تجمع بين الفعلين علاقة دلالية تمثلت في الترادف وهذا من باب حمل الشيء على النظير.

1- ينظر: الأزهر الزناد، دروس في البلاغة العربية، ص 143.

2- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ج 3، ص 104.

3- ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 210.

– علاقة التّضام أو التّوارد بين كلمة (اللّيل) والفعل (غطّى)؛ ذلك أنّ الفعل (سجا) **توزيعياً** (معجمياً) و**رَصْفِيًا*** لا يناسبه الموقع الذي ورد فيه مع مضامه كلمة (الليل)؛ لأنّ أصل معنى السُجُو هو للبحر إذا سَكَنَت أمواجُه. مثلما جاء في قول "**الأعشى**" :

وما ذَنْبُنا أنْ جَاشَ بَحرُ ابنِ عَمِّكُم

وبحرُكَ ساجٍ لا يُواري الدَّعَامِصَا

ثم عَمَّ هذا المعنى بعد ذلك ليشمل سكون (الليل)، لذلك قيل : « إنّ إسناد الفعل (سجا) لليل إسنادٌ مجازي ».[1]

وأمّا الفعل (غطّى) فهو فعل مناسب لكلمة (الليل) طبقا لما جاء تحت مادة (غطا) في "اللسان" : « غَطَا الليلُ ارتفع وغَشَّى كلَّ شيءٍ »[2].

وعليه يكون الأصل أن يسند الفعل (غطّى) إلى الليل لا الفعل (سجا) وهذا يعني أنّ **علاقة التلازم** أو **الرصف** بين كلمة (الليل) والفعل (غطَّى) أظهر منه من الفعل (سجا). إلاّ أنّه لمّا كانت هناك **قصدية** وكان بين الفعلين قرابة دلالية جازت مشروعية الحمل على التضمين.

ب. على مستوى التّلفظ (المقام) :

والقرينة هنا حالية أي الحال الشاهدة، وما يثبته الواقع الخارجي والكون فالليل إذا أقبل غطّى كلَّ شيء وسكن بالناس. ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ

*- نظرية الرَّصف : وهي نظرية دلالية منبثقة عن النظرية السياقية تهتم من مجمل السياقات بالسِّياق اللغوي، إنّها تهتم في الأساس بدراسة كيفية تضام وائتلاف الألفاظ ببعضها داخل السياق. وهي تحاكي ما جاء به "**عبد القاهرالجرجاني**" في نظرية النظم. راجع : أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 74.

1- أبو الفضل شهاب الدين الألوسي، روح المعاني، ج 30، ص 153، 154.

2- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج 10، ص91 .مادة (غطا).

ٱلَّيۡلَ لِتَسۡكُنُواْ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبۡصِرًاۚ ﴿٦١﴾ ﴾ غافر / 61.

من خلال ما سبق ذكره نستطيع أن نرصُدَ للتضمين ثلاثَ وظائفَ نوضحها في الخِطاطة الآتية :

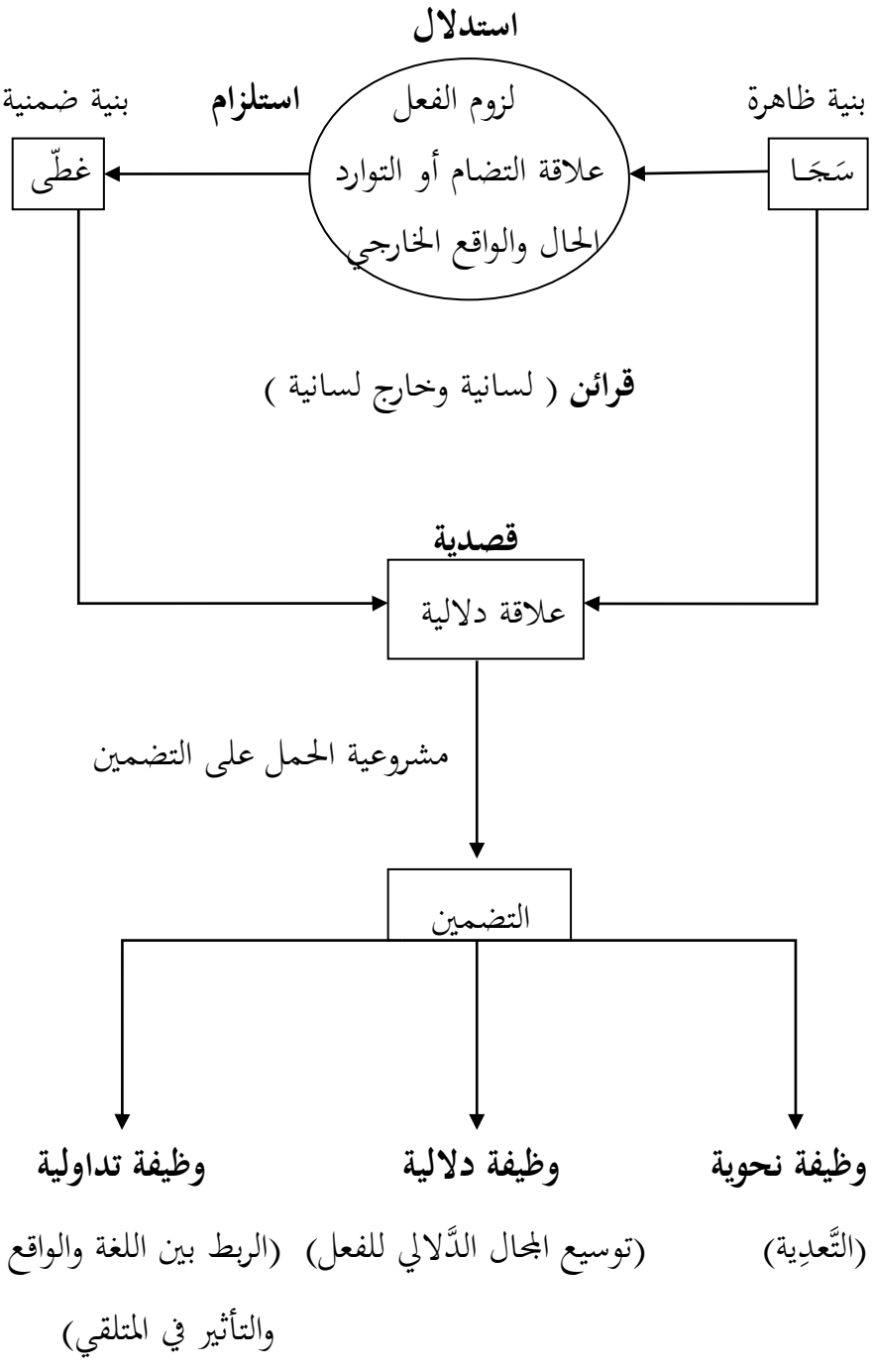

2) تضمين الفعل من خلال الأسلوب العربي :[1]

الأصل في تضمين الأفعال أن يتضمن فعل معنى فعل آخر بحيث يكون الفعل الأول ظاهرا والآخر ضمنيا، وقد أشرنا إلى هذا في مواطن سابقة. غير أنّ هذا النوع من التضمين في الأفعال الذي نحن بصدده يكون عن طريق الأسلوب العربي؛ أي إنّ في كلام العرب عادات كلامية « جرت عندهم مجرى الأمثال »[2] ووقع فيها أن تضمَّنت أفعالا فحُمِلَت على معناها .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾ ﴾ النَّازعات / 18.

الشاهد / مستوى التأويل	هَلْ لَكَ ؟
تأويل لساني	إنّ الأصل في أسلوب (هل لك) أن يرد بعده حرف الجرّ (في) فيقال مثلا هل لك في كذا ؟، بيد أنّ الآية جاء فيها ما يخالف ذلك حيث جيء بحرف الجر (إلى) بدل (في). يُعلِّقُ **"ابن جني"** على هذا قائلا : « وأنت إنمَّا تقول : هل لك في كذا ؟ لكنَّه لمَّا كان على هذا دُعاءٌ منه صار تقديره : أدعوك وأرشدك إلى أن تزكَّى (...)، وكذلك لمَّا كان (هل لك في كذا) بمعنى أدعوك إليه جاز أن يُقال : هل لك إلى أنْ تزكَّى، كما يقال : أدعوك إلى أنْ تزكَّى ».[3]

1- رياض محمد علي أبو رحمة، التأويل النحوي في جزء عمَّ، ص 268.
2- محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج 30، ص 76.
3- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج 2، ص 309 – 311.

	يتبيَّنُ من خلال هذا الكلام أنّ الأسلوب (هل لك) تضمَّن معنى الفعل أدعوك أو أرشِدُك لدلالة حرف الجرِّ (إلى) عليه.*
تأويل تداولي	إنّ أسلوب الأمر في الآية موجَّهٌ من الله تعالى إلى موسى –عليه السلام– حيث يأمره بأن يدعوَ فرعون ويرشدَه إلى طريق الهداية والرشاد. والأسلوب الذي استخدمه موسى في خطابه مع فرعون هو أسلوب الاستفهام المثمثل في قوله (هل لك ؟). والاستفهام في الكلام : « يراد به من المخاطَب أمراً لم يستقر عند السائل ».[1] أي إنّ موسى –عليه السلام– يطلب أمرا من فرعون لم يستقر عنده. هذا، والأصل في معنى الاستفهام أن يكون للاستعلام والاستخبار[2] لذلك اعتبره التداوليون « **فعلا كلاميا استعلاميا** »[3] فيه **إرادة وقصديّة ونيّة** أثناء التلفظ به[4]، إذ يرمي من خلاله المتكلم إلى تحقيق أغراض تواصلية معينة. بيد أنّه قد يخرج الاستفهام عن معناه الوضعي (الاستعلام والاستخبار) إلى معانٍ أخرى إضافية كـ(الأمر والتمني والعرض..) يُحتَكم في تحديدها على عدة عناصر كالمقام وعلاقة المتخاطبين ومقاصد المتكلم.[5] وقد قيل في هذا الشأن إنّ أسلوب (هل لك ؟) الوارد في الآية فيه

*– هذا الشاهد (هل لك ؟) : هناك مِنَ النحاة مَنْ حمله على تأويل الحذف أي يوجد في الكلام محذوف على تقدير المصدر إذ أصل الكلام : هل لك ميلٌ أو سبيلٌ إلى كذا، أو هل لك رغبة في كذا. وعلى هذا لا يكون في الكلام تضمينٌ، وإنّما آثرنا الميل إليه هنا –أي الحمل على التضمين– مراعاة لموضوع الدراسة. راجع : أبو حيان النحوي، البحر المحيط، ج 10، ص 398. ومحمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج 30، ص 78.

1– أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ج 1، ص 99.

2- ينظر: الأزهر الزَّناد، دروس في البلاغة العربية، ص 111.

3- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 197.

4– ينظر: خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص 112.

5- ينظر: الأزهر الزَّناد، دروس في البلاغة العربية، ص 111.

« عرضٌ وترغيب »[1]؛ وهذا يعني أنّ أسلوب الاستفهام نأى عن معناه الأصلي إلى معنى العرض، والعرض تداوليا يمثل **قوة إنجازية** في فعل القول ولها تأثير يظهر على السامع كقبول ما يُعرض عليه أو رفضه. لذلك عرَّفوا العرض بأنَّه : « استفهام غايته حمل السامع على قبول ما يُعرَضُ عليه بلين ورفقٍ »[2]، غير أنّ فرعون كانت ردةُ فعله بالسلّب وهذا ما تكشف عنه باقي الآيات في قوله تعالى :

﴿ فَكَذَّبَ وَعَصَىٰ ﴿٢١﴾ ثُمَّ أَدۡبَرَ يَسۡعَىٰ ﴿٢٢﴾ ﴾ النَّازعات / 22.

فالعرض إذن عبارة عن استراتيجية تواصلية لجأ إليها موسى –عليه السلام– لتحقيق **قصد** معين وهو دعوة فرعون إلى طريق الحق والرشاد برفق ولين. وهذا يعني أنّ **الافتراض المسبق** كان حاضرا سواء عند موسى –عليه السلام– كونه يعلم مسبقا أنّ فرعون شخص ضال وظالم لذلك احترز في كلامه وتحصَّن بأسلوب العرض، أو عند فرعون كونه يعلم أنّ موسى –عليه السَّلام– صاحب رسالة ودعوة، وهذه عبارة عن **معارف قبلية مشتركة** بين المتكلم والمخاطَب واستحضارها ضروري أثناء التواصل إذ بها وعليها يُبنى الكلام.

ولجوء المتكلم إلى هذا النمط من الأسلوب (العرض) يكون نتيجة عوامل عديدة في طليعتها طبيعة العلاقة التي تربطه بالمخاطَب، وعلاقة موسى –عليه السلام– بفرعون علاقة مضطربة فمعروف على فرعون أنَّه صاحب بطش وجبروت عظيم كما أنّه يُكِنُّ لموسى –عليه السلام– عداوةً كبيرة والآيات الشاهدة على ذلك كثيرة. لذلك لجأ موسى إلى أسلوب العرض

1- محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج 30 ص 75.

2 - الأزهر الزَّناد، دروس في البلاغة العربية، ص 112.

والرفق لأنّ الشدة في الخطاب مع شخص آخر يتصف بالشدة لا تؤدي – في أغلب الأحوال – إلى جني ثمرة الحوار أي (**الفهم والإفهام**). وأسلوب موسى –عليه السلام– فيه « لطف في الاستدعاء لأنّ كل عاقل يجيب مثل هذا السؤال بنعم »[1]، وهذا "**مبدأ في التأدب**" أثناء التداول ولا سيَّما وأنّ موسى –عليه السلام– نبي وصاحب دعوة والدعوة إلى طريق الحق والرشاد تكون بالحكمة والموعظة الحسنة. لذلك يقول تعالى في موضع آخر : ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴿٤٤﴾ ﴾ طه/44 وهنا تتجلى **قيمة** (**Valeur**) **الحمل على التضمين** في أنّ أسلوب الاستفهام محمول على معنى الفعل (أدعوك) أو (أرشدك)، لذلك يقول "**ابن الأنباري**" « و(هل لك) في كلامهم محمول على أدعوا »[2]؛ أي متضمن معنى الدعوة وهذا يتناسب مع سياق الكلام في العرض بلطف ولين. فلو أتى موسى بأصل الكلام وقال : (أدعوك إلى أن تزكّى) التي تعتبر **صورة افتراضية منطقية للقول** لاختلف الأمر في طريقة الدعوة؛ لأنّ هذا الأسلوب فيه مباشرة أثناء التواصل، ويحمل معنى الأمر وهذا لا يتناسب مقاميا مع فرعون. مع أنّ أسلوب العرض أيضا فيه معنى الأمر لأنّ العرض « استفهام مشُوبٌ بمعنى الأمر ».[3]

فإذا كان الأسلوبان فيهما معنى الأمر فلِمَ استُعمل أسلوب التضمين بدل الأسلوب الأول المباشر ؟

يتعلّق الأمر هنا بما يسمى **تداوليا** عند "**جون سيرل**" بدرجة **القوة**

1- أبو حيان النحوي، البحر المحيط، ج 10، ص 398.

2- أبو البركات بن محمد بن الأنباري، البيان في إعراب غريب القرآن، (تح): طه عبد الحميد طه ومصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر 1980، دط، ج 2، ص 493.

3- خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص 130.

الإنجازية أو **القوة الغرضية** في عمل القول بين التصريح وعدم التصريح.

نوضح ذلك في ما يلي :

أ– أدعوك إلى أن تزكّى : **عمل قولي مباشر**، القصدُ (الدعوة) فيه صريح لأنّه صُرِح فيه بالفعل (أدعو) الذي يحمل معنى الأمر لذلك تكون درجة القوة الإنجازية (الأمر) عالية هنا، « وكأنّه قال : ادعوا إلى التزكّي ».[1]

وأمّا درجة القوة الإنجازية الأخرى والمتمثلة في (العرض) تكون ضعيفة وهذا لا يتلاءم مع إرادة موسى وقصده من جهة ولا يوائم طبيعة علاقته بفرعون من جهة أخرى.

ب– هل لك إلى أن تزكّى ؟ : **عمل قولي غير مباشر**، القصدُ (الدعوة) فيه غير صريح لأنّ موسى –عليه السلام– لم يقصد الاستفهام حرفيا وإنّما قصد به الدعوة بلطف ورفق.

وبما أنّ الفعل (أدعو) الذي يحمل معنى الأمر فعل ضمني خفي تكون **درجة القوة الإنجازية الأمرية** ضعيفة وأمّا الأخرى والمتمثلة في (العرض) تكون قوية بحكم إخفاء الفعل. فأحيانا يكون « ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن **الإفادة** أزيد **للإفادة** ».[2] « و**الغرض** من الكلام **إفادة** المخاطَب ».[3] ويتوصّل المتلقي إلى المعنى المقصود (الدعوة) عن طريق آلية التأويل "**الاستلزام الحواري**" بالاعتماد على كفاءته اللسانية

1- أبو البركات بن محمد بن الأنباري، البيان في إعراب غريب القرآن، ص 439.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 181.

3- رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج 1، ص 231.

	والمعرفية والثقافية ومدى معرفته بأعراف لغته واستعمالاتها. وتجدر الإشارة إلى أنّ المعنى في الملفوظين (أ) و(ب) قد يتغير إذا راعينا الجانب الصوتي؛ ذلك أنّ الأصوات **الفُو– قطعية*** كالنبر والتنغيم لها دور كبير في تغيير المعنى وتوضيح مقاصد المتكلم. ومن خلال ما سلف يتبين أنّ التضمين كان استراتجية تخاطبية عمد إليها موسى –عليه السلام– لإبلاغ قصده وغرضه بكل لطف ورفق ولين حيث ضمن أسلوب الاستفهام (هل لك ؟) معنى الفعل (أدعو) الذي يحمل معنى الدعوة إلى طريق الرشاد والصواب وهذا يتلاءم مع قصده وغرضه، وفي هذا يظهر التعاون بين التضمينين (النحوي والتداولي) على مستوي الاستعمال، وهذا يمثل –دون شك– **إبداعا لغويا تداوليا**.
تأويل استدلالي	إنّ المعطيات التي يقدمها لنا التحليلان السابقان (اللساني والتداولي) تساعدنا في الاستدلال على أنّ الأسلوب (هل لك ؟) قد تضمَّن معنى الفعل أدعو أو أرشد. لذلك كانت القرائن المعتمد عليها نوعين : **أ– قرائن نسقية (على مستوى الملفوظ) :** يمثل حرف الجر (إلى) على مستوى الملفوظ قرينة تدل على أنّ الأسلوب (هل لك) تضمَّن لفظاً، الأمر الذي يدعو إلى البحث داخل مضامين القول عن اللفظ المتضَمَّن لأنّ الشائع عن هذا الأسلوب أنه يطلب بعده حرف الجر (في) وليس (إلى) فهذا الأخير إذن **يستلزم** لفظا ضمنيا يناسبه

*- الأصوات (الفو – قطعية) مصطلح منحوت من كلمتين : الفوق وقطعية وأصله (الأصوات الفوق قطعية) أي الأصوات التي تتجاوز حدود التقطيع؛ أي لا يمكن تقطيعها على مستوى البنية. كالنبر والتنغيم وتشمل : الاستفهام والتعجب والإنكار وغيرها ولا يعرف نوع التنغيم أو النبر إلاّ بحضور المقام ومشاهدة الحال. وقد اهتم بهذا النوع من الدراسات الفونوتيكية الوظيفية المدرسة الاجتماعية الفيرثية أو ما تسمى بالمدرسة السياقية.

في **التعلُّق**.

ومع ذلك يظل استدلالنا على مستوى الملفوظ قاصراً ولا يساعدنا بالشكل المطلوب على الظفر بالبنية الضمنية؛ لأنه كما أشرنا سلفا بأنّ التضمين من خلال الأسلوب العربي لا يوجد فيه فعل ظاهر يساعدنا بالاعتماد على العلاقة الدلالية المعجمية على الوصول إلى الفعل المُتضَمَّن على نحو ما رأيناه في بقية الشواهد. لذلك لا بُدَّ لنا في هذه الحالة التوكؤ على القرائن السياقية.

ب– قرائن سياقية (على مستوى التلفظ) :

على مستوى التلفظ لدينا نوعان من القرائن :

– المعرفة الموسوعية أو المعرفة السوسيو – لسانية :

تزودنا هذه المعرفة بمعلومة مفادها أنّ الأسلوب (هل لك ؟) في كلام العرب جارٍ عندهم مجري الأمثال؛ أي إنّهم يعلمون الغاية من استعماله والمقام الذي يُستَعْمَلُ فيه، لذلك أصبح هذا الأسلوب بشيوعه من الأعراف والأوضاع اللغوية المتعارف عليها، ولذلك قال "**ابن الأنباري**" « و(هل لك) في كلامهم محمول على أدعوا »[1]، وقال بكلامهم بالجمع وكأنّ قوله كان نتيجة **استقرائه*** للمواضع التي تستعمل فيها العرب هذا النمط من الكلام.

1- أبو البركات بن محمد بن الأنباري، البيان في إعراب غريب القرآن، ج 2، ص 493.

*– الاستقراء : منهج علمي استخدمه النحاة القدامى أثناء فترة جمع اللغة أو ما يطلق عليها بمرحلة الرواية أو المشافهة واتخذ له آنذاك عدة مصطلحات أشهرها : السماع والنقل والرواية، ويعبر عنه حديثا بالمنهج الوصفي، ومن مميزات هذا المنهج (الموضوعية). راجع : تمام حسان، الأصول ص 16. وأحمد مختار عمر، منهج البحث اللغوي، ص 112.

- **القصد أو الغرض :**

يعتبر القصد من أعظم القرائن التي تساهم في الوصول إلى البنية الضمنية للملفوظ، فكون السياق سياق دعوة وإرشاد فهذا يجعلنا نقول إنّ تأويل الكلام على تضمين الفعل (أدعو) هو تأويل مناسب.

نجمل القول في ما يلي :

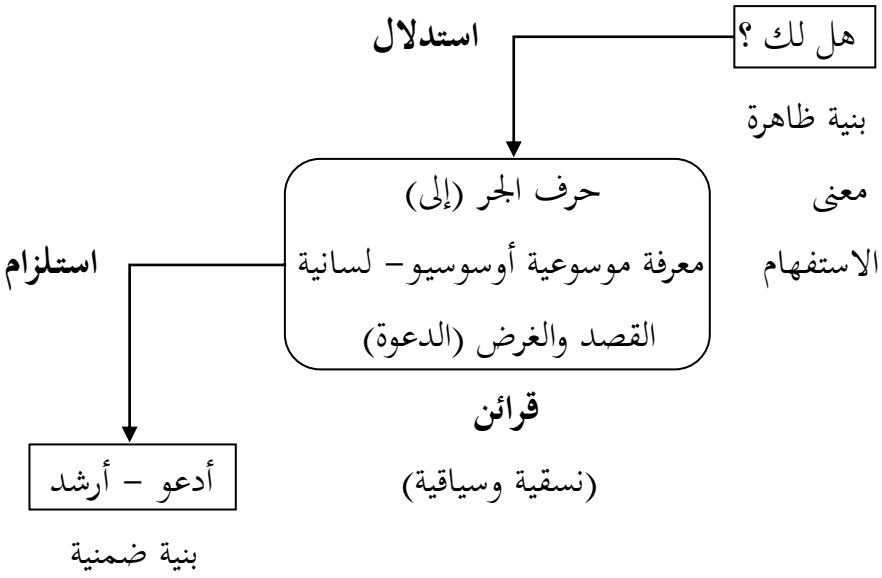

ثالثا – التضمين في الحروف.

إنّ مسألة التضمين في باب الحروف من المسائل التي شغلت اللغويين والنحويين قديما وحديثا حيث لم يكن التضمينُ أو تناوب الحروف*بعضها مكان بعض محلَّ إجماع واتفاق بينهم، فلذلك نجدهم انقسموا إزاء هذا الأمر إلى مذهبين بين مانع لتناوب الحروف وآخر مجوِّزٍ لها :

أ– مذهب المانعين : ويمثله البصريون حيث يذهبون إلى أنّ حروف الجرِّ لا ينوب بعضها مكان بعض بقياسٍ، كأحرف الجزم وأحرف النصب، ويرون أنَّ لكل حرف معنى مستقلا به، وما جاء مخالفا لذلك فهو إمّا مؤوَّلا تأويلا يقبله اللفظ، وإمّا على تضمين الفعل معنى فعلٍ يتعدَّى بذلك الحرف، وإمّا على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى.

ب– مذهب المُجوِّزين : ويمثله الكوفيون إذ يذهبون إلى جواز تناوب الحروف بعضها مكان بعض فالحرف عندهم يأتي بمعانٍ مختلفة لتضمُّنه معنى حرف آخر. ويرى "**ابن هشام**" أنّ مذهب الكوفيين أقلُّ تعسُّفاً.[1]

من خلال ما سبق يظهر أنّ البصريين متشددين في جواز تناوب الحروف قياسا على أحرف الجزم وأحرف النصب التي لا يمكن أن يحل بعضها مكان بعض، ولا عجب في هذا فطبيعة دراستهم اللغوية تقوم أساسا على القياس ويرون تناوب الحروف من قبيل الشذوذ. وأمّا الكوفيون فقد توسعوا في إعطاء الحروف معاني إضافية على سبيل التضمين نظير توسعهم منهجا في الرواية والسماع.

*- هناك من يرى أنّ المصطلحين التضمين وتناوب الحروف مصطلحان مترادفان وهناك من يفرق بينهما على اعتبار أنّ التضمين لا يوجد في الحروف وإنّما يسمى تناوبا، ونحن هنا استعملنا المصطلحين من قبيل الترادف على اعتبار أنّ التضمين يوجد في الحرف كما يوجد في الاسم والفعل كما قال بذلك "**جلال الدين السيوطي**".

1- ينظر : ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ص 129، 130.

هذا ونرى "**ابن جني**" يقف موقفا وسطا بين هذا وذاك إذ يقول تحت باب ((**استعمال الحروف بعضها مكان بعض**)) : « هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة. وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه. ذلك أنَّهم يقولون : إنَّ (إلى) تكون بمعنى (مع)، وإنّ (في) تكون بمعنى (على) (...) وغير ذلك ممَّا يوردونه. ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكننا نقول : إنَّه يكون بمعناه في موضعٍ دون موضعٍ، وعلى حسب الأحوال الداعية إليه، والمُسوِّغة له، وأمّا في كل موضع وعلى كل حال فلا ».[1]

فـ"**ابن جني**" إذن من خلال كلامه يتضح أنَّه لا ينكر وجود التناوب أو التضمين في الحروف ولكنه لا يرى ذلك قياسا مطردا وسننا مُتَّبعاً، وإنَّما يجيزه في موضع دون آخر، ويجعله خاضعا ومقيدا بالقرائن والأحوال الدالة عليه، كما يرى أنّ الأخذ بتناوب الحروف أبعد ما يكون عن الصنعة النحوية. ويوافقه في هذا الرأي من المحدثين "**محمد نديم فاضل**" الذي يقول : « وتَرَخَّصَ في تناوب الحروف مَنْ ترخَّص مِنَ المقلدين ليَخْرُجَ من وعورة المسلك ويَفِرَّ من صعوبة البحث، إلى أقرب المأخذ وسهولة التناول، وأمَّا الحُذاقُ المُتقنون فإلى التضمين في الفعل أميلُ وفيه أرغبُ وبه أعنى، و"**سيبويه**" أوَّلهم ركَّاباً لهذا الشَّبح غير هيَّابٍ منه وأكثر كلام أتباعه عليه »[2].

وعلى الرغم من أنّ قضية التناوب أو التضمين في الحروف وقعت بين مؤيد لها وآخر معارض فأكثر النحاة يميلون في تأويلاتهم إلى الحمل على التضمين في الفعل لا الحرف؛ لأنّ التضمين في الأفعال أقيس في الصناعة وأفشى في الاستعمال. بيد أنَّنا نجد لـ"**ابن السراج**" كلاما يمنحنا الرخصة في تناول هذه القضية وإخضاعها للتطبيق والتحليل فهو يقول : « إنّ العربَ تتسع في حروف الجرِّ فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني، أمّا إذا تباينت فلا تجوز المُعاقبة والنيابة فيها ».[3]

1- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج 2، ص 307، 308.
2- محمد نديم فاضل، التضمين النحوي في القرآن الكريم، ج 1، ص 114.
3- أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، ج 1، ص 414.

هذا، ويُرى أنّ النحاة القدامى عندما يتحدثون عن التضمين أو التناوب في الحروف يكون كلامهم مخصصا أو محصورا في باب حروف الجرّ، وهذا لا يعني أنَّ باقي الحروف بمنأى عن هذه الظاهرة، فمن ذلك نجد (لعلَّ) التي للترجي قد تتضمن معاني أخرى، على نحو ما سيتضح في الآتي.

✓ **تضمين (لعلَّ) معنى الاستفهام والإشفاق.**

❖ **أشهر معانيها :**

عدَّ النحاة (لعلَّ) من الحروف العاملة فهي تنصب الاسم وترفع الخبر مثل إنّ. كما أنّهم أسندوا إليها معانيَ عديدة، وأشهرها :

- التَّرجي : وهو أصل معانيها، وهو الأشهر والأكبر. ويكون الترجي في الأمر المحبوب. مثل قولك : لعلَّ اللهَ يرحمنا.
- الإشفاق : ويكون في الأمر المكروه الوقوع. مثل قولك : لعلَّ العدوَّ يَقْدَمُنا.[1]
- الاستفهام : « وهذا المعنى أثبته الكوفيون، كقولك : لعلَّك تشتمني، تريد هل تشتمني ؟ فيقول لا أو نعم ».[2]

هذا، وقد ذهب **"الرضي الأستراباذي"** إلى أنّ معنى الترجي في لعلّ يعني : « ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله. ويدخل في معنى الارتقاب : معنى الطمع والإشفاق.

فأمّا الطمع : فارتقاب شيء محبوب. مثل قولك : لعلَّك تُعطينا.

وأمّا الإشفاق : فارتقاب شيء مكروه. مثل قولك : لعلَّك تموت الساعة ».[3]

1- ينظر : الحُسين بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص 579، 580.

2- محمد بن علي بن إبراهيم بن الخطيب الموزعي، مصابيح المغاني في حروف المعاني، (تح): عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، دار المنار، دب، 1993، ط 1، ص 396.

3- رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج 4 ، ص 332.

و الظاهر أنّ هذا مذهب **"سيبويه"** الذي يقول في معنى لعلَّ : « ولعلَّ طمعٌ وإشفاق ».[1]

مما سبق يتضح أنّ المعنى المركزي لـ(لعل) هو الترجي وأمّا ما عداها من إشفاق وطمع واستفهام فهي معان جيء بها لمجرد التوسع في المعنى.

ومن أمثلة خروج لعلَّ عن معناها الأصلي ما جاء في قول الرسول – صلى الله عليه وسلم – لأحد الأنصار وقد خرج إليه مُستعجِلاً : « لعلَّنا أعجلناك ؟ فقال : نعم »[2]

الشاهد / مستوى التأويل	**لعلَّنَا**
تأويل لساني	إنّ الأصل في الحرف (نعم) أن يكون جوابا للاستفهام، بيد أنّ الملاحظ في الحديث الشريف أنّه لا يوجد ما يشير على أنّ الأسلوب أسلوب استفهام فلعلَّ ليست بحرف استفهام وهي لا تحتاج إلى جواب. ولذلك يعد هذا عدولا عن السنن النحوي، الأمرُ الذي يستدعي استخدام التأويل. فلقد انقسم النحويون في تأويلهم هذا الانزياح إلى ثلاثة أراء : 1- ذهب **الكرماني** (**ت 787 هـ**) إلى أنّ (لعلَّ) في الحديث محمولة على (قد) وهي تفيد التحقيق، والجواب (نعم) هو تقرير لها ؛ أي إنّ أصل الكلام : قد أعجلناك.[3] 2- ذهب "**ابن مالك**" (**ت 676 هـ**) في التسهيل : إلى أنّ (لعلَّ)

1- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ج 4، ص 233.

2- محمد أبو عبدالله بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، دار بن كثير، بيروت، 2002، ط 1، ص 57.

3- محمد شمس الدين الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، (تح): محمد عبد اللطيف، مطبعة البهية المصرية مصر، 1937، دط، ج 2، ص 19.

في الحديث محمولة على الاستفهام.[1]

3- ذهب **البصريون** إلى أنّ لعلَّ في الحديث « هي للإشفاق ».[2]

من جملة ما ذكر من تأويلات، أرى أنّ مذهب "**ابن مالك**" والبصرين أيسر مأخذا وأقل تعسفا.

فأمّا رأي "**ابن مالك**" فلأنّه حمل لعلَّ على معنى الاستفهام، وقد ذكرنا سلفا بأنّ من معاني لعل الفرعية (الاستفهام).

وقد قال "**الرضي الأستراباذي**" : « إنّ لعلَّ تجيء للاستفهام، تقول لعلَّ زيداً قائمٌ، أي هل هو كذلك ؟ ».[3]

ومنه يكون أصل الكلام : هل أعجلناك ؟ فقال الصحابي : نعم.

وما يعزز هذا المذهب حرف الجواب نعم.

وأمّا مذهب **البصريين** فكأنّ الرسول -صلى الله عليه وسلم- أشفق عن الصحابي من أن يكون قد أعجله.[4] وفي هذا كله معنى الترجي لم يفارق لعل، والإشفاق من معاني الترجي الإضافية في الأمر المكروه الوقوع فكأن إعجال الصحابي كان أمراً مكروها عنده - صلى الله عليه وسلم -.[5]

وأمّا مذهب "**الكرماني**" فهو مذهب بعيد لم يقل به المتقدمون مثل "**سيبويه**"، ولم يذكره المتأخرون.

1- جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، شرح التسهيل، (تح) : محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001 ط 1، ج 1، ص 389.

2- الحُسين بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص 580.

3- رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج 4، ص 333.

4- ينظر : فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج 1، ص 307.

5- ينظر : فلاح إبراهيم نصيف الفهدي، التأويل النحوي في الحديث الشريف، أطروحة دكتوراه في فلسفة اللغة العربية وآدابها كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006، ص 255.

	كما أنَّ كتب معاني الحروف التي تعتبر مختصة في هذا الباب لم تذكر أنّ (لعل) قد تحمل على (قد) .[1]
تأويل تداولي	قلنا بأنّ (لعلَّ) في الحديث حملت على معنى الاستفهام والإشفاق. وعليه يكون أصل الكلام : هل أعجلناك ؟ وهذا **تمثيل تصوُّري ذهني** وإن لم يُتَكلَّم به وهو في الآن نفسه **صورة منطقية للقول**. ويعتبر الترجِّي أسلوبا إنشائيا طلبيا « فهو إنشاء إمكان حدوث أمر ما ».[2] وذلك الأمر إن محبوبا فهو طمع وإن مكروها فهو إشفاق كما هو الحال في الحديث؛ فقد أشفق الرسول – صلى الله عليه وسلم– على الصحابي من أن يكون قد أعجله وهذا أمر مكروه وغير مرغوب فيه. وبما أنّ معنى الترجي حمل على معنى الاستفهام والإشفاق فهذا يعني أنّ أسلوب الكلام غير مباشر ويريد المتكلم من ذلك تحقيق قصد معين. لذلك يعتبر هذا الأسلوب تداوليا "**فعلا كلاميا غير مباشر**" له أغرض معينة وقت الاستعمال، ويعمل المتكلم من خلاله على التأثير في سامعه. نوضح ذلك في ما يلي : – **فعل القول** : (لعلَّنا أعجلناك) الملفوظ على مستوى النسق البنوي (صوتيا صرفيا، نحويا، دلاليا).

1– راجع : معاني الحروف لأبي إسحاق الزجاجي – معاني الحروف للرماني – الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي – كفاية المُعاني في حروف المَعاني لعبد الله الكُردي البيتوشي – رصف المباني في حروف المعاني لأحمد بن النور المالقي – مصابيح المغاني لفي حروف المعاني محمد بن علي الموزعي –كتاب الأُزْهِيَة في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي.

ولعل ما جعل "**الكرماني**" يحمل (لعل) على (قد) : هو أنه لمّا كانت (لعل) قد تحمل على معنى الاستفهام ويكون عليه أصل الكلام : هل أعجلناك ؟ وهل الاستفهامية متفق عند النحاة أنها قد تحمل على (قد) لإفادة معنى التحقيق والإخبار. مثل تأويلهم قولهم تعالى : ﴿ **هل أتى على الإنسان حين من الدهر** ﴾ الإنسان / 1. أي : قد أتى على الإنسان...، وإن كان هذا حذوه الذي حذاه ونحوه الذي انتحاه – أي **الكرماني** – فهذا تكلف وتمحل في التأويل وأبعد ما يكون عن الصناعة النحوية. فما ذهب إليه "**ابن مالك**" والبصريون فيه اقتصاد في الجهد التأويلي وأقرب للصناعة.

2- الأزهر الزَّناد، دروس في البلاغة العربية، ص 131.

	– **الفعل المتضمن في القول** : الترجّي، من خلال الأداة (لعلَّ). – **القوة الإنجازية أو القوة المتضمنة في القول** : الاستفهام والإشفاق. – **الفعل التأثيري** : التأثير في المخاطَب (الصحابي) وحمله على الجواب لذلك قال نعم. فالرسول –صلى الله عليه وسلم– لم يقصد معنى الترجي حرفيا وإنّما قصد الاستفهام والاستخبار عن حاله آنذاك إن كان قد أعجله لذلك فلمَّا أجاب الصحابي بـ(نعم) أشفق عليه الرسول –صلى الله عليه وسلم– . وهذا "**مبدأ في التأدب**" مع الغير أثناء الحوار. ويتوصل المخاطب (الصحابي) إلى مقصد المتكلم (الرسول) –صلى عليه وسلم– من خلال معارفه بأوضاع لغته واستعمالاتها، و باستخدام آلية "**الاستلزام الحواري**" على اعتبار أنّ في الكلام معنيين معنى ظاهر ومعنى آخر ضمني. ولعلّ ما جعل الصحابي يجيب بـ(نعم) على الرغم من عدم وجود أداة الاستفهام هو "**الأداء الصوتي**"[1] فللتنغيم قدرة على إعطاء ملفوظ معين معنى خاصا كالاستفهام والتعجب وغيرها. ومما سبق نلاحظ ذلك التعاون على مستوى الاستعمال بين **التضمين النحوي** و**التضمين التداولي**. فلقد كان التضمين النحوي وسيلة للتحقيق مقاصد معينة من خلال التضمين التداولي.
تأويل استدلالي	يستطيع المؤول أن يستدل على أنَّ المتكلم قام بحمل (لعلَّ) على معنى الاستفهام والإشفاق من خلال القرائن التالية :

1- ينظر : فلاح إبراهيم نصيف الفهدي، التأويل النحوي في الحديث الشريف، ص 256.

أ- قرائن نسقية لغوية :

من هذه الناحية يعتبر حرف الجواب (نعم) قرينة دالة على أنّ الأسلوب انزاح عن معنى الترجي؛ فحرف الجواب **يستلزم** و**يقتضي** أن يكون أسلوب الكلام أسلوباً استفهاميا.كما تساعده على ذلك أيضا **كفاءته ومعرفته اللغوية** بأعراف لغته وطرائق استعمالها. فالبنية الضمنية التي حملت عليها (لعلَّ) تتمثل في الاستفهام : هل أعجلناك ؟

ب- قرائن سياقية مقامية :

وذلك من خلال الأداء الصوتي للمتكلم وكيفية تنغيمه للعبارة حتى اصطبغت بمعنى الاستفهام والإشفاق. كما أنّ هيئة المتكلم وحركاته والمعرفة القبلية المشركة بينه وبين المخاطَب تساعد المؤوِّل على الظفر بالمعنى المقصود. لذلك فالاستفهام والإشفاق من هذه الحيثية يُعتبران **معنىً تداوليا** يكون المقام كفيلا بالكشف عنه.

نجمل ما قيل في ما يلي :

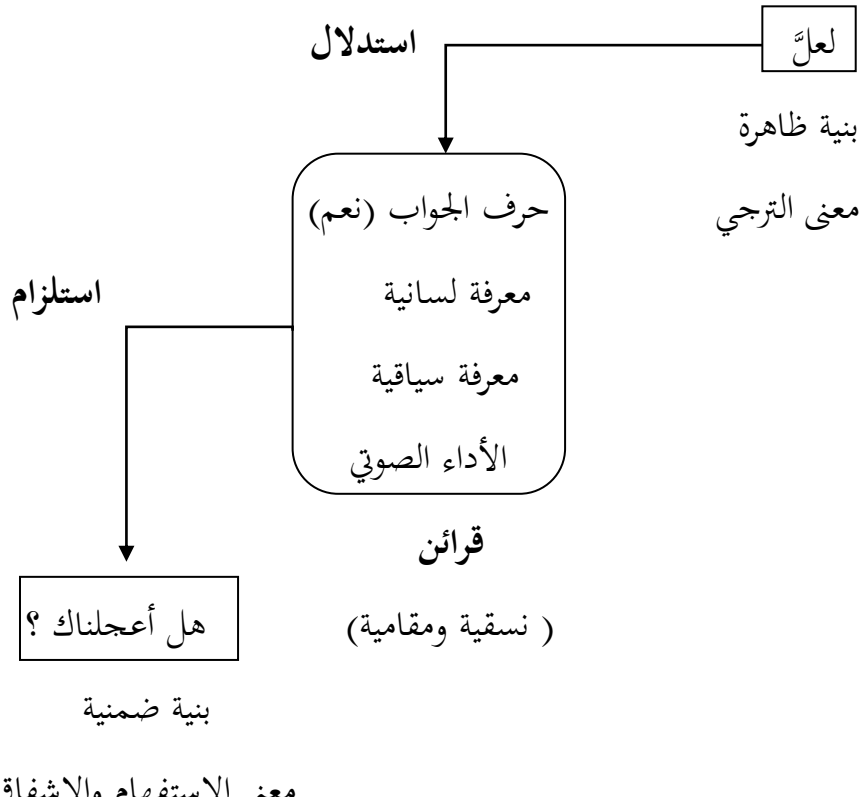

الخاتمة

أحمد الله الذي وفقني على إتمامي هذا البحث الموسوم بـ((الأبعاد التأويلية للحمل على المعنى في النحو العربي))، وذلك بعد عرضه في فصلين؛ حيث تناول الفصل الأول المفاهيم النظرية المتعلقة بظاهرة الحمل على المعنى، والتي اعتمدها الفصل الثاني في التحليل والتطبيق على شواهد متنوعة من القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب ضمن ظاهرتي الحمل على التوهُّم والحمل على التضمين ومنه خَلُصَت الدراسة إلى النتائج الآتية :

- ✓ لقد أثبت البحث أنّ الحمل على التوهُّم يقوم أساسا على مبدإ القصدية، وتجلَّى ذلك في مظاهر عديدة كـ : النية والرغبة والاعتقاد والإرادة، فالمتكلم يتصور (يتوهُّم) معنى لفظ في معنى لفظ آخر وفق اعتقاده وإرادته، كتصور معنى المفرد في المثنى. على نحو ما رصدناه في الحمل على التوهم في باب الإفراد والتثنية.
- ✓ يعطي الحمل على التوهُّم – ولاسيَّما في باب العطف – فائدة نحوية للاسم المعطوف إذ يمنحه نوعاً من الحرية في الحكم الإعرابي ولا يجعله مُقيَّداً بالمعطوف عليه. كعطف (ناعبٍ) بالجر على (مصلحين) المنصوبة في قول الشاعر.
- ✓ يتمكَّنُ المتكلم باستخدام أسلوب الحمل على التوهُّم من إثراء قوله دلالياً وتقويته تداوليا الأمر الذي يؤدي إلى تعدد فوائد كلامه من جهة وإفادة المخاطَب من جهة أخرى. على نحو ما جاء في الحمل على التوهم في الفعل المجزوم.
- ✓ قد يَصعُب على المؤوِّل في بعض حالات الحمل على المعنى وخاصة في حالات تعدد المعاني الوصول إلى المعنى المقصود؛ وخاصة إذا تعلَّق الأمر بالبحث عن المرجع المناسب، حيث يؤدي ذلك إلى إخفاق عملية إسناد المراجع ووقوع القصد في حيِّز الاحتمال والرُجحَان. كلفظة (الرحمة) المؤنث في قوله تعالى التي حملها النحاة والمفسرون على أكثر من معنى، وهذا يجعل من الحمل على المعنى وسيلة تفتح مجالا تأويليا دلاليا على النص القرآني، وتتوقف مهمة النحوي (المؤول) إزاء هذا الأمر على حصر المجال التأويلي للكلمة.

- ✓ يمثل الحمل على التضمين في بعض حالاته بمفهوم "نظرية أفعال الكلام" فعلا كلاميا غير مباشر ولاسيَّما إذا كان الأسلوب إنشائيا طلبيا، كونه يحوي ثنائية (المعنى / معنى المعنى) الأمر الذي يُجَلِّي ذلك التكامل بين التضمين النحوي والتضمين التداولي أثناء الاستعمال، على نحو ما وجدناه في الحمل على التضمين من خلال الأسلوب العربي، مما يستدعي من المؤوِّل (المخاطَب) استخدام آلية الاستلزام الحواري للظفر بالمعنى المقصود.
- ✓ يساعد الافتراض المسبق بنوعيه اللغوي والتداولي المتكلمَ على القيام بعملية الحمل على المعنى (التوهم والتضمين) ويدعم كفاءته اللسانية والتداولية، وفي المقابل تُشرِّع للمؤوِّل ارتياد عملية التأويل. فلو لم يكن عند الصحابي –رضي الله عنه– معرفة لسانية بأوضاع لغته ومعرفة تداولية بأعراف مجتمعه لما عرف أنَّ (لعلَّ) في قوله – صلى الله عليه وسلم – قد حُمِلت على معنى الاستفهام.
- ✓ يعتمد المتكلم أثناء عملية الحمل على المعنى (التوهم والتضمين) على قدرة فهم السامع واعتقاده، من أجل ضمان تواصل لغوي ناجح، حذواً على سَمتِ قانون "مبدأ التعاون" ليجني كل منهما ثمرة الآخر أثناء التداول : (الفهم والإفهام – التدليل والاستدلال).
- ✓ تميز الحمل على التضمين –كآلية تأويلية– عن الحمل على التوهم في كونه يكشف عن العلاقات بين المعاني المعجمية للكلمات، إنه يُبرزُ ذلك الانسجام (الحبك) الداخلي على مستوى البنية الدلالية. على نحو ما رأيناه في حمل معنى (الفوز) على معنى (النَّجاة).
- ✓ بيَّن البحث أنّ للأداة دور كبير أثناء الاستعمال على الرغم من أنّها تعتبر وحدة دنيا في تقسيم الكلم وهذا ما تجلّى مع (لعلَّ).
- ✓ أكَّدت الدراسة على أهمية تضافر القرائن (اللسانية وغير اللسانية) أثناء عملية التأويل ولاسيَّما على مستوى الاستدلال؛ فعلى هَدْيِها يستطيع المؤوِّلان : (المخاطَب) الظفرَ بالمعنى المقصود و(النحوي) البرهنة على صحة تأويله. ففي بعض العمليات الاستدلالية قد لا تسعف القرائن اللغوية المؤوِّل في الوصول إلى مضمون الكلام فيكون اللجوء إلى القرائن التداولية أمراً محتَّماً "إنه التأويل التام للأقوال".

- ✓ أثبت البحث نجاعة تحليل الملفوظ وفق المستويات التأويلية الثلاثة والتي تمكن المؤوَّل من الإحاطة بجميع معطيات الملفوظ النسقية والسياقية.
- ✓ توصَّل البحثُ إلى أنَّ الحمل على المعنى بمظهريه (التوهم والتضمين) كان وسيلة تأويلية وتحليلية فعَّالة وناجعة تَمَكَّنَ من خلالها النحاة من سبر أغوار الكلام واستخراج البنى الضمنية المكنونة فيه.
- ✓ انتهى البحث إلى أنَّ الأبعاد التأويلية للحمل على المعنى (التوهم والتضمين) تتمثل في أبعاد لسانية كالكفاءة التفسيرية التحليلية للحمل على المعنى والتي يهدف من خلالها النحوي اكتشاف خصائص النظام اللغوي. وأبعاد دلالية ولاسيَّما مع التضمين الذي من وظائفه الدلالية توسيع المجال الدلالي للكلمة، وأبعاد تداولية وظهر ذلك في عدة مفاهيم كالقصدية والإحالة والافتراض المسبق والاستلزام الحواري واعتقاد المتكلم والسامع والمقبولية والقوة المتضمنة في القول وغيرها. على هذا يمكن القول أنّ الحمل على المعنى يجعل من النحو العربي "**نحو دلالي تداولي**" وقد تبين هذا في بعض تأويلات النحاة أمثال : سيبويه وابن جنِّي وابن الأنباري وابن مالك ورضي الدين الأستراباذي.

❖ **التوصيات** :

يوصي الباحث بعد إنجازه هذه الدراسة بما يلي :

- ضرورة العناية بمثل هذه البحوث النحوية التي تتمحور حول المعنى (كالحمل على المعنى)؛ لأنّ هذه البحوث تقع في صميم نظرية النحو العربي، وما أحوج المكتبات العربية إلى مثل هذه البحوث.
- محاولة دراسة باقي مظاهر الحمل على المعنى كالحمل على الموضع والحمل على الحكاية دراسة مقاربة تربط التراث النحو العربي بالنظريات اللسانية الحديثة وخاصة بالجوانب الدلالية والتداولية.
- ضرورة إعادة النظر في مصطلح الحمل على التوهم ومحاولة ضبطه وفق معايير علم المصطلح.

قائمة المصادر والمراجع

أوّلا – القرآن الكريم.

ثانيا – المعاجم :

1. أبو الحُسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، (تح) : عبد السلام محمد هارون، دار الفكر بيروت، دت، دط.

2. أبو الفضل جمال الدين بن محمد بن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1988 ط1.

3. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004، ط 4.

4. محمد مُرتضى الحُسيني الزبيدي، تاج العرو من جواهر القاموس، (تح) : نوّاف الجرّاح، دار الأبحاث الجزائر 2011، ط 1.

ثالثا – المصادر :

1. أبو إسحاق الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، (تح) : مازن المبارك، دارالنفائس، بيروت، 1979 ط3.

2. أبو البركات بن محمد بن الأنباري :

- الإغراب في جدل الإعراب، (تح): سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، 1971 ط2.
- الإنصاف في مسائل الخلاف (بين النحويين البصريين والكوفيين)، (تح) : محمد مُحي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة 2005، دط، ج1.

- البيان في إعراب غريب القرآن، (تح) : طه عبد الحميد طه ومصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر 1980، دط.

3. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، (تح) : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، 1988 ط3.

4.أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، (تح) :عبد الحسين الفِتْلي، مؤسسة الرسالة، بيروت 1985، ط1.

5.أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، (تح) : محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف، مصر، دت، ط3.

6.جلال الدين السيوطي :

- الإتقان في علوم القرآن، (تح) : مصطفى ديب البُغا، دار الهُدى، الجزائر، دت، دط.
- الاقتراح في علم أصول النحو، (تح) : عبد الحكيم عطية، دار البيروني، دب، 2006، دط.
- الأشباه والنظائر في النحو، (تح) : فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، 1984 ط1.
- شرح شواهد المغني، دار مكتبة الحياة، بيروت، دت، دط.

7.جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، شرح التسهيل، (تح) : محمد عبد القادر عطا وطارق وفتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001، ط 1.

8. أبو الحسن أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسُنن العرب في كلامها (تح) عمر فاروق الطبّاع، دار مكتبة المعارف، بيروت 1993، ط1.

9. الحُسين بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، (تح) : فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكُتب العلمية بيروت، 1992، ط1.

10. رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، (تح) : يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1996، ط2.

11. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، (تح) : محمد رضوان الداية وفايز الداية، دار الفكر دمشق، 2007، ط1.

12. عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن، دار الشروق القاهرة دت، دط.

13. عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، (تح) : محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، بيروت 1970 ط 2.

14. أبو علي الفارسي، الإيضاح، (تح) : كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، 1996 ط2.

15. أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، (تح) : محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت دت ط2.

16. أبو الفضل شهاب الدين الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (تح) إدارة الطباعة المنيرية دار إحياء التراث العربي، بيروت، دت، دط.

17. أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن عيون غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، (تح) : أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، مكتبة العبيكان الرياض، 1998 ط 1.

18. محمد شمس الدين الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، (تح): محمد عبد اللطيف، مطبعة البهية المصرية مصر، 1937، دط.

19. محمد أبو عبد الله بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، دار بن كثير، بيروت، 2002، ط1.

20. محمد بن علي بن إبراهيم بن الخطيب الموزعي، مصابيح المغاني في حروف المعاني (تح) : عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، دار المنار، دب، 1993، ط 1.

21. محمد بن عيسى بن سورة الترميذي، (تح) : إبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، دت، ط2.

22. أبو منصور الثعالبي، فقه اللغة وسِرُّ العربية، (تح) : مصطفى السقا وآخران، دار الفكر، دب دت ط2.

23. ابن هشام الأنصاري، مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (تح) : محمد مُحي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية بيروت، 1991، دط،.

24. أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، (تح) : لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة بيروت، 1980، ط4.

25. أبو يعقوب يوسف بن علي السّكاكي ، مفتاح العلوم، (تح) : نعيم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت، 1987، ط2.

رابعا – المراجع :

1. إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الإنجلو المصرية، مصر، 1963، ط2.

2. محمد مفتاح مجهول البيان، دار توبقال، المغرب، 1990، ط1.

3. أحمد عفيفي، نحو النص (اتجاه جديد في الدرس النحوي)، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة 2001، ط1.

4. أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، 1997، ط5.

5. الأزهر الزنّاد :

- نسيج النص (بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً)، المركز الثقافي العربي، بيروت 1993، ط1.
- دروس في البلاغة العربية، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1992، ط 1.

6. آن ريبول وجاك موشلار :

- التداولية اليوم علم جديد في التواصل، (تر): سيف الدين غنفوس ومحمد الشيباني، دار الطليعة، بيروت، 2003، ط1.
- القاموس الموسوعي للتداولية، (تر) : مجموعة من الأساتذة والباحثين، دار سيناترا، تونس 2010، دط.

7. باتريك شارودو ودومنيك منغو، معجم تحليل الخطاب، (تر) : عبد القادر المهيري وحمّاد صمّود دار سيناترا، تونس 2008، دط.

8. تمام حسّان :

- اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، 1994، دط.
- اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ط 4.
- الأصول (دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : النحو، فقه الغة، البلاغة) عالم الكتب، القاهرة، 2000، دط.

9. جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين (دراسة ابستمولوجية)، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 1994، دط.

10. جورج يول، التداولية، (تر) : قُصي العتَّابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010 ط1.

11. جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع، (تر) : سعيد الغانمي، دار العربية للعلوم ناشرون بيروت 2006، ط1.

12. حافظ إسماعيلي علوي، التداوليات وتحليل الخطاب، داركنوز المعرفة، الأردن، 2014 ط1.

13. حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق عمان، 2000، ط1.

14. خالد إسماعيل حسّان، في المعنى النحوي والمعنى الدلالي (دراسة في ضوء اللسانيات العربية المعاصرة)، مكتبة الآداب، القاهرة، 2009، ط1.

15. صلاح إسماعيل، فلسفة العقل (دراسة في فلسفة سيرل)، دار قباء، القاهرة، 2007 دط.

16. طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، المغرب، 1998 ط1.

17. عبد الله أحمد جاد الكريم :

- التوهم عند النحاة، مكتبة الآداب، القاهرة، 2001، ط1.
- المعنى والنحو، مكتبة الآداب، القاهرة، 2002، ط1.

18. علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، 2006، ط1.

19. علي عبد الله حسين العنبكي، الحمل على المعنى في العربية، ديوان الوقف السُّني، العراق 2012، ط1.

20. العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، دار الأمان، الرباط، 2011 ط1

فاضل صالح السامرائي :

- معاني النحو، دار الفكر، عمان، 2000، ط1.
- معاني الأبنية في العربية، دار عمان، الأردن، 2007، ط 2.

21. فان دايك، النص والسياق (استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي)، (تر) عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، المغرب، 2000، دط.

22. فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، (تح) : سعيد علوش، مركز الهناء القومي، المغرب دت دط.

23. كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دار صفاء، عمان 2006 ط1.

24. ماريو باي، أسس علم اللغة، (تر) : أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، 1998 ط8.

25. محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية، تونس، 1981، دط.

26. محمد حماسة عبد اللطيف :

- لغة الشعر (دراسة في الضرورة الشعرية)، دار الشروق، القاهرة، 1996، ط1.
- النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي – الدلالي)، دار الشروق، القاهرة 2000، ط1.

27. محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، دار البيضاء، المغرب، دت، ط2.

28. محمد عيد، أصول النحو العربي (في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث) عالم الكتب، القاهرة 1989، ط4.

29. محمد مفتاح، مجهول البيان، دار توبقال، المغرب، 1990، ط1.

30. محمد نديم فاضل، التضمين النحوي في القرآن الكريم، مكتبة دار الزمان، المملكة العربية السعودية، 2005.

31. مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب، دار التنوير، الجزائر، 2008، ط1.

32. منية عبيدي، التمثيل الدلالي للجملة (منوال جاكندوف)، منشورات علامات، المغرب 2013، ط 1.

33. المهدي إبراهيم الغويل، السياق وأثره في المعنى، أكادمية الفكر الجماهيري، ليبيا، 2011 دط.

34. نصر حامد أبو زيد :

- مفهوم النص (دراسة في علوم القرآن)، الدار البيضاء، المغرب، 2005، ط6.
- إشكاليات القراءة وآليات التأويل، الدار البيضاء، المغرب، 2005، ط7.

خامساً – الرسائل والأطروحات الجامعية :

1. الأمين ملاّوي، جدل النص والقاعدة (قراءة في نظرية النحو العربي بين النموذج والاستعمال) أطروحة دكتوراه في علوم اللغة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، 2009.

2. خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة (دراسة نحوية تداولية)، أطروحة دكتوراه في اللغة والآداب العربية، جامعة منوبة، تونس 2001.

3. رابعة يوسف جبريل حسين، التضمين النحوي في الحديث النبوي الشريف (دراسة تطبيقية) رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، كلية الأداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، دب 2012.

4. رياض محمد علي أبو رحمة، التأويل النحوي في جزء عمّ (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير في اللغة العربية وأدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، دت.

5. عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، أطروحة دكتوراه، كلية دار العلوم جامعة القاهرة، 1980.

6. علاء عماد جواد، التمثيل النحوي في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها كلية التربية، جامعة القادسية، الكويت، 2007.

7. فلاح إبراهيم نصيف الفهدي، التأويل النحوي في الحديث الشريف، أطروحة دكتوراه في فلسفة اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006.

8. وئام الحيزوم، تأويل اللفظ والحمل على المعنى، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة منوبة، تونس، 2009.

سادساً – المجلاَّت والدوريات :

1. إدريس مقبول، في تداوليات القصد، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 28، العدد 5 المغرب 2014.

2. عبد السلام إسماعيلي علوي، في تداوليات التأويل، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 29 بيروت 2009.

3. عبد السلام حيمر، حول مفهوم التأويل، مجلة الملتقى، العدد 5، المغرب، 2000.

4. غازي مختار طليمات، أثر التأويل النحوي في فهم النص، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية العدد 15، الإمارات، 1997.

الفهارس العامة

أولا – فهرس الآيات :

السورة	الآية	الصفحة
البقرة	﴿واستَعِينُوا بالصَّبرِ والصَّلاةِ وإنَّها لكَبيرةٌ إلاَّ عَلَى الخَاشعين ﴾ 45.	97
	﴿ أُحِلَّ لكم ليلةَ الصِّيام الرَّفثُ إلى نِسَائِكُم ﴾ 187.	106– 112
النساء	﴿ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُم إلى بَعْضٍ ﴾ 21.	115
المائدة	﴿ اَلْيَومَ أَكْمَلْتُ لَكُم دينَكُم وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُم الإِسْلاَمَ دينا ﴾ 3	108
الأعراف	﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ منَ المحسِنِينَ ﴾ 56	87
التوبة	﴿ يَحْلِفُونَ بِاللهِ لَكُم لِيرْضُوكُم واللهُ ورَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ إِنْ كانوا مُؤْمِنِينَ ﴾ 62.	94
هود	﴿إِنَّ مَوعِدَهُم الصُّبحُ أَلَيسَ بِقريب﴾ 81.	79
يوسف	﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لاَ يُضِيعُ أَجرَ المُحْسِنِينَ﴾	102

طه	﴿ اِذْهَبَا إلى فِرعَونَ إنَّهُ طَغَى ۞ فَقُولاَ لَهُ قَولاً لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ 44	129
الفرقان	﴿ وَأَعْتَدْنَا لمن كَذَّبَ بالسَّاعَةِ سَعِيرًا ۞ إذَا رأتهم مِنْ مَكانٍ بعيدٍ سَمِعُوا لها تغَيُّظاً وَزَفيراً ﴾ 12.	91
لقمان	﴿ وَأَسْبَغَ عَلَيكُمْ نِعَمَهُ ظَاهرةً وبَاطِنَةً ﴾ 20	109
غافر	﴿ اللهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبصِراً ﴾ 61	126
الشورى	﴿ هَلْ إلى مَرَدٍّ مِنْ سَبيلٍ ﴾ 44.	27
الحديد	﴿ يَعْلَمُ نَا يَلِجُ فِي الأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وهوَ مَعَكُم أَينَمَا كُنتُم وَاللهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ 4.	31
التحريم	﴿ رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا ﴾ 18.	109

المنافقون	﴿ فَيَقُولَ رَبِّي لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ 10.	71
النَّازعات	﴿ فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَى أَن تَزَكَّى ﴾ 18.	126
	﴿ فَكَذَّبَ وَعَصَى ۞ ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَى ﴾ 22.	128
الضحى	﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ﴾ 2.	120
	﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ 3.	122

ثانيا – فهرس الأحاديث :

الحديث	الصفحة
فإنّ مِنْ تَمَامِ النَّعمَةِ دُخُولَ الجنَّةِ والفَوزَ مِنَ النَّارِ	116

ثالثا – فهرس الأشعار :

القافية	الشاعر	الصفحة
التراب	عمر بن أبي ربيعة	39
جانبا	عمرو بن معد يكرب	81
غرابها	الأحوص اليربوعي	76
الحديدا	عُقيبة الأسدي	79
العشر	نوَّاح الكلابي	59
مُعصر	عمر بن أبي ربيعة	54
الحِنْدَس	=	28
المُتقاعس	نعيم بن الحارث	32

الدَّعامصا	الأعشى	**124**
صنع	تميم بن مقبل	**99**
توهم	زهير بن أبي سُلمى	**69**
جنونا	حسان بن ثابت	**97**
رِضاها	الحقيف العُقيلي	**107**
تعرو	المُهلبي	**109**
جائيا	زهير بن أبي سُلمى	**71**

رابعا – فهرس الموضوعات :

الموضوع	الصفحة
الدعاء	
شكر وتقدير	
المقدمة	أ – ز
الفصل الأول : الحمل على المعنى (منطلقاته النظرية وأبعاده المفاهمية)	
أولا : ضبط المصطلحات المفتاحية	30 . 10
النحو : لغة واصطلاحا	13 . 10
لغة	10
اصطلاحا	13 . 10
التأويل : لغة واصطلاحا	23 . 13
لغة	14.13
اصطلاحا	23 . 14
التأويل النحوي	18 . 15
التأويل التداولي	23 . 18
المعنى : لغة واصطلاحا	27 . 23

لغة	24.23
اصطلاحا	25.24
أنواع المعنى	25
الحمل على المعنى : لغة واصطلاحا	30. 27
لغة	27
اصطلاحا	30 . 27
ثانيا : أسباب التأويل عند النحاة	35 . 30
المعنى	31 . 30
غياب المقام الذي قيل فيه الكلام	33 . 31
نظرية العامل	34 . 33
الأصل النحوي	35
ثالثا : الحمل على المعنى ونظام اللغة عند النحاة	41 . 35
رابعا : المنحى التداولي في الحمل على المعنى	64 . 41
القصدية	51 . 42
الاستلزام الحواري	55 . 51
الافتراض المُسبق	56 . 55
الإحالة	62 . 57
خلاصة الفصل	64 . 63
الفصل الثاني : تأويلات الحمل على المعنى (الكفاءات والأبعاد التحليلية)	
طريقة الدراسة التطبيقية	67
الأبعاد : لغة واصطلاحا	68
أولا : الكفاءات والأبعاد التحليلية في الحمل على التوهم	103 . 69
التوهم : لغة واصطلاحا	69
لغة	69
اصطلاحا	75.70

الحمل على التوهم والغلط	72 . 70
الحمل على التوهم والعطف على المعنى	72
الحمل على التوهم والحمل على المعنى	75 . 73
كفاءاته وأبعاده التحليلية	103 . 76
التوهم في باب العطف	86.76
توهم العطف في الاسم المجرور	80 . 76
توهم العطف في الفعل المجزوم	86 . 81
التوهم في باب التذكير والتأنيث	93 . 86
توهم معنى المؤنث في المذكر	90 . 86
توهم معنى المذكر في المؤنث	93. 91
التوهم في باب الإفراد والتثنية	98. 94
التوهم في باب الشرط وجوابه	103 .99
ثانيا : الكفاءات والأبعاد التحليلية في الحمل على التضمين	104
التضمين : لغة واصطلاحا	110 . 104
لغة	104
اصطلاحا	110.104
كفاءاته وأبعاده التحليلية	141 .111
التضمين في الأسماء	120. 112
تضمين الرفث معنى الإفضاء	116 . 112
تضمين الفوز معنى النجاة	120.116
التضمين في الأفعال	135. 120
تضمين الفعل اللازم معنى الفعل المتعدي	135 . 120
تضمين الفعل من خلال الأسلوب العربي	133 . 126
التضمين في الحروف	141 .134
تضمين لعلَّ معنى الاستفهام والإشفاق	141 . 136

الخاتمة	145.142
قائمة المصادر والمراجع	
القرآن الكريم	147
المعاجم	147
المصادر	151 .147
المراجع	155 . 151
الرسائل والأطروحات الجامعية	156 . 155
المجلات والدوريات	157.156
الفهارس العامة	
فهرس الآيات	160.158
فهرس الأحاديث	160
فهرس الأشعار	161 .160
فهرس الموضوعات	164. 161

تم بحمد الله